

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤١٤

الأربعاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الأطفال والتراع المسلح

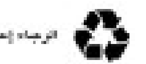
الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2015/168)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1508363 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأطفال والتراع المسلح

الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2015/168)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنن، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالي، مصر، المغرب، ميانمار، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والسيدة جولي بودان، المستشارة التقنية المعنية بحماية الطفل في المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد جونيور نزيتا، رئيس منظمة السلام من أجل الطفولة. ونتقدم إليهم جميعا بخالص الشكر.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ستيفن إيفانز، الأمين العام المساعد للعمليات في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/168، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تنعقد في الوقت المناسب. إن الأطفال في العالم يتعرضون للخطر المتزايد في ساحات

الحروب. ويبدو أن العام الماضي كان واحدا من أسوأ الأعوام على الاطلاق للأطفال في المناطق المتأثرة بالصراعات. وتشير تقديرات إلى أن ثمة ٢٣٠ مليون طفل يعيشون في بلدان ومناطق تتقاتل فيها الجماعات المسلحة. وهناك ما يصل إلى ١٥ مليون طفل تعرضوا للعنف بشكل مباشر. ومرتكبو الانتهاكات ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح يزدادون تنوعا ووحشية. وتقع على عاتقنا المسؤولية عن تسليط الضوء على هذه المسائل، بغية مناقشتها واتخاذ الاجراءات بشأنها.

وأود أن أنوّه بحضور السيد جونيور نزيتا نسوامي معنا اليوم، وهو أحد الجنود الأطفال السابقين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمثال جونيور يعلمنا أنه، مع تقديم المساعدة المناسبة وتوفير الفرصة للتعليم والدعم المتواصل، من الممكن التغلب على العنف الذي عاشه طفل أثناء القتال في حرب الكبار. وجونيور يكرس حياته الآن لمساعدة الأطفال المحرومين في كينشاسا، وهو يهدف إلى بناء مستقبل أفضل لهم ولبلده.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المرتكبين الرئيسيين للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات الصراع هم، على الصعيد العالمي، الجماعات المسلحة. فهذه الجماعات تشكل الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح. ومنذ أن خاطبت المجلس آخر مرة بشأن هذه المسألة قبل عام واحد (انظر S/PV.7129)، هناك مئات آلاف آخرون من الأطفال الذين يواجهون الصراعات الناشئة أو المحتدمة، ويعانون من التهديدات الجديدة والخطيرة التي تشكلها الجماعات المسلحة. والمؤسف أن هذه التهديدات تنطوي على بعض من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن للأطفال أن يواجهوها، بما في ذلك الموت، والأذى، والسجن والتعذيب، والاعتداء الجنسي، والتجنيد القسري، والاختطاف. ونادرا ما يوجد أي شخص لسماع احتجاجاتهم أو يدعو إلى إعمال حقوقهم. وتعاظم التطرف العنيف في مناطق الصراع أمر يبعث على القلق بشكل خاص.

والأساليب التي تمارسها جماعات مثل داعش وبوكو حرام تميّز تمييزا ضئيلا بين المدنيين والمقاتلين. فهذه الجماعات لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنها كثيرا ما تستهدف الفتيات والفتيان. وليس هناك أي سبب يمكن أن يبرر مثل هذه الأفعال. إن الأطفال لديهم الحق في توفير الحماية لهم في مدارسهم وفي بيوتهم وفي مجتمعاتهم المحلية. ويتعرض الأطفال بصورة متزايدة إلى انتزاعهم من الحياة العادية في المدرسة والأسرة، واختطافهم على أيدي الجماعات المسلحة، ورميهم في خضم حياة قوامها العنف والرعب. فمن شمال شرق نيجيريا إلى العراق، ومن جنوب السودان إلى سوريا، نشهد موجة من عمليات الاختطاف هذه بغية ترهيب مجتمعات محلية بأكملها وإذلالها. وكيف يمكننا أن ننسى صور الفتيات من تشيبوك، اللواتي تمّ اختطافهن من مهجعهن المدرسي وما فتئن مفقودات؟ وتفيدنا الوكالات التابعة لنا على أرض الواقع بأن هناك المزيد والمزيد من حالات اختطاف الأطفال. لهذا السبب، أحث الدول الأعضاء على العمل معنا في سبيل تعزيز آليات الوقاية والاستجابة المتوفرة لدينا.

ونحن نتفق على أنه لا يسعنا أن نتحمل وجود عالم يكون فيه الأطفال عرضة للقتل والتشويه والاختطاف، والعنف الجنسي، ويجبرون فيه على أن يصبحوا جنودا، وتتعرض فيه المدارس والمستشفيات للهجمات. لهذا السبب، نحن لا ننخرط في العمل مع الحكومات فحسب، ولكن أيضا مع الجماعات المسلحة بهدف وقف الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. وتعمل ممثلتي الخاصة مع العديد من هذه الجماعات، وستعمل مع المزيد منها لكفالة أن نبذل قصارى جهدنا من أجل حماية الأطفال في هذه البيئات الأكثر صعوبة.

إن القرارات التي اتخذها المجلس على مدى الأعوام الستة عشر الماضية أنشأت إطارا متينا، ووفّرت لنا الأدوات

للعمل على نحو أفضل مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية ليس لمجرد إنهاء هذه الانتهاكات، وإنما لمنعها أيضا. وقد شهدنا نتائج ملموسة لجهودنا التي أدّت الآن إلى ذهاب آلاف الأطفال إلى المدارس بدلا من ساحات المعارك، واللعب في الميادين بدلا من القتال فيها. ومن خلال حماية الأطفال، نساهم في بناء سلام دائم ونساعد البلدان على بلوغ كامل إمكاناتها. ولكن يجب علينا أن نعمل جماعيا، وعلى وجه السرعة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هذا العمل وهذه الولاية، وإلى التأكد دائما من أن المصالح الفضلى للأطفال تكمن في صميم أي استجابة نقوم بها.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بملاحظة إيجابية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بممثلتي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الحملة التي أطلقتاها قبل عام بعنوان ”أطفال، لا جنود“، بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. فالتقدم الذي أحرزتاه حتى الآن يدعو إلى التشجيع. وبدعم من الأمم المتحدة، استكملت تشاد جميع المتطلبات التي تجعل جيشها خاليا من الأطفال. وهناك ستة بلدان من البلدان السبعة المشاركة في الحملة تعمل الآن مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال في قواتها الأمنية ومنعه، ويحرز البعض منها تقدما جديرا بالثناء.

وكان ذلك أمرا لا يمكن تصوره قبل سنوات قليلة فحسب، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل لتحويل تلك الالتزامات إلى واقع ملموس لآلاف أطفال.

وأعول على جميع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة للمساعدة في تلك الجهود حيثما كان ذلك ممكنا. وينبغي لأطفال العالم أن يكونوا طلبة، لا جنودا. فهم يستحقون أن يترعرعوا في مجتمعات توفر لهم الأمان وفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة. تلك هي الحقوق الأساسية لجميع الأطفال، لا تطلعاتهم. والدول الأعضاء ملزمة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن محنة الأطفال في النزاعات المسلحة، وعلى دعمها المستمر لولايتي. ويسعدني أن يواصل مجلس الأمن النظر في مسألة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على سبيل الأولوية.

ولكن، أعتقد أنه من المؤسف أنه بالرغم من توافق الآراء وجهودنا المشتركة لتجنيب الأطفال أهوال الحرب، فإننا نواجه تحديات جديدة كل عام. في بداية عام ٢٠١٥، يمثل عنف الجماعات المسلحة ووحشيتها في معاملة الأطفال التحدي الرئيسي أمامنا. وهذا هو الحال في سوريا والعراق ونيجيريا، بل وفي بلدان أخرى أيضا. وقد اشتدت النزاعات المتكررة ويأخذ نمو الجماعات المسلحة أبعادا تنذر بالخطر. وقد عاد أعضاء المجلس للتو من جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث لا يزال آلاف الأطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة هناك. ومن المؤكد أن التحديات التي تشكلها حمايتهم لا تغيب عن المجلس. إن مناقشة اليوم هي من أجل جميع أولئك الأطفال ولأننا يجب أن نواصل بذل جهودنا وتكييف استجابتنا للتحديات الهائلة التي تواجهنا.

وكما ذكرنا الأمين العام، تشكل الجماعات المسلحة الغالبية العظمى من مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. فهي تشكل ٥١ من أصل ٥٩ جهة فاعلة مدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام عن حالة الأطفال في النزاع المسلح. وكما ذكر للتو أيضا، فإن الجماعات المسلحة التي تؤمن بإيديولوجيات متطرفة تستولي على مساحات كبيرة وتطمس الحدود وتستخدم أساليب تزداد في

وحشيتها وتستفيد من تكنولوجيات الاتصالات الحديثة كجزء من حملاتها للتجنيد وكذلك لإظهار وحشيتها. وكما يتضح من أفعال تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، أصبحت عمليات الاختطاف الجماعي للنساء والأطفال أسلوبا من أساليب الحرب يُستخدم بشكل روتيني لترويع مجتمعات بأسرها وإذلالها وإخضاعها. كما يُستخدم الأطفال المختطفون لأغراض التجنيد وللقيام بجميع أنواع المهام، بما في ذلك استغلالهم كدروع بشرية واستخدام الفتيات الصغيرات في ارتكاب الهجمات الانتحارية. وما فتئ اختطاف الأطفال يشكل عنصرا من عناصر النزاعات ونحن نقدم تقارير إلى المجلس سنويا بشأن تلك الانتهاكات. ومع ذلك، زادت عمليات الاختطاف الجماعي في العديد من مناطق النزاع. لذلك، أدعو المجلس إلى إيلاء اهتمامه الكامل لهذه الظاهرة المقلقة.

ولا تسلم المدارس والمستشفيات، كما يتضح من هجمات جماعة بوكو حرام المتكررة والهجوم الذي شنته حركة طالبان باكستان في كانون الأول/ديسمبر الماضي على مدرسة في بيشاور والذي قتل فيه ١٣٢ طفلا وجرح ١٣٣ آخرون. ولكن الهجمات لا تُشن على المدارس بغرض القتل فحسب، بل لتلقين الأجيال المقبلة مبادئ بعينها ودفعها نحو التطرف.

في جميع حالات النزاع تقريبا، يظل الضحايا من الفتيات في كثير من الأحيان في طي النسيان. وهن يعانين من الانتهاك مثل الصبيان، ولكنهن يعانين أيضا من العنف الذي يستهدفهن ببساطة لأنهن فتيات. فهن يتعرضن للاغتصاب، ويجري "تزويجهن" لأفراد الجماعات المسلحة أو يُجبرن على الاسترقاق الجنسي. ويُحرمن من حقهن في التعليم. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتصدي بفعالية للتحديات وتعقيد الحالات التي تواجهها الفتيات.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أنه من الممكن الانخراط في حوار بناء مع الجماعات المسلحة، بالرغم من أن تلك الجماعات ليست متجانسة. فهياكلها ومطالبها وتطلعاتها متنوعة. وإمكانية الوصول إليها والاتصال بها ليست أمرا يسيرا دائما. وفي إطار ولايتي، أحاول أن أدعم نهجا يراعي السياق ويغتنم كل فرصة ممكنة للتواصل.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أود أن أشدد على أن الأدوات التي اعتمدها المجلس قد أثبتت فعاليتها. فمعظم خطط العمل الـ ٢٣ الموقعة حتى الآن كانت مع جماعات مسلحة. كما أن هناك عمليات حوار أخرى جارية. وتنخرط الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة من المجتمع المدني أيضا على أرض الواقع بغية وقف الانتهاكات والتفاوض على إطلاق سراح الأطفال. وهذا هو الحال في جنوب السودان تحديدا، حيث أطلقت مؤخرا جماعة ديفيد ياو ياو المسلحة سراح ما يزيد على ١ ٣٠٠ طفل وسلمتهم إلى الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في مجال حماية الأطفال. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفضت أنشطة إذكاء الوعي التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة إلى إطلاق سراح ما يقرب من ٤ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٤. وفي دارفور، أدى الالتزام المستمر من جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى اتخاذ بعض الجماعات لتدابير ملموسة لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وهذا هو الحال أيضا في مالي، حيث حصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على التزام من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وغيرها من الجماعات المسلحة بوقف الانتهاكات ضد الأطفال.

وتمثل عمليات الوساطة والسلام مُدخلا للحصول على التزامات مؤكدة من الأطراف بوقف الانتهاكات ومنع ارتكابها. وتمكنا من الاضطلاع بذلك في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال اتفاق برازافيل، وكذلك في سياق

عملية السلام في الفلبين. ولكن، لا بد أن نكفل أن تصبح حماية الطفل جزءا من مفاوضات متسقة ومنهجية وأن تنعكس في أي اتفاق سلام. وأطلب دعم المجلس وجميع الشركاء في إدراج حماية الأطفال كعنصر أساسي لبناء السلام الدائم.

أما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة غير المتقبلة للدخول في حوار مع الأمم المتحدة، فلا بد من تحديد وتفعيل سبل الضغط التي يمكن أن يستخدمها كل منا لدفع هذه الجماعات إلى وقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الأبعاد. وإضافة إلى الضغط العسكري، وهو أمر مفيد في بعض الحالات، يجب ألا نغفل عن أهمية الضغط القانوني والجزاءات. بيد أنه لكي نحقق ذلك، يجب أن نعمل من أجل تعزيز الاستجابة القضائية الوطنية والتعاون الدولي في المسائل الجنائية. وهذه الأدوات لا غنى عنها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

والمبادرات التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي بأسره للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة للسلم والأمن الدوليين مطلوبة، ولكن علينا كفالة ألا تخلق تلك التدابير مخاطر جديدة بالنسبة للأطفال. وبالتالي، فإن الاستجابة، وكما ذكرنا المجلس في كثير من الأحيان – وإنني أشكره على ذلك، يجب أن تُنفذ بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان. ويجب الإشراف جيدا على التدابير المتخذة لمكافحة هذه الجماعات بغية منع حدوث انتهاكات ووصم مجتمعات بأسرها.

وتزداد أهمية ذلك نظراً لارتباط المليشيات في كثير من الأحيان بمكافحة الإرهاب. ويجب أن تعالج الاستجابة أيضا الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات. وذلك هو السبيل الوحيد لعزل هذه الجماعات ونزع غطاء الشرعية عن خطابها ولحشد الدعم الشعبي.

وعلاوة على ذلك، ليس من غير المألوف إلقاء القبض على الأطفال المشاركين مع الجماعات المسلحة أو الذين يشتبه في ارتباطهم بها واحتجازهم، وهو ما يحدث أحيانا في ظروف يرثى لها ودون اتهام أو محاكمة.

عندما توجه إليهم التهم، فإنهم يمثلون أمام محاكم خاصة أو محاكم عسكرية، الأمر الذي يحرمهم من حقهم في العدالة النزيهة أو من أي نوع من التعويضات، ولا تراعي هذه المحاكم وضعهم كقُصّر. إن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة هم أولاً وقبل كل شيئ ضحايا هذه المجموعات وضحايا عدم قدرتنا على ضمان توفير الحماية لهم. أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بمناشدة بالنيابة عنهم.

إن النجاح في إعادة إدماج الأطفال التابعين للجماعات المسلحة عنصر جوهري في إحلال السلام المستدام. وأيضا أداة لمنع تجنيد الأطفال. ومع ذلك، ليس من السهل دائما وضع ودعم برامج تتكيف جيدا مع احتياجات الأطفال والمجتمعات المحلية عندما تكون الفرص محدودة. ويمكننا أن نشهد تحديات جديدة فيما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالمجموعات المتطرفة والذين يتعرضون للعنف ويُلقنون أيدولوجيات راديكالية. إن أثر ارتباطهم بمثل هذه المجموعات يمكن أن يترك ندبات على حياتهم. وإن إعادة إدماجهم تتطلب برامج شاملة تعد خصيصا لكي تتكيف مع احتياجاتهم. لذلك أهيب بالمجلس أن يدعم هذا البرنامج والذي يعتبر أساسياً في إعادة بناء مستقبل هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية.

إن حملة ”أطفال، لا جنود“ مضى عليها عام ونيف الآن. لقد أطلقت بالاشتراك مع اليونيسيف وتهدف، كما ذكر الأمين العام، إلى إنهاء تجنيد الأطفال من جانب الحكومة والقوات المسلحة في النزاعات مع نهاية عام ٢٠١٦. لقد مكننا دعم المجلس من تحقيق تقدم كبير. ومهما يكن من أمر، ونحن عند فترة تقل عن عامين من الموعد النهائي لتحقيق ذلك لا يزال يتعين

القيام بقدر هائل من العمل. إن ال نزاعات في جنوب السودان وفي اليمن تذكرنا بأن التقدم الذي تم إحرازه يمكن عكس مساره ويمكن أن يؤدي إلى ظهور تحديات جديدة. من الجوهري أن نستقي العبر من هذه الأزمات والبناء مع جميع شركائنا على ما تحقق، وضمان تفعيل التدابير التي وضعت واستدامتها.

أود أن أشدد على أن معظم المجموعات المسلحة التي ذكرها الأمين العام تعمل في البلدان المشمولة في الحملة. وبغية إنهاء تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية ومنع القيام بذلك، يقتضي الأمر أيضا اتخاذ تدابير تساعد هذه الحكومات والمجتمعات المحلية على التصدي للانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول بحق الأطفال.

في الختام، أحض المجلس على مواصلة جهوده واستخدام جميع الأدوات المتاحة له لحماية الأطفال المتضررين من ال نزاعات المسلحة. إن التعبئة والدعم لا غنى عنهما للتصدي للتحديات الجديدة وتوفير حماية أفضل للأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندت.

السيدة براندت (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام على قيادته ودعمه؛ وأخص بالشكر السيدة ليلى زروقي، ممثلة الأمين العام على جهودها الدؤوبة من أجل حماية الأطفال في خضم ال نزاع وعدم الاستقرار؛ وأشكر فرنسا على تسخير رئاستها للمجلس بالقاء الضوء على الأزمة المستمرة التي تُحكم حلقاتها على الأطفال في حالات ال نزاع؛ أشكر ماليزيا بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح والتابع لمجلس الأمن؛ وأشكر جولي بودان، ممثلة منظمة إنقاذ الطفولة بوصفها شريكا أساسياً لليونيسيف في التصدي لمسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وأشكر جونيور نزيتا نسوامي، رئيس منظمة السلام من أجل الطفولة.

في العام الماضي، ٢٠١٤، احتفل العالم بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، في العديد من بلدان العالم، كما ذكر الأمين العام من فوره، كان عام ٢٠١٤ أسوأ عام أن يكون فيه الإنسان طفلا.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح والذكرى السنوية الثامنة لمبادئ باريس التي أقرهّا حتى الآن ١٠٥ دول. ومع ذلك لا يزال يجري حاليا في هذا العام تجنيد أصغر المواطنين سنا في العراق، وسوريا، وجنوب السودان، ونيجيريا، ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في المجموعات المسلحة واستخدامهم وتيتيمهم وقتلهم، أي أن أرواحهم تُسلب ويفقدون براءهم.

عندما يُختَطف صبي من قريته ويرغم على القتال؛ وعندما تؤخذ فتاة من أسرهّا وتُستغل ويعتدى عليها؛ وعندما يكون الأطفال مستهدفين بسبب انتمائهم العرقي أو دينهم؛ وعندما يشهد الأطفال مذابح ويرون أسوأ ما في الإنسانية، بدلا من أن يرون أفضل فيها، نشعر حقا بالغضب الشديد.

غير أن غضبنا لا يكفي. ويجب أن يصاحب غضبنا عمل لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وذلك بجعل اختطاف الأطفال سببا لإدراج أطراف التراع في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح، وإقرار مبادئ باريس والعمل مباشرة مع جميع الأطراف للإفراج عن الأطفال وإدماجهم، واتخاذ تدابير من قبيل التحقق من السن، وتحسين عملية التدقيق والرصد لمنع حدوث هذه الأشياء.

أجل، إننا نرى دلائل على النجاح. وفي الآونة الأخيرة، ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام بأنه أطلق سراح نحو ٣٠٠٠ طفل من فصيل كوبرا في جنوب السودان، ونأمل في الإفراج عن المزيد منهم قريبا، حيث لا تزال العملية جارية.

بيد أن الإفراج ما هو إلا خطوة أولى في العملية. تصوروا الكفاح الذي يخوضه هؤلاء الأطفال عندما عودهم إلى مجتمعاهم المحلية، تصوروا جراحهم النفسية، وما يخالجهم من شعور بالألم والوصم وعدم الثقة في أعين جيراهم.

تأملوا في حقيقة أن أكثر من ١٤٠ طفلا كرديا اختطفتهم الدولة الإسلامية في العراق والشام من مدينة حلب في أيار/مايو الماضي، واحتجزهم لمدة أربعة أشهر. أما وقد أطلق سراحهم الآن، فإهم يقصون قصصا مروعة عما تعرضوا له من أذى؛ من قبيل الضرب بأنابيب المياه والكابلات الكهربائية؛ وإرغامهم على مشاهدة أفلام فيديو عن معارك عنيفة، وعن ضرب وإعدام وتجويع. أجل، لقد شهد هؤلاء الأطفال أسوأ ما في الإنسانية. بعد كل ما تحملوه، كيف لنا أن نتوقع من هؤلاء الأطفال ويوجد العديد جدا منهم في جميع أرجاء العالم، التغلب على معاناهم وأن يكونوا قادرين ومستعدين على بناء حياهم من جديد؟ إهم بحاجة إلى دعمنا المباشر.

لذلك يتعين على اليونيسيف وحكومة جنوب السودان العمل معا من أجل توفير الرعاية والحماية للأطفال المفرج عنهم في مراكز الرعاية المؤقتة، وحصولهم على المأكل والملبس والرعاية الصحية، بالإضافة إلى إسداء المشورة والنصيحة لهم ووضع برامج تتناول معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. لقد تم الآن جمع شملهم مع أسرهم وسوف يلتحقون بالمدارس ويتلقون التدريب المهني لتحسين فرصهم في إيجاد وظائف، وكسب عيشهم والمساهمة في أسرهم ومجتمعاهم المحلية. أود أن أكرر النداء الذي وجهته الممثلة الخاصة للأمين العام لدعم هذه البرامج الأساسية.

في جمهورية أفريقيا الوسطى تم إطلاق سراح ما يزيد على ٨٠٠ ٢ طفل كانوا مرتبطين بجماعة المتصدين لحملة السواطير وائتلاف سيليكا للمجموعات المسلحة. وتعمل اليونيسيف حاليا مع المجتمعات المحلية لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال ومساعدة ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ طفل آخرين ما زالوا مرتبطين بهذه المجموعات. إن هذه الجهود لا تساعد هؤلاء الأطفال فقط على البدء بعملية طويلة لإعادة بناء حياهم، بل تبعث أيضاً برسالة قوية إلى كل طفل ناج: ''إن حياتكم مهمة، ومستقبلكم مهم، وأنتم مهمون''. بل إها تبعث برسالة إلى كل المجموعات المسلحة والقوات المسلحة مفادها أن استخدام الأطفال في ال نزاعات المسلحة، بأي شكل من الأشكال، أمر غير مقبول ولن يجري التسامح فيه.

وتبعث تلك الجهود برسالة إلى مجتمعات هؤلاء الأطفال، بل في الواقع إلى العالم، مفادها أن الأطفال الذين يعانون من ال نزاع غير فاقدين للأمل. لا يمكننا أن نتخلى عنهم، وبوسعنا إعادة بناء حياهم المحطمة ومجتمعاهم الممزقة. لأننا نعمل على التئام جروح هؤلاء الأطفال، ونعمل أيضا على التئام مجتمعاهم الممزقة بإزالة الوصم الذي يواجهه الأطفال المفرج عنهم، وبناء السلام، والأهم من ذلك كله أن نزرع فيهم الأمل. وكما قال أحد الصبية من جنوب السودان الذي أفرج عنه، ''إني أريد حقا الالتحاق بالمدرسة الآن. إنني لم ألتحق بالمدرسة قط، وبعد أن أهي دراستي، أريد أن أساعد الناس في مجتمعي وأن أساعدهم على الحصول على الغذاء. لو أنجبت أطفالا، لن أسمح لهم ابدا بأن يصبحوا جنودا''.

فلنعمل معا لجعل عام ٢٠١٥ عاما حافلا بالتقدم من أجل الأطفال الذين لديهم أمل كبير في المستقبل ولنبنِ مستقبلا كريما تسوده الروح الإنسانية لترجمة هذا الأمل إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة براندت على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن للسيدة بودان.

السيدة بودان (تكلمت بالفرنسية): باسم منظمة إنقاذ الطفولة، أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه الدعوة

لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة الهامة. وتعمل منظمة إنقاذ الطفولة في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح، وتقدم المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين الأطفال والأسر المحتاجين. وفي نيويورك، نحن أيضا عضو فعال في هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة. وبصفتي مستشارة لشؤون الطفل بمنظمة إنقاذ الطفولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أعمل يوميا مع الفتيات والصبيان المتأثرين بالنزاع.

وبالاستفادة من تجربة منظمة إنقاذ الطفولة في حالات النزاع المسلح في جميع أرجاء العالم، سأركز ملاحظاتي اليوم على ثلاثة مجالات هي: الانخراط مع الجماعات المسلحة، وبناء بيئات واقية للأطفال، وإعادة إدماج الأطفال.

ويسترشد انخراط منظمة إنقاذ الطفولة مع الجماعات المسلحة من غير الدول بالهدف الوحيد المتمثل في حماية الأطفال من أعمال العنف، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم على يد الجماعات المسلحة. وتشكل خطط العمل التي يلتزم فيها أطراف النزاع المسلح باتخاذ تدابير لوضع حد للانتهاكات أحد الطرق لتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، تظهر حملة ”أطفال، لا جنود“، التي يقودها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إمكانية التأثير على القوات الأمنية للدول. كما أثبتت خطط العمل أنها أداة فعالة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها بحق الأطفال الجماعات المسلحة وينبغي متابعة هذه الخطط بشكل تفاعلي بقدر الإمكان. ونناشد الدول تسهيل وصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المتخصصة في حماية الأطفال إلى الجماعات المسلحة، كما ندعو الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها للانخراط مع الجماعات المسلحة لإقناعها بالموافقة على خطط العمل وبتنفيذها.

ومع ذلك، ينبغي تصميم التدخلات مع الجماعات المسلحة بحيث تلائم كل جماعة والسياقات المحددة التي تعمل فيها الجماعة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، ووجهنا بجماعات مسلحة عديدة، وفي أغلب الأحيان بهياكل قيادة ضعيفة ومعرفة ضئيلة أو عدم معرفة بالمعايير والقواعد الدولية. وفي ذلك السياق، قد لا تكون الاتفاقات الرسمية مع القادة ذات جدوى. وبدلا من ذلك، اعتمدت منظمة إنقاذ الطفولة نهج كل حالة على حدة، مما مكنها من إقامة حوار لبناء الثقة مع حوالي ٢٠ من فرادى قادة جماعات المتصدِّين لحَمَلة السواطير (أنتي بالاكا) على المستوى المحلي. كما استطعنا بعد ذلك عرض مبادئ الحماية الإنسانية وتأمين إطلاق سراح الأطفال. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفرج عن أكثر من ٨٠٠ فتاة وصبي من خلال تدخلات منظمة إنقاذ الطفولة وغيرها من المنظمات.

وأحد هؤلاء الصبية، الذي سأسميه إيريك، يبلغ من العمر الآن ١٥ عاما. وانضم إيريك إلى إحدى جماعات أنتي بالاكا بعد أن أحرق منزله وأصبح منفصلا عن والديه خلال القتال بين جماعات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأثناء وجوده مع الجماعة، عمل جاسوسا وساعيا وشارك في الهجمات. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، وبعد مجموعة من الدورات التدريبية على حماية الأطفال وإحاطات إعلامية أدارها الفريق الوطني لمنظمة إنقاذ الطفولة مع قادة إيريك، سلم إلينا إيريك وتسعة أطفال أخرون. واليوم، لا يزال يتعين أن نستدل على موقع والديه. وهو يعيش مع أسرة كفيلة ويتعلم ليصبح نجارا، واحتمالات نجاحه جيدة.

وفي أماكن أخرى، تسعى منظمة إنقاذ الطفولة لدعم انخراط الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، ندعم الشبكات المجتمعية لحماية الأطفال لتمكين المجتمعات المحلية من تنبيه منظومة الأمم المتحدة والسلطات المحلية وإبلاغها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك اختطاف

الأطفال وتجنيدهم على يد الجماعات المسلحة. ولكن حيث لا يمكن انخراط الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة، ينبغي دعم النهج التكميلية. ويمكن للالتزامات التي حصلت عليها المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة نداء جنيف أو المنظمات المجتمعية، من الجماعات المسلحة من غير الدول أن تسفر عن الحماية الفورية للأطفال. كما يمكنها أن تعمل بوصفها مرتكزات للانطلاق نحو وضع خطط العمل. ولذلك السبب تناشد منظمة إنقاذ الطفولة الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين المعنيين بحماية الأطفال بغية وضع إستراتيجيات منسقة سعيا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في وقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة بحق الأطفال ومنع وقوع هذه الانتهاكات.

كما نشدد على أهمية دعم السلطات الوطنية في صياغة وتنفيذ العمليات الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أن ننظر في تلك المسائل. ويشكل تأمين إطلاق سراح الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة تحديا خاصا في جميع الحالات التي نعمل فيها. فهن في أغلب الأحيان يحجبن عن الأنظار وكثيرا ما لا يعتبرن أعضاء في الجماعة بل يعتبرن "زوجات". ولذلك نذكر المجلس بأهمية وضع استراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني من أجل إطلاق سراح الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهن.

وإضافة إلى الانخراط مع الجماعات المسلحة من غير الدول، تؤكد منظمة إنقاذ الطفولة على المنع باعتباره عنصرا هاما لجميع برامجنا. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تهدف برامجنا إلى تعزيز بيئة واقية للأطفال بالعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية والمدارس والسلطات المحلية بغية بناء القدرة المحلية على الصمود وآليات الاستجابة. وتبين تجربة منظمة إنقاذ الطفولة أن التعليم ودعم سبل كسب الرزق عاملان هامان في كلا مجالي المنع وإعادة الإدماج. ويوفر الحصول على التعليم الجيد النوعية وكسب الدخول سبيلا للخروج من ربقة الفقر الذي كثيرا ما يدعم النزاع المسلح ويدفع نحو تجنيد الأطفال. وبالنسبة للأطفال المرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة، فإن التعليم يوفر أيضا إحساسا بالحياة الطبيعية وبالهدف ويزيد فرصهم في نجاح إعادة الإدماج.

ولذلك السبب، تكتسي حماية التعليم أهمية بالغة. وعملا بالقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، نناشد الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة، اتخاذ تدابير ملموسة لمنع الاستخدام العسكري للمدارس خلال النزاع المسلح عن طريق تنفيذ ونشر التوجيه الوارد، على سبيل المثال، في المذكرة التوجيهية بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات الصادرة عن الممثلة الخاصة للأمين العام، ومبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح الصادرة عن التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. وسيسهم اعتماد الدول للمبادئ التوجيهية، من خلال التوقيع على مبادرة المدارس المأمونة والتنفيذ العملي للمبادئ التوجيهية، في ترسيخ أفضل الممارسات وبالتالي تعزيز حماية المدارس.

كما يلزم تكييف برامج إعادة الإدماج حسب السياق ويجب تخطيطها باعتبارها جزءا من وضع خطط العمل أو الاستراتيجيات الأخرى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ونظرا لأن العديد من الأطفال تقوم بتجنيدهم الأسر أو أعضاء المجتمع المحلي، فإننا نستخدم النهج المرتكزة على المجتمع المحلي بدلا من النهج الفردية. وتؤدي برامجنا لإعادة الإدماج هناك وفي أماكن أخرى إلى تعزيز الرفاه النفسي بإيجاد الفرص للأطفال والشباب لإعادة بناء العلاقات وتطوير مهارات الحياة الأساسية بغية تعزيز قدرتهم على الصمود. كما نقدم الدعم الاجتماعي – الاقتصادي للشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم المرتبطون سابقا بالجماعات المسلحة، من خلال التدريب على سبل كسب المعيشة وغيره من وسائل الدعم الاقتصادي المجتمعي.

ومع ذلك، تتطلب إعادة الإدماج الفعال وتعزيز نظم الحماية تدخلات مستمرة وطويلة الأمد. وتناشد منظمة إنقاذ الطفولة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المانحة تقديم الدعم المالي الطويل الأجل لبرامج المنع وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، تتابع المنظمة أنشطة التنسيق مع الجهات الفاعلة المختلفة بهدف دعم تحقيق المصالحة وبناء السلام وإعادة بناء نظم التعليم وحماية الأطفال والتعافي الاقتصادي. ويجب توطيد ذلك باتخاذ الدول والمجتمع الدولي إجراءات لضمان أن تكون هناك عواقب على من يرتكبون انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

ولا بد من مساءلة الأفراد الذين يرتكبون هذه الانتهاكات في إطار الجهود المبذولة من أجل توفير سبل للانتصاف لضحايا الانتهاكات. وتدعو منظمة إنقاذ الطفولة المجلس إلى دعم اتخاذ تدابير شاملة للعدالة الانتقالية بالترادف مع خطط العمل وغيرها من النهج حيال الجماعات المسلحة.

إن عملنا وعمل الجهات الأخرى الفاعلة لحماية الطفل يتوقف على توفر حد أدنى من الأمن، وهو الأمر الذي نعول فيه كثيرا على عمليات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لحفظ السلام. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ضمان النشر السريع لجميع القوات المأذون بها للمشاركة في عمليات حفظ السلام وضمان نشر حفظة السلام في الأماكن التي يكون فيها الأطفال أكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، يجب أن يكون حفظة السلام قادرين على كفالة سلامة الأطفال وحقوقهم وألا يشكلوا خطرا هم أنفسهم. ولهذا السبب، يجب أن يتلقى أفراد حفظ السلام تدريبا شاملا على حماية الأطفال قبل انتشارهم.

وأخيرا، تريد منظمة إنقاذ الطفولة أيضا أن تضم صوتها إلى الدعوة الموجهة إلى الأمين العام لإعداد سياسة تحظر مساهمة قوات الأمن الحكومية المدرجة في القوائم بوحدات في بعثات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بودان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد نزيتا.

السيد نزيتا (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر الرئاسة على إعطائي هذه الفرصة للحضور والتكلم هنا. ويشرفني عظيم الشرف أن أتكلم للمرة الأولى أمام مجلس الأمن من أجل تقديم مساهمة متواضعة وعرض تجربتي الشخصية، فضلا عن تجربة أبناء وطني الذين عانيت معهم محنة التجنيد القسري. ولكن قبل ذلك، أود أن أعرب عن تقديري الكامل للأشخاص والمنظمات الذين عملوا، ويواصلون العمل، من أجل جعل صوت الأطفال من ضحايا التجنيد في الجماعات المسلحة والذين هم ضحايا الحرب مسموعا وليتسنى القضاء على آفة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة.

بينما أخاطب المجلس اليوم، لا بد لي أن أقول إنني قد خبرت صنوف العذاب هذه بنفسي وما زلت أواجه صعوبة في اختيار الكلمات المناسبة لوصف هذه المحنة التي سلبتني طفولتي. لقد كنت ضحية من ضحايا التجنيد في صفوف الجماعة المسلحة المسماة تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير، والتي أنشئت في كيفو الشمالية، بهدف الإطاحة بالنظام الديكتاتوري للرئيس موبوتو. وكان عمري ١٢ سنة. وجرى تجنيدي أنا والعديد من أصدقائي قسرا في مدرستنا وخضنا حربا، دون إرادتنا، من أجل الإطاحة بنظام موبوتو.

ونظم لنا القائمون على التجنيد تدريبا سريعا. وأُرسلنا إلى الجبهة. وقتلنا ونهبنا ودمرنا الهياكل الأساسية المفيدة للسكان. وفعلنا كل ما طُلب منا القيام به في انتهاك لقواعد القانون

الدولي الإنساني. ونقلنا صناديق الذخيرة وقطعنا مسافة آلاف الكيلومترات سيرا على الأقدام، مؤمنين بأمر واحد فقط: يجب أن نطلق النار على كل شيء يتحرك وإلا سيجري إطلاق النار علينا نحن أنفسنا. وأُزهقت أرواح بريئة بلا سبب. وأود أن أكرر الإعراب عن اعتذاري عن كل ما ألحقناه من أذى بإخواننا من البشر. وما زلت أشعر بالأسف لذلك.

ومن أجل زيادة قدرتنا على القيام بتلك الأعمال القذرة، نجح المسؤولون عن التجنيد في إيقاظ الغرائز البهيمية التي كانت في حالة سُبات بداخلنا. وفي طقوس سحرية، أقنعونا بأننا لا نُقهر، ولكن الواقع أظهر لنا دائما أن العكس هو الصحيح. وقد فارق الكثير من رفاق السلاح الحياة بعد أن بلغوا مراتب عالية جدا في سلم العنف. وقد ارتبطتُ بالجماعة لمدة ١٠ سنوات، حيث خضت الحرب لمدة ثلاث سنوات خلال تلك الفترة.

وكان أصعب شيء أن أرى أطفالا صغارا في مثل سني يلعبون في ملعب لكرة القدم لا يبعدا كثيرا عن قطعة الأرض التي كنت أقوم على حراستها. وعندما كنت أقف للحراسة في الجو البارد خارج البوابة ليلا، كنت أرى مجددا صورة الأطفال وهم يلعبون وكان الألم يعتصر قلبي. وسألت نفسي بهدوء شديد، وقد اغرورقت عيناي بالدموع: ''يا رب، ما الذي جنيته ويمنعني من أن أكون مثلهم؟''

وتدخل القدر في عام ٢٠٠٦ وتمكنت من أن أكون ضمن الذين جرى تسريحهم، ودُعيت إلى إعادة الاندماج في المجتمع من خلال برنامج تديره اللجنة الوطنية لترع السلاح وإعادة الإدماج، بمساعدة من المجتمع الدولي والحكومة الكونغولية والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أنه برغم أن السنوات التي قضيتها كطفل مُجند كانت محنة بالنسبة لي ولغيري من الأطفال الجنود، فقد تمكنت بفضل التسريح وإعادة الإدماج من إعادة بناء نفسي من الناحية النفسية من أجل مواجهة الحياة بثقة وطي صفحة الماضي. وتمكنت من استئناف دراستي ومن التحكم في حياتي. كما حاولت أن أروي قصة ما عانيته في كتابي: ''لو أن حياتي كطفل مُجند يمكن أن تُحكى''.

وبدافع من هذه الثقة، قررت إنشاء منظمة غير حكومية تُسمى ''السلام من أجل الطفولة'' والتي تقوم بالكثير من العمل لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وبوسع أولئك الذين يرغبون في معرفة المزيد عن منظمتنا زيارة موقعنا على الإنترنت: https://paixpourlenfance.wordpress.com.

إنني أكرس حياتي لمساعدة الأطفال ومساعدة بلدي على إعادة بناء مستقبل أفضل. وفي بلدي، لا يزال هناك آلاف من الأطفال الذين يعيشون حالة من القلق، أعرفها حق المعرفة. وقد قررت شخصيا النضال حتى النهاية لئلا يعاني غيري مما عانيت منه أنا. وقبل أكثر من عام بقليل، عُينت سفيرا للنوايا الحسنة من أجل تنفيذ خطة العمل لوضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصورة أعم، من أجل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أنني سفير لحملة ''أطفال، لا جنود'' وللحملة الكونغولية ''لا لمزيد من الأطفال الجنود''.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، التزمت حكومة الكونغو، بتوقيعها على خطة عمل مع الأمم المتحدة، بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة لي، أنا الذي كنت عضوا في جماعة مسلحة أُدمجت في القوات المسلحة، فإن التزام حكومة بلدي بوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال يمثل خطوة تاريخية وفرصة يمكن أن تحمي أرواح الآلاف من الأطفال. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن إنكار التقدم الذي أحرزته القوات الحكومية ولكن لا تزال هناك عشرات الجماعات المسلحة، ولا سيما في شرق البلد، تواصل تجنيد آلاف الأطفال.

ولئن كانت زيادة الوعي بالمشاكل أمرا هاما على الصعيد الدولي، فإنها ضرورية أيضا على الصعيد المحلي. إذ يجب علينا هدم المعتقدات الخاطئة ويجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء في البلدان الخارجة من الصراع، حتى يفهم الجميع أن مكان الطفل، ذكرا كان أم أنثى، هو مع أسرته وفي المدرسة، وليس في ساحة القتال أو لدعم العمليات العسكرية. ويجب أن يعرف الجميع أنه لا بد من حماية الأطفال.

وبصفتي سفيرا للنوايا الحسنة لتنفيذ خطة العمل، ومن خلال منظمتي غير الحكومية، وبدعم من البعثات الدبلوماسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قضيت الشهور الأخيرة في ترؤس اجتماعات للتوعية في المدارس من أجل مكافحة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة ودعوة الشباب الكونغولي إلى الالتزام بمساعدة وتيسير إعادة الإدماج الاجتماعي على المدى الطويل للأطفال المجندين سابقا في القوات المسلحة والجماعات المسلحة.

وأنا أسافر أيضاً إلى شتى أنحاء العالم لتبادل خبرتي ونشر الوعي بشأن مشكلة تجنيد الأطفال.

وأن يكون الطفل جندياً يعني انتزاعه من حياته كطفل وإجباره على أن يصبح راشداً. ولكي ننجح في إعادته إلى مسار حياته، ينبغي أن ينظر إلى الجندي الطفل سابقاً على أنه شخص في حاجة إلى الشفاء. وأود أن أؤكد على أهمية برامج التسريح وإعادة الإدماج.

ولا يمكن أن أختتم بياني دون أن أثني على الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع المنظمات المكرسة لحماية الأطفال، وخاصة اليونيسيف وإدارات حماية الطفل في مختلف بعثات حفظ السلام، ولا سيما في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع البعثات الدبلوماسية في بلدي، وبعثات بلدي وجهود المجتمع المدني. فبدونها، كنا سنصبح كما أراد لنا من قام بتجنيدنا. وأرجو أن تشعر تلك الجهات بالتقدير الواجب من خلال إسهامي المتواضع في هذا النقاش وأن تكون الجلسة هذه فرصة لوضع استراتيجيات قوية قادرة على إنقاذ الآلاف من الأطفال الذين ينتظرون مساعدتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد نزيتا بحرارة على إحاطته الإعلامية وعلى شهادته المؤثرة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر الأمين العام على حضوره معنا هنا اليوم.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، على إحاطاهم الإعلامية والتزامهم. وأعرب أيضا عن تقديري العميق للسيدة بودان والسيد نزيتا لشهادتيهما المؤثرتين، الأمر الذي مكننا من فهم أفضل للواقع المأساوي والتعقد الشديد لحالة الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة والكيانات الفاعلة من غير الدول. وشهادهما أيضا رسالة أمل قوية في أن يتحمل كل منا مسؤولية العمل.

إن مشاهد العنف التي يصورها السيد جونيور نزيتا في كتابه، ''حياتي كجندي طفل قصة يمكن أن تروى''، هي للأسف الواقع اليومي لآلاف الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا والعراق وبلدان أخرى. ومن بين تلك الانتهاكات الخطيرة، أود التركيز اليوم على دور عمليات الاختطاف، التي ترتكب الجماعات المسلحة من غير الدول ٨٠ في المائة منها، وغدت تكتيكاً إرهابياً ممنهجاً تستخدمه الجماعات المتطرفة مثل بوكو حرام وداعش. والوضع يزداد صعوبة خاصة بالنسبة للفتيات، اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي ويجبرن على الاسترقاق والزواج والحمل، مما يجعل فصلهن عن الجماعات المسلحة أكثر صعوبة. ولا بد أن ندين بقوة أعمال العنف الهمجية للجماعات

المسلحة، ولكن لا يكفي ذلك. لقد حان الوقت لكي نعمل بمزيد من الفعالية على أرض الواقع، كما سمعنا اليوم.

وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي تشرف عليه السيدة زروقي لافت للنظر. اليوم، وقعت ١٤ من الجماعات المسلحة من غير الدول على خطط عمل تلزمها بالكف عن الانتهاكات فيما يتعلق بالأطفال. وقد حذفت أسماء سبعة منها من القوائم المرفقة بالتقارير السنوية للأمين العام. وعلى نفس المنوال، حققت اليونيسف أيضاً تقدماً كبيراً. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تم تسريح ١٦٢٣ من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وإعادة إدماجهم في عام ٢٠١٤، من خلال برنامج قدمت له فرنسا الدعم والتمويل. ولكن جهود مجلس الأمن مع السلطات المحلية والمجتمع المدني خلال زيارته لجمهورية أفريقيا الوسطى قبل عشرة أيام بينت أن التحديات لا تزال هائلة. ونظراً لحجم المهمة التي نواجهها، لا بد لنا أن نكون مستعدين واستباقيين وعمليين. وفي هذا الإطار، أود أن أقترح ثلاثة نماذج ومستويات جديدة للعمل باعتبارها مسودة لخطط العمل.

أولاً، علينا أن نعمل على المستويين الدبلوماسي والسياسي. والدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية لتهيئة مناخ الثقة اللازم للأمم المتحدة والممثلة الخاصة والجهات الفاعلة في الميدان كيما تكون قادرة على النهوض بخطط العمل. وقد أثمرت تلك الجهود في الفلبين، على سبيل المثال، حيث أكدت جبهة مورو الإسلامية للتحرير في عام ٢٠١٤ التزامها بخطة العمل الموقعة في عام ٢٠٠٩ لمنع تجنيد الأطفال. وينبغي أن يعمل الوسطاء والمبعوثون الخاصون على دمج أكثر منهجية للأنشطة المتعلقة بحماية الطفل في مشاريعهم. وحماية الأطفال يجب أن تكون شاغلاً وأولوية، لا في إطار اتفاقات السلام، كما في حالة مالي أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو اتفاقات وقف إطلاق النار، فحسب، بل وفي غياب مفاوضات السلام أو حتى فشلها، كما هو الحال في كثير من الأحيان. لذلك، تقترح فرنسا تطوير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للوسطاء بشأن حماية الأطفال وتحريرهم. ويمكن أن يكون ثقل المفاوضين أكبر عند ممارستهم الضغط من خلال آليات مثل الجزاءات والقائمة السوداء للأمين العام. وقد آن الأوان لتحديث القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ليشمل الاختطاف باعتباره انتهاكاً خطيراً من شأنه أن يضيف الأطراف المدانة بارتكابه إلى قائمة العار. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها ماليزيا في هذا الصدد تماماً.

ثانياً، علينا أن نعمل على المستوى العملي، في جميع مراحل التراع. ففي عالمنا حيث بات العمل الوقائي ضرورة، وخاصة في مجال التعليم، يمكن أن ننظر إلى باكستان، على سبيل المثال، حيث تقاتل جماعات إرهابية ضد تعليم الفتيات وتستهدف المدارس. وفي أماكن أخرى، مثلاً، في جمهورية أفريقيا الوسطى، في بوالي ويالوكي، فإن بعض الأطفال الذين كانوا يذهبون إلى المدارس قبل التراع انتهى الأمر بهم إلى ترك فصولهم للانضمام إلى القوات المناوئة لبالاكا. لذلك، يجب أن تشمل التدابير الوقائية أيضاً حملات إعلامية حول الجماعات المسلحة في المدارس والإذاعات أو عبر أشكال أخرى من الاتصالات بغية تثبيط همة الأطفال عن الانضمام إلى تلك الجماعات. وفي خضم التراع، يجب توفير الأدوات الموائمة لأولئك الذين يشاركون في القتال بالفعل. ويجب تزويد الأفراد العسكريين وحفظة السلام وقوات الأمن الإقليمية باستراتيجيات واضحة أو مفاهيم عملية، فضلاً عن التدريب المنتظم لتمكينهم من التصرف بحذر عندما يجدون أنفسهم في مواجهة الجنود الأطفال، وغالباً في الخطوط الأمامية، الذين يسعون إلى فصلهم عن جماعات مسلحة غير حكومية وتسليمهم إلى أجهزة حماية الطفل. وفي هذا السياق، فإن إدارة عمليات حفظ السلام لها دورها الواضح في صون

استراتيجياتها واقتراح تدريب خاص محدد الهدف. والوثيقة التي اعتمدتها منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخراً بشأن حماية الأطفال في التراع المسلح مثال جدير بالاهتمام أيضاً.

أخيراً، حالما يتم تحرير طفل من قبضة جماعة مسلحة، يجب علينا تسهيل وضمان إعادة إدماجه في أسرته ومجتمعه، وهو ما تم التأكيد عليه بحق. فالدول مسؤولة عن تنفيذ استراتيجيات للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مصممة خصيصاً للأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الفتيات، التي يجب أن تكون موضوعاً لمتابعة إحصائية أدق وأكثر منهجية كجزء من آلية متابعة التقارير؛ فمن شأن ذلك وحده أن يجعل من الممكن تنفيذ الحلول بعد مواءمتها بشكل كاف لحمايتهن وإعادة إدماجهن.

واقتراحي الثالث والأخير يتعلق بضرورة تعميق أعمالنا فيما يختص بالقانون. فمكافحة الإفلات من العقاب، التي ذكرت أيضاً، ما زالت ضرورية لتثبيط الانتهاكات الجسيمة ومنع الجهات الفاعلة الجديدة من ارتكابها. وأود أن أسلط الضوء على رسالة من المحكمة الجنائية الدولية التي أدان حكمها الابتدائي، وأيدته محكمة الاستئناف، توماس لوبانغا بارتكاب جرائم تجنيد وتسخير الأطفال دون سن ١٥. والمحكمة الجنائية الدولية حاليا بصدد تطوير استراتيجية شاملة لحماية الأطفال، وهي مبادرة نثني عليها ونشجعها بالكامل. وعلى الدول أن تتحمل المسؤولية بالتصديق على الصكوك الدولية مثل البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٧٧ والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١. وتدعو فرنسا أيضاً كل الدول إلى الالتزام بمبادئ باريس والتزامات باريس لعام ٢٠٠٧ كركيزة أساسية. وبالنسبة للجماعات المسلحة من غير الدول، لا بد من توقيع خطط عمل أو ارتباط. تلك الأدوات توجه عملنا بشكل مفيد ضد انتهاكات حقوق الأطفال في التراعات المسلحة.

وهذا العام يصادف مرور ١٠ سنوات منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومن واجبنا الجماعي أن نكون أكثر نشاطاً والتزاما واستجابة وفعالية فيما يتعلق بحماية الأطفال في التراعات المسلحة.

ويشملنا جميعا الكفاح من أجل حماية الأطفال في التراعات المسلحة دون استثناء. ويجب أن يتضافر المجتمع الدولي لإدانة الانتهاكات المرتكبة بحقهم، ولاتخاذ الإجراءات قبل كل شيء. وكما تعلّمنا من شهادة السيد جونيور نزيتا، فإن بوسعنا الفوز بهذه المعركة، بل ينبغي لنا أن نفعل ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. ونرى أن تركيز المناقشة اليوم على الأطفال من ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول يكتسي أهمية فضلا عن حسن توقيته. ونعرب عن تقديرنا أيضا للجهود التي تبذلونها من أجل توليف المناقشة اليوم والمقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية، والتي نأمل أن توفر مرجعا مفيدا لعملنا على هذه المسألة في المستقبل.

وأود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على ملاحظاته، وكذلك السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة يوكا براندت، نائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطاتهم الإعلامية. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديره الخاص للسيدة جولي بودان، والسيد جونيور نزيتا على تشاطر خبراتهما الميدانية القيّمة والمفيدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا ريب في التزامنا الدولي المشترك بالحفاظ على سلامة الأطفال وحمايتهم في حالات النزاع المسلح، على النحو الذي تم تطويره في مجلس الأمن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ويسرنا أن نعلم أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أيد إنشاء آلية الرصد والإبلاغ بغرض توثيق الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة، وإنشاء الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، الذي تتشرف ماليزيا برئاسته. وقد عمدت القرارات المتعاقبة والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن إلى تعزيز عزمنا وزيادة الأدوات التي يمكن استخدامها لحماية الأطفال من أذى الحروب.

ومع ذلك، فإن آثار الحرب لا تزال واقعا مريرا بالنسبة للملايين من الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. فقد أبلغت منظمة اليونيسيف أن عام ٢٠١٤ كان الأسوأ بالنسبة للأطفال، إذ يعاني ما يصل إلى ١٥ مليون طفل من عواقب النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وأوكرانيا. وعلى سبيل المثال، فقد أسفرت الحرب في غزة في العام الماضي عن مقتل أكثر من ٥٠٠ طفل فلسطيني، اُستهدف بعضهم وقتلوا عمدا حين كانوا يمرحون في الشاطئ أو يلتمسون اللجوء إلى مراكز الأمم المتحدة. وأصيب ما يربو على ٣ ٠٠٠ طفل أو أصبحوا معاقين مدى الحياة، وتعرضت المدارس للهجوم. وهناك الآن ٥٤ ٠٠٠ طفل بلا مأوى، في حين بات ٣٧٣ ٠٠٠ طفل على الأقل في غزة حاليا في حاجة ماسة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

ومن الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل إنهاء الإفلات من العقاب ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وفي ذلك الصدد، فإن لدى ماليزيا اعتقادا راسخا بأنه ينبغي مساءلة جميع الأطراف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، سواء كانت من الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي ألا يُسمح لأحد بأن يكون فوق القانون.

ونشدد على أن الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال داخل أقاليمها. وعليه، فإننا نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في حملة ”أطفال، لا جنود“ التي تعزز عمل الحكومات على إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة في سبعة بلدان. وندعو إلى تقديم الدعم القوي لتلك الجهود من قبل المجتمع الدولي لكي نكفل تحقيق الهدف من الحملة بحلول عام ٢٠١٦.

بيد أننا ندرك في الوقت نفسه أن الجماعات المسلحة من غير الدول تشكّل غالبية الأطراف المدرجة أسماؤها في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2014/339). وتمثّل تلك القوائم مجموعة واسعة النطاق من المنظمات ذات الدوافع المتعددة، وتعمل في ظروف متباينة إلى حد كبير. وإذ نأخذ هذا بعين الاعتبار، فإن من الأهمية بمكان أن نسلّم بأنه ليس ثمة حل واحد ملائم لجميع الحالات في التصدي للجماعات المسلحة من غير الدول – وأنه ينبغي التصدي لكل واحدة منها مع مراعاة السياقات الفريدة التي تعمل فيها. ونرى في ذلك الصدد، أن من شأن المزيد من تحليل الجماعات المسلحة من غير الدول هذه أن يكون مجديا في كفالة اتباع نهج مخصص من جانب الجهات الفاعلة التنفيذية في الميدان، فضلا عن مجلس الأمن.

وتثير مناقشتنا اليوم مسائل بالغة الأهمية فيما يتعلق بكيفية استخدام الأدوات المتاحة لنا على أفضل نحو ممكن للتأثير على الجماعات المسلحة من غير الدول وإرغامها على صون حياة الأطفال. ونود أن نشدد على عدة مجالات غير حصرية، حيث نرى أنه يمكن اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

ونشدد على أهمية التشاور والتعاون على نحو وثيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في التصدي للجماعات المسلحة

من غير الدول لكفالة إمكان اتخاذ تدابير مستمرة لتحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. وترى ماليزيا أن عمليات السلام توفر منتدى بالغ الأهمية للتفاعل مع الجماعات المسلحة من غير الدول. وندعو إلى إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع عمليات السلام والمفاوضات والاتفاقات. وفي ذلك الصدد، نسلّم بالقيمة الكبيرة لإرشادات الأمم المتحدة للوسطاء من أجل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، الصادرة عن وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠١٢. ونرى أيضا أن من شأن إصدار مذكرة توجيهية مماثلة للتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، أن توفر مرجعا تمس الحاجة إليه لكفالة تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بحماية الطفل في إجراءات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، صُدم المجتمع الدولي إزاء استخدام جماعة بوكو حرام طفلة تبلغ من العمر سبعة أعوام في تفجير انتحاري، وقد قتلت نفسها وخمسة أشخاص آخرين بشكل مأساوي في أحد الأسواق في نيجيريا. ونعرب عن إدانتنا القاطعة للانتهاكات الجسيمة والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، من قبيل جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بحق الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين أو مهاجمين انتحاريين أو لتنفيذ إعدام الأشخاص.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الاتجاه المفزع المتمثل في اختطاف الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية والميليشيات. فقد اُختطف مئات الأطفال في العام الماضي بواسطة الجماعات المسلحة في أفريقيا والشرق الأوسط، ولا يزال مصير الكثير منهم مجهولا، بمن في ذلك ٢٧٦ من فتيات المدارس اللائي اُختطفن في بلدة شيبوك في نيجيريا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي غضون ذلك جُنِّد آخرون مثل الفتيان البالغ عددهم ٨٩ فتى الذين اختطفوا في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٥، قسرا لأغراض القتال. وقد طالعنا تقارير اليوم تفيد عن اختطاف ٥٠٠ آخرين من النساء والأطفال من قبل جماعة بوكو حرام. وهذه انتهاكات مؤسفة وتسبب معاناة لا توصف للأسر والمجتمعات المحلية.

وفي حين أن حوادث الاختطاف الجماعية المروّعة هذه قد حظيت باهتمام الساحة الدولية على نطاق واسع، فما فتئت الجماعات المسلحة من غير الدول تستخدم الاختطاف أسلوبا لعملها منذ فترة طويلة، وغالبا ما يكون مؤشرا على ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى. وما زلنا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المحتجزين من قبل الجماعات المسلحة. ونرى في ذلك الصدد، أنه قد حان الوقت لأن يشدد مجلس الأمن على إدانته لاختطاف الأطفال عن طريق الإقرار بأن اختطاف الأطفال أثناء النزاعات المسلحة يؤدي إلى إدراج مرتكبيه في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

ويجب أن نوضح أن إنهاء الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال ومنعها لا يمثلان سوى وجه واحد من وجهي العملة. وبالقدر ذاته، فإن من المهم أيضا التأكد من توفر الآليات والبرامج اللازمة لتيسير إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا ضحايا الجماعات المسلحة في مجتمعاتهم، فضلا عن إعادة تأهيلهم. وفي ذلك الصدد، ما تزال مبادئ باريس تمثل إطارا هاما للغاية، من شأنه أن يواصل توجيه الجهود المبذولة في تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة.

وكما تفصّل المبادئ نفسها، فإنه تجب مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات اللائي تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي، وللاستغلال والانتهاك الجنسيين في استراتيجيات إعادة الإدماج. ونود التأكيد أيضا على محنة الجيل الثاني من ضحايا النزاعات المسلحة، وهو جيل الأطفال الذين يولدون أثناء الحرب، وضرورة الاعتراف بأن هذه الشريحة تمثّل مجموعة من الضحايا في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

ونشدد على أن إعادة الإدماج هو جهد طويل الأجل يتطلب المسؤولية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا كاملا برامج إعادة الإدماج القائمة على المجتمعات المحلية التي يمكن أن تعزز روح الوحدة والمصالحة فيما بين المجتمعات التي مزقتها الحرب. وفي الختام، فإن الجهود المتضافرة لجميع الجهات الفاعلة حيوية الأهمية في تحجيم الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، سواء من جانب الجهات الفاعلة من الدول أو من غير الدول، ووضع حد لها. وأؤكد لكم التزام وفدي بالاضطلاع بدور بناء صوب تحقيق هذه الغاية.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى إمدادنا بثلاث نقاط للعمل: العمل على الصعيد الدبلوماسي، والعمل من الناحية التنفيذية، وزيادة التعاون القضائي، وهي جميعا في صميم القضايا المطروحة التي يجب علينا مناقشتها، والتي سأتناولها في سياق بياني.

أشكر الأمين العام على البيان القوي والالتزام المستمر من جانب الأمم المتحدة بهذه القضية. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربع، ليس فقط على بياناتهم، ولكن أيضا على تفانيهم في ما هو، بكل المقاييس، قضية نبيلة. تؤيد نيوزيلندا بقوة جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، وتؤكد من جديد دعمها لالتزامات ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. كما تؤيد وضع إعلان المدارس الآمنة. ونتشاطر غضب اليونيسيف إزاء العديد من الحالات التي نتعامل معها يوميا.

وكما أكدتم، سيدي، فإن غالبية الذين يرتكبون بعض من أفظع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الأطفال الوارد ذكرهم في تقرير الأمين العام (S/2014/339) هم جماعات مسلحة من غير الدول. لذلك، وكما أكدت ممثلة منظمة إنقاذ الأطفال، يجب أن تكون هناك عواقب. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب. لقد أنجزت أعمال جيدة لمعالجة هذه المسألة، مع التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والدول والجهات الفاعلة من غير الدول، لكن علينا أن نفعل المزيد. وبصفتنا دولا، يجب أن تضاهي أفعالنا ما نتوقع من الجماعات المسلحة من غير الدول. وسواء كان ذلك بالاتفاق على خطة عمل، أو دعم حملة ”أطفال، لا جنود“، أو توفير التدريب في مجال حماية الأطفال لحفظة السلام التابعين لنا، يمكننا جميعا، جميع الأعضاء الـ ١٩٣، أن نفعل أفضل من ذلك. بوسعنا بالتأكيد عمل شيء ما.

على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تنفذ بفعالية سياستها لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ويجب أن تجري تدقيقا شاملا لموظفيها. وكما اقترحتم، وكما أكد ممثل ماليزيا أيضا، ينبغي أن يكون التدريب في مجال حماية الأطفال إلزاميا لجميع أفراد حفظ السلام العسكريين والمدنيين. يمكن عمل المزيد من أجل تعميم نهج حماية الأطفال في مجمل جوانب أعمال الأمم المتحدة. وسنرحب بشكل خاص بتوفير الإرشادات للوسطاء بشأن معالجة الانتهاكات المرتبطة بالنزاع المرتكبة ضد الأطفال في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وإشراك الخبراء ذي الصلة في مجال حماية الأطفال في أفرقة الخبراء بشأن الجزاءات.

وللمنظمات الإقليمية أيضا دور تضطلع به. ويشكل الإعلان المتفق عليه بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال والاتحاد الأفريقي مثالا ممتازا. وكما أوضحت لنا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فإن إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول من أجل منع الاعتداءات ضد الأطفال مسألة معقدة وحساسة. إن لها دوافع وأساليب وهياكل مختلفة ودرجات

تماسك شتى. ويمكن أيضا في أحيان كثيرة أن تمثل الجماعات المتطرفة تحديات خاصة. غير أن التجربة تبين لنا أنه، في الظروف المناسبة، فإن إشراك تلك الجماعات يمكن أن يحقق نتائج – ولا سيما الاتفاق على خطط عمل.

ولذلك، نشجع تعزيز التعاون بين الحكومات والممثلة الخاصة للأمين العام والجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال حماية الأطفال لكفالة الاتفاق على المزيد من خطط العمل هذه مع الجماعات المسلحة من غير الدول. ومن الأهمية بمكان أن نجد السبل لتحفيز إشراكها – وهنا، فإن المجتمع المدني يتمتع في أحيان كثيرة بالوصول والشرعية التي يحرم منها الآخرون. ويشهد على ذلك مثال إيريك، الذي قدمته لنا منظمة إنقاذ الطفولة.

وفي منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، دعمت نيوزيلندا مبعوثي المجتمع المدني الذين يستطيعون إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من أعمال العنف اليومية، ويستطيعون في كثير من الأحيان معالجة قضايا بالغة الحساسية بطريقة مناسبة ثقافيا. ويقدم فريق آسيا والمحيط الهادئ أيضا أمثلة أخرى للمشاركة الفعالة، التي تتواءم مع الظروف المحلية. ونشيد، على سبيل المثال، بأنه في ميانمار فقد اتفقت الأمم المتحدة على خطة عمل مع قوات الأمن الحكومية. يمكن أن يكون إشراك الجماعات الإثنية أكثر صعوبة، لكن المجتمع المدني هناك يمكن أن يساعد في كثير من الأحيان في تأمين الحصول على التزامات من الجماعات المسلحة، ولا سيما الإفراج عن الأطفال المقاتلين.

ويجب علينا أيضا معالجة الأسباب التي تؤدي إلى انضمام الأطفال إلى الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها التهميش الاجتماعي – الاقتصادي. وفي حالات النزاع الذي طال أمده، يمكن أن يكون الانضمام إلى الجماعات المسلحة وسيلة للبقاء على قيد الحياة، أو الخروج من دائرة الفقر. ويمكن أيضا أن يمنح وضعا للذات أو الأسرة. وللحد من خطر التجنيد، نحن بحاجة إلى برامج شاملة لإعادة الإدماج، ولا سيما للفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة. ولذلك نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف والآخرين على مواصلة العمل في هذا الصدد.

ومن المهم أن نواصل تحسين ممارسات حماية الأطفال. ولذلك، فإننا نقترح أن تضع الممثلة الخاصة للأمين العام، بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، ورقة عمل بشأن إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول، وتستفيد من أفضل الممارسات والأدوات المبتكرة المتاحة، التي سبق تحديدها في البيانات التي أدلي بها اليوم. يمكن أن تشكل تلك الورقة الأساس الذي يمكننا العمل إنطلاقا منه لوضع حلول دائمة من أجل تحسين حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وإعطاء معنى وهدف حقيقيين للمناقشة الحالية، وإعطاء معنى حقيقي لعبارة "أطفال، لا جنود".

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود، السيد الرئيس، أن أشيد بكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن المسألة الهامة جدا المتمثلة في الأطفال في النزاعات المسلحة، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول.

ونرحب ونشكر الأمين العام على ملاحظاته، كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي؛ ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة يوكا براندت؛ ومستشارة حماية الطفل في منظمة إنقاذ الطفولة، السيدة جولي بودان؛ والسيد جونيور نزيتا نسوامي، الجندي السابق. ونشكره بصفة خاصة على حضوره وتشاطر تجربته، التي عاشها في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مع المجلس. من المهم أنه هنا وأنه تحدث مباشرة إلى المجتمع الدولي.

للنزاعات المسلحة الحالية أثر لا مبرر له على الأطفال. للهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والأساليب الإرهابية آثار سلبية على الأطفال، كما ورد في آخر تقرير خاص للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339). ففي سوريا، على سبيل المثال، أدت أعمال القتال إلى حدوث اعتداءات واسعة النطاق ضد الأطفال. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبح تجنيد الأطفال واستغلالهم واسع النطاق. وأدى استئناف الصراع في جنوب السودان إلى انتهاكات فظيعة لحقوق الطفل. تلك مجرد أمثلة قليلة على الحقائق المزعجة للعام الماضي.

وتشكل الصعوبة التي تتسم بها النزاعات المسلحة والأساليب المستخدمة فيها تهديدات أكثر خطورة للأطفال.

إن الاستهداف المتعمد للمدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، وتلقين العقائد للأطفال ليرتكبوا الجرائم الشنيعة، واستخدامهم لحمل الأجهزة المتفجرة، واختطافهم، وانتهاكهم جنسياً، وتجنيدهم القسري، وقتلهم، واغتصابهم وتشويههم المتعمد هي أمثلة على العنف والانتهاك اللذين ترتكبهما الجماعات المتطرفة ضد الأطفال مثل تنظيم بوكو حرام، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجهات أخرى.

تصادف هذه المناقشة المفتوحة الذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والتي تحقق النجاح في تعبئة الالتزام السياسي الرفيع المستوى دعماً لهدفها المتمثل في وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. إلا أن الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في آخر تقرير سنوي (S/2014/339) هي جماعات مسلحة غير حكومية عاملة في ١٥ منطقة، الأمر الذي يبرز حسن توقيت مناقشتنا هذا الصباح. ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويستتبع عواقب طويلة الأجل بالنسبة للأطفال الذين يتعرّضون لعنف كبير. واستمرار ذلك تذكرة جليّة بأن التقدم المحرز حتى الآن ينبغي ألا يقاس من خلال التحسينات في الإطار المعياري، ولكن أيضاً في الطريقة التي ينفّذ بها المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، القرارات في سياقات محددة.

تؤيد الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تحديد التزامات ملموسة تترجم إلى إجراءات وتدابير للتعامل مع الجماعات المسلحة من أجل تحقيق خطط عمل لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

ونود في هذه المرحلة أن نشاطر تجربة أنغولا فيما يتعلق بهذه المسألة في أعقاب القلاقل المدنية المؤلمة التي تعرض لها بلدي منذ سنوات عديدة، وكان لها انعكاسات ظاهرة على السكان الأنغوليين والأطفال بصفة خاصة. ووفقاً لتقرير للبنك الدولي، كانت عملية التسريح في أنغولا واحدة من أوسع العمليات نطاقا في تاريخ الأمم المتحدة، وكان للأمم المتحدة دور أساسي في صياغة ذلك البرنامج وتنفيذه. وربما كانت المرة الأولى التي تشمل فيها مسألة الجنود الأطفال على وجه التحديد في أحكام عملية السلام. وأُعلن أنّ تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم أولوية في أول قرار اتخذته اللجنة المنشأة لتنفيذ اتفاق السلام. وقد تم وضع برنامج شامل للوقاية والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة وحقوق الأطفال، بمن فيهم الفتيات والمعوقون، وهو يقوم على التأكيد على ثلاثة محاور أساسية هي: جمع شمل الأسرة، والدعم النفسي والتعليم، والفرص الاقتصادية، بما في ذلك الاحتياجات المعيشية للأسرة.

يعترف الإطار القانوني الذي اعتمد في هذا السياق بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل واشتراط الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية، الذي حدد بسن الثامنة عشرة. وكإجراء لمنع إعادة

التجنيد، منح جميع الجنود الذين هم دون السن القانونية وضعاً يضمن توافر الإعفاء الكامل من الخدمة العسكرية مستقبلاً. ودعمنا على أساس خبرتنا دمج التزامات محددة، في عملية حفظ السلام وبناء السلام، متعلقة بحماية الطفل من خلال توفير فرص التسريح السريع للأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية وإعادة إدماجهم في المجتمع.

تميّز عام ٢٠١٤ بعمليات الاختطاف الجماعية البارزة للأطفال التي ارتكبتها عدة جماعات إرهابية، بما في ذلك اختطاف ٢٧٦ من تلميذات المدارس في ١٤ نيسان/أبريل في نيجيريا على يد جماعة بوكو حرام، واختطاف ١٥٣ من الفتيان الأكراد في سورية واختطاف المئات من الأطفال الأيزيديين في غرب العراق وكلاهما تم على يد داعش. إننا ندين بشدة الاختطاف الجماعي للأطفال على يد الجماعات المسلحة من غير الدول والإرهابيين، بما في ذلك تنظيم بوكو حرام، وتنظيم داعش، والجماعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن، من بين أخرى. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين.

كما ندعو إلى توسيع نطاق معايير الإدراج المحددة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتشمل الاختطاف بوصفه سبباً إضافياً ستشمله آليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، وبالتالي ضمان تحديد الأطراف المسؤولة ومساءلتها. ونحن ندرك أن عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام تؤدي دوراً حيوياً في حماية الأطفال وينبغي أن تتطلّب التدريب الكافي للوفاء بواجب هام من هذا القبيل. ينبغي أن تنشئ عمليات حفظ السلام شرطاً إلزامياً سابقاً للانتشار من أجل تدريب جميع البلدان المساهمة بقوات في مجال حماية الأطفال كي تُحدث فرقاً ملموساً في الطريقة التي تعالج التحديات القائمة في مجال حماية الأطفال.

ومن أجل حماية الأطفال من الجماعات المسلحة، فمن الأهمية بمكان الحؤول دون حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يتسبب في قتل الأطفال وإصابتهم وتشويههم. إن معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، هي صك جديد مهم لتحديد الأسلحة. وهي تنص على أن تأخذ الدول الأطراف المصدرة في الحسبان مخاطر الاتجار بالأسلحة التي يمكن استخدامها في أعمال عنف ضد الأطفال. ولذلك نشجع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وعلى اعتماد تدابير قانونية وتنفيذها لحظر وتجريم استخدام الأطفال وتجنيدهم دون سن الثامنة عشرة.

وفي الختام، مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) واعتماد مختلف الالتزامات والمبادئ والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بشأن الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة والجماعات المسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نأمل أن تدعم مزيد من الدول تنفيذ مختلف الالتزامات والمبادئ، وتخصيص المجتمع الدولي والدول المعنية للمزيد من الموارد لضمان إدماج هؤلاء الضحايا من الأطفال في مجتمعاتهم المحلية.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفد بلدي بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة جداً، التي تركز على الأطفال بوصفهم ضحايا للجماعات المسلحة من غير الدول. ونثني على الأمين العام أيضاً على ملاحظاته ونشكره على الجهود المستمرة للتأكد من تقديم الحماية للأطفال في حالات النزاع المسلح. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على التزامها بهذه القضية.

وتوجهت مؤخرا إلى نيجيريا، حيث أجرت مناقشات على مستويات عالية جدا مع مسؤولين حكوميين، على

الصعيد الاتحادي وصعيد الدولة معا. وتمّت بعناية فائقة مراعاة الاقتراحات والمشورة التي قدّمتها، والعمل جار للأخذ بها في سياسة الحكومة وأنشطتها وإجراءاتها.

ولقد استمعنا بعناية كبيرة إلى مقدّمي الإحاطات الاعلامية، وهم السيدة يوكا براندت، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيدة جولي بودان، والسيد جونيور نزيتا، الذين نشكرهم على ملاحظاتهم البناءة جدا، خاصة ما يتعلق بالتأثير على الصدمات النفسية والأذى الجسدي بسبب الصعوبات التي يتعرض لها الأطفال المختطفون.

كما استمعنا بعناية كبيرة إلى بيانات الممثلين الآخرين الذين تكلموا قبلنا. ونحن نشكرهم على القلق الذي أبدوه بشأن محنة الأطفال في مناطق الصراع الدائر شمال شرقي نيجيريا.

وإننا نؤيد مسبقا البيان الذي سيدلَى به نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

مثلما قال رئيس المجلس – ومثلما قال آخرون أيضا – إن حماية الأطفال هي مسألة أساسية بالنسبة إلى حقوق الإنسان. ونحن نعتقد كذلك أن مساءلة مرتكبي الجرائم والانتهاكات المتعلقة بحقوق الأطفال، أينما كانوا، تشكل التزاما يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذه.

إن حالات الصراع تضع الأطفال في مواجهة الخطر الكبير، خاصة عندما تكون الجماعات المسلحة من غير الدول معنية بذلك. فالأطفال يواجهون خطر الاختطاف، والتشويه، وحتى القتل، وهم عرضة للخطر بسبل أخرى أيضا. إنهم يواجهون الإيذاء الجنسي، وتجنيدهم كجنود، والاتجار بهم، والرق وغير ذلك من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وهذا الوضع يؤكد الحاجة إلى قيام الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز حماية الأطفال في مناطق الصراع.

والحقيقة المحزنة هي أن الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول تنشط في أجزاء عديدة من العالم اليوم. فيمكن أن نجدها تعمل في منطقة الساحل، ومنطقة الشرق الأوسط، ومنطقة البحيرات الكبرى، ووسط أفريقيا، ومنطقة القرن الأفريقي، وللأسف في بلدي، نيجيريا. ويتضح أيضا بشكل متزايد أنها مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتبيّن أنشطتها أنها تشكل بالفعل تهديدا خطيرا لرفاه الأطفال.

إن نيجيريا تدين بأشد العبارات الممكنة عمليات الاختطاف الجماعية للأطفال على أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها جماعة بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المخطوفين. ونطالب بأن تتوقف فورا الأطراف في الصراعات المسلحة عن شن الهجمات غير المشروعة والتهديدات بشن الهجمات ضد المدارس والتلاميذ والمدرّسين. كما يجب أن تمتنع عن الإجراءات التي تحول دون حصول الأطفال على التعليم، بما في ذلك الاستخدام العسكري للمدارس في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن، من جانبنا، أطلقنا مبادرة المدارس الآمنة التي تهدف إلى توفير بيئة تعليمية سليمة ومأمونة للأطفال في جميع أنحاء نيجيريا.

ومثلما سمعنا هذا الصباح، إن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما تؤديه في التصدي لمحنة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فهذه الشراكة الهامة ترتكز على الاتفاق المبرم بين المؤسستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بهدف اتخاذ تدابير لحماية الأطفال الأفارقة من أثر الصراع المسلح. وتحث نيجيريا كلتا المؤسستين على مواصلة تعزيز التعاون المربح لهما بشأن هذه المسألة الهامة.

أمّا على الصعيد دون الإقليمي، فقد أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) التزاما قويا بتعزيز رفاه الأطفال المتأثرين بالصراع، من خلال إعلان أكرا المعني بالأطفال المتضررين من الحرب في غرب أفريقيا، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وهذا الإعلان يلزم الدول الأعضاء في هذه الجماعة الاقتصادية باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب وإعادة تأهيلهم. ولكي ترقى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية إلى مستوى التزاماها بموجب الإعلان، يجب عليها أن تواصل تعزيز كفاءاها وقدراها المحلية من أجل أن تلبي بفعالية وبطريقة متعددة التخصصات الاحتياجات المتفاوتة للأطفال، وتتصدى لمواطن ضعفهم في حالات الصراع.

وتلتزم نيجيريا التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماها وفقا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلا عن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وقد أدرج هذان الصكّان في قوانيننا على الصعيد الوطني وصعيد الدولة. فهما يتضمنان أحكاما واسعة النطاق لمناهضة الممارسات التعسفية ضد الأطفال، ونحن نعقد العزم على إنفاذها.

إننا ندرك ادعاءات بعض الكيانات بشأن المزاعم المتعلقة بتجنيد الأطفال والشباب وتشجيعهم من جانب السلطات النيجيرية على الخدمة في مجموعات مراقبة الأحياء السكنية، المعروفة شعبيا بأفرقة العمل المدنية المشتركة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على أن الجيش النيجيري ما فتئ قوة محترفة تدرك التزاماها المحلية والدولية. فلم تكن هناك أبدا محاولة لتجنيد الأطفال دون السن القانونية واستخدامهم بأي صفة أخرى في الحرب الحالية ضد بوكو حرام. ولقد تمّ إنشاء مجموعات مراقبة الأحياء السكنية على أيدي الشباب في مختلف المجتمعات المحلية عبر جميع أنحاء شمال شرقي نيجيريا، بغية الدفاع عن أنفسهم وأحيائهم ضد الهجمات القاتلة التي تشنها جماعة بوكو حرام.

ونود التوضيح أنّ الدخول في هذه المجموعات أمر طوعي ودون أي شكل من أشكال المساعدة، أو التشجيع أو الإكراه من جانب الجيش النيجيري أو قوات الأمن النيجيرية.

أخيرا، تعتقد نيجيريا أن المجلس ينبغي أن يواصل إيلاء الاهتمام لمسألة الأطفال والصراع المسلح. إنها مشكلة آخذة في التنامي وهي تتطلب اتباع نهج تعاوني ينطوي على العديد من أصحاب المصلحة – الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية – لكي يجري التصدي لها بفعالية. ونحن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بحماية حقوق الأطفال في حالات الصراع. وإننا نتخذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة التهديد الذي تسببه جماعة بوكو حرام لرفاه الأطفال. ومع جيراننا وشركائنا الدوليين، سوف ننتصر في الحرب ضد الإرهابيين، ونحن عازمون بحزم على تقديم أولئك الذين نأسرهم أحياء إلى العدالة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بالمبادرة الفرنسية إلى عقد المناقشة المفتوحة في هذا اليوم. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، والممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، والسيدة يوكا براندت، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إحاطاهم الإعلامية. واستمعت الصين باهتمام أيضا إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية.

إن الأطفال يمثلون مستقبل البشرية. فهم الأمل في إحراز التقدم وتحقيق التنمية البشرية. ولقد قطع المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة خطوات إيجابية نحو حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ولكن في الوقت نفسه لا تزال هناك أعمال شريرة بشكل مرعب يجري ارتكاها من وقت إلى آخر في بعض مناطق الصراع، وهي تتمثل في قتل الأطفال واختطافهم واستخدامهم كقنابل بشرية من جانب قوات الإرهابيين والمتطرفين، الأمر الذي يلحق الأذى البدني والنفسي

في عدد كبير من الأطفال الأبرياء. ونحن قلقون للغاية إزاء هذا الوضع.

وتؤيد الصين المجتمع الدولي في زيادة اهتمامه بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وفي اتخاذ المزيد من التدابير المحددة لتحقيق ذلك. وأود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تبدأ بوضع حد للنزاعات المسلحة والتخفيف من وطأتها. ولن نستطيع التصدي بشكل أساسي لأسباب تعرض الأطفال للضرر في النزاعات المسلحة إلا بمنع تفاقم الحالات الأمنية. وتدعم الصين المجلس في جهوده للاضطلاع، وفقا للمسؤوليات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بدور أكبر في منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، من بين أمور أخرى، وفي تقديم ضمانة قوية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ينبغي للمجلس، في هذا الصدد زيادة استخدام سبل التفاوض والوساطة المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق في السعي لنزع فتيل المنازعات بالوسائل السلمية ومنع زيادة تصاعد حدة النزاعات وذلك لتهيئة الظروف المواتية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ثانيا، من أجل زيادة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن حكومة البلد التي تشهد نزاعا تتحمل المسؤولية الأساسية. ويجب احترام سيادة البلد الذي يشهد نزاعا. وفي إطار تنفيذ قرارات المجلس وتنفيذ مختلف البرامج والخطط والمبادرات الرامية إلى حماية الأطفال بفعالية، لا يمكن الاستعاضة عن دور الحكومة المعنية. ينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة الكاملة من الدور الريادي الذي تؤديه الحكومة المعنية، وتأييد ودعم جهود الحكومة، وحشد المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة في التغلب على الصعوبات المالية وغيرها من الصعوبات وفي تعزيز بناء قدراتها.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث أي طرف في النزاع مسؤول عن ارتكاب الأفعال التي أضرت بالأطفال على احترام القانون الدولي والالتزامات ذات الصلة. ينبغي للمجلس ألا يتغاضى عن أعمال الإرهابيين والقوات المتطرفة والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك قتل الأطفال، واستخدام الأطفال كقنابل بشرية وإكراه الأطفال على قتل الرهائن. علينا أن نتبع سياسة عدم التسامح المطلق والتدابير التي تشكل ردعا للجماعات المسلحة المعنية من أجل تهيئة بيئة سلمية وآمنة لحماية الأطفال.

رابعا، ينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة الاستفادة من مواطن قوتها ومزاياها والتصرف في تآزر لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الاضطلاع بولاياتها بشكل شامل وتعزيز حمايتها للأطفال. ويجب أن تعمل الوكالات والمؤسسات المعنية، مثل اليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي، في تعاون وثيق، في تضافر لدعم البلدان التي تشهد نزاعا في إطلاق جهودها في مجال بناء السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للأطفال وضمان حقوقهم وفرص الحصول على التعليم بشكل متساو. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا مساعدة الأطفال على العودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم ومدارسهم على سبيل الأولوية وإدماجهم في استراتيجيات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع من أجل مساعدة الأطفال في النزاعات المسلحة على استئناف حياتهم الطبيعية.

إن حماية الفئات الضعيفة، مثل الأطفال، من التضرر من النزاعات المسلحة مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. يكمن الحل الأساسي في تسوية النزاعات وتحقيق التنمية. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي للبلدان المتضررة من النزاعات المساعدة المالية والتقنية، ومساعدتها في التنمية الاقتصادية وفي تحسين سبل عيش الناس، ومن ثم انتشالها من براثن الفقر في أقرب

وقت ممكن، وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع. والصين على استعداد للانضمام إلى الأطراف المعنية في الجهود المتضافرة الرامية إلى تعزيز التعاون وتحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة بشكل فعال حتى يظلوا بأمان بعيدا عن ويلات الحرب والمشاكل الناجمة عن التشريد والتشرد ويعيشون قريبا حياة سلمية ومستقرة وسعيدة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم الواضحة. وتؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

قبل أكثر من عام، أطلقت جماعة بوكو حرام في نيجيريا النار على ٥٩ طالبا، وحرقتهم حتى الموت في مدرسة داخلية في يادي بني واختطفت أكثر من ٢٧٠ فتاة في شيبوك. وكما أشار الآخرون، استمرت عمليات الاختطاف حتى يوم أمس. هناك ١٥٠ صبيا كرديا اختطفهم داعش في طريقهم إلى ديارهم من المدرسة. وقتل ١٣٢ طفلا آخر في هجوم حركة طالبان في بيشاور، وفي عمليات الإكراه على اعتناق ملة مغايرة؛ وعمليات الإعدام العلني وعمليات القتل؛ والتشويه الجسدي؛ والزواج بالإكراه؛ ووقعت حوادث الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، بما في ذلك للأطفال، في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش القاتل. واستخدمت جماعة بوكو حرام فتيات في سن الثمانية إلى عشرة أعوام كمنفذات لتفجيرات انتحارية. في الأشهر الثلاثة الماضية، جند تنظيم داعش ما لا يقل عن ٤٠٠ طفل سوري – أطفال عانوا بالفعل من شدائد وأهوال تعجز الكلمات عن وصفها، كأشبال الخليفة للتدريب العسكري والتلقين العقائدي المتطرف. حتى في وسط أوروبا، تبدو ظاهرة الأطفال الجنود تطفو على السطح تحت حكم الخارجين على القانون من المسلحين غير الشرعيين الذي يمزق أوصال الأجزاء الشرقية من أوكرانيا، حيث تم الإبلاغ عن وجود جنود قصر بين المقاتلين، يستخدموا في تدريب المجندين الآخرين، من بين جملة أمور أخرى.

عموما في جميع أرجاء لعالم، يجري حرمان حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الجنود من كل الأمور التي يفترض أن تكون في مرحلة الطفولة، غالباً من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. بالتالي، وفي ضوء ذلك، فإن التركيز اليوم على الأطفال ضحايا الجهات الفاعلة من غير الدول لا يمكن أن يكون أكثر أهمية من الآن. يلزم البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الإضافيان لاتفاقية جنيف الجماعات المسلحة من غير الدول بعدم استخدام الأطفال في أي ظرف من الظروف. وشهد العام الماضي إطلاق حملة ''أطفال، لا جنود''.

على الصعيد الوطني، أطلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية سراح حوالي ٤ ٠٠٠ طفل من القوات المسلحة، وأحرزت الجماعات تقدما في تنفيذ خطط عملها. وأنشأت الصومال آلية لتسليم الأطفال الجنود السابقين إلى الأمم المتحدة، وأنشأت وحدة حماية الطفل. ومكن التقدم المحرز في تشاد قواتها المسلحة من رفع اسمها من قائمة مرفق تقرير الأمين العام. ووقع اليمن على خطة عمل لوضع حد لتجنيد القوات المسلحة والجماعات غير الحكومية للأطفال على نطاق واسع. لكن اليوم بينما يحاول البلد تحقيق توازن على شفا الانهيار، هناك مجموعات مختلفة، ولا سيما الحوثيون، تخرق الالتزامات المتعهد بها لدى التوقيع على الخطة. ومن ناحية أخرى، فإن اليونيسيف أمنت الإفراج عن نحو ٣ ٠٠٠ طفل من الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/فصيل كوبرا بالجيش الديمقراطي لجنوب السودان. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أطلق سراح أكثر من ١٠٠ طفل مرتبط بميليشيات ''أنتي بالاكا'' في الصيف الماضي. غير أن عدد الأطفال الذين أرغموا على حمل الأسلحة، أكثير بكثير من

الأطفال المفرج عنهم. وقد وقع حتى الآن مجرد ١٢ من أصل ٥١ من الجماعات المسلحة على خطط عمل. وقد تم التوقيع على خطة عمل واحدة فقط منذ ٢٠٠٩، وهذا لا يكفي.

وكما قالت ممثلة اليونيسيف، فإن إطلاق سراح الأطفال ليس إلا خطوة أولى لكفالة أن يتمكن الأطفال من التغلب على الصدمات البدنية والنفسية المروعة التي تعرضوا لها، برغم من خطر إعادة تجنيدهم. ويجب توفير كل الرعاية اللازمة لهم، بما في ذلك المساعدة النفسية والطبية. ويهدد الافتقار إلى الموارد المالية ووصم الجنود الأطفال السابقين استدامة إعادة إدماج أولئك الأطفال ويعرض مستقبلهم للخطر. يجب أن تكفل الحكومات والشركاء الماليون توفير الموارد الكافية لبرامج إعادة الإدماج الشاملة مع التركيز بوجه خاص على الجنود الأطفال، بما في ذلك الفتيات منهم. وهناك أيضا حاجة إلى بناء قدرات دعم المجتمعات المحلية والأسرة والتعليم وفرص تطوير المهارات، التي لن يستطيع أولئك الأطفال بدونها استعادة حياتهم. والتدفقات التي لا تخضع للمراقبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مصلحة الذين يسيئون معاملة الأطفال ويستخدمونهم كمقاتلين. جميع الجهود الرامية إلى مكافحة تجنيد الأطفال والعنف ضد الأطفال ينبغي الاضطلاع بها في إطار المبادرات الرامية إلى مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها.

ولدى المجلس طائفة كاملة من الأدوات المتاحة للتصدي للعنف ضد الأطفال في النزاعات. ومن بين تلك الأدوات فرض الجزاءات. ويجب أن يصبح تجنيد الأطفال والعنف ضد الأطفال من المعايير الروتينية لفرض الجزاءات. ينبغي أن تستخدم جميع جرائم العنف الخطيرة ضد الأطفال لبدء عمليات التسمية وعمليات الإدراج في القائمة. وينبغي إدراج اختطاف الأطفال كبداية لإجراءات إضافية لآليات الرصد والإبلاغ والإدراج في القوائم.

وتشمل الأدوات المتاحة لنا التفاعل المنتظم بين الممثلة الخاصة للأمين العام، الذي نقدره أيما تقدير؛ ولجان الجزاءات ذات الصلة وأفرقة الخبراء التابعة لها؛ والمشاركة الأقوى بين الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمحكمة الجنائية الدولية وبعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق؛ والتركيز المستمر في تقارير الأمين العام القطرية على الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري لها.

كذلك يقتضي الأمر أيضا الاستمرار في خطط العمل، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول. إن المرونة والانفتاح لا بد منهما في التعامل مع المسألة المعقدة المتمثلة في إجراء الاتصالات مع هذه المجموعات؛ وبخلاف ذلك، لن تتغير الحالة المحزنة. نحث الحكومات المعنية على تيسير الوصول إلى العمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية في أراضيها.

ثمة جانب رئيسي آخر ألا وهو المساءلة عن تلك الأعمال، سواء أكانت ردا على جرائم مرتكبة أو كعنصر رادع. لا يزال يتعين فعل الكثير في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية في القطاع القضائي والعمل بصورة أكثر منهجية في إطار العدالة الدولية، بما في ذلك إحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ ولكن من المهم أيضا توفر الإرادة السياسية حتى تأخذ العدالة مجراها ضد مرتكبي الجرائم بحق الأطفال. غير أننا لم نشهد حتى الآن سوى حكم واحد بالإدانة على جريمة تجنيد الأطفال واستخدامهم، كان ذلك الحكم في قضية توماس لوبانغا وصدر عن المحكمة الجنائية الدولية. إن مثول دومينيك أونغوين مؤخرا أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهو من الجنود الأطفال السابقين وقائد جيش الرب للمقاومة، خطوة جديرة بالترحيب. وبينما نرحب بهذين التطورين، فإن عدد هذه النجاحات والقضايا ضئيل ومتباعد.

بما أن الإرهابيين يلجأون بصورة متزايدة إلى استخدام الأطفال والمراهقين كأهداف للتجنيد وغسل الأدمغة وكجناة، لا بد من بذل الجهود المتضافرة والاستباقية لإبلاغ المجتمعات المحلية الضعيفة بكيفية حماية الأطفال في ظروف معينة وعلى أفضل وجه. لا بد من إعداد خطاب مضاد فعّال يكشف المجرمين الإرهابيين على حقيقتهم، ويخترق وسائط الإعلام المضللة وحملات التجنيد من خلال شبكة الانترنيت.

في الختام، من مسؤوليتنا الجماعية اجتثاث العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بالقيام بعمل حاسم وهادف. ونحض جميع الدول على مضاعفة جهودها لتحقيق تلك الغاية.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام؛ والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونسيف؛ والسيدة جولي بودان، مستشارة حماية الطفل، ممثلة منظمة إنقاذ الطفولة، والسيد جونيور نزيتا نسوامي، رئيس منظمة السلام من أجل الطفولة على إحاطتهم الإعلامية المفيدة والتزامهم بحماية الأطفال.

كذلك تؤيد تشاد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

إن مناقشة اليوم خطوة هامة نحو تركيز اهتمامنا على حالة الأطفال الذين هم ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، وهي مناقشة تجري مع اقترابنا من الاحتفال في وقت لاحق من هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). إن نطاق العنف نفسه وظهور جماعات إرهابية جديدة تستخدم أساليب صادمة ووحشية ضد الأطفال يرغمان المجتمع الدولي على جعل نهجه متكيفا مع أدوات الحماية المتاحة لديه للصمود أمام هذه التحديات الجديدة.

إن اختطاف منظمة بوكو حرام ٢٧٠ فتاة من المدارس الثانوية في عام ٢٠١٤ في بلدة تشيبوك، واختطاف تنظيم الدولة الإسلامية ١٥٣ فتى كرديا من عين العرب في سورية، وخطفه مئات الأطفال اليزيديين في العراق، كلها تؤكد استخدام الإرهابيين البغيض للأطفال كأدوات لتحقيق مآربهم. واستخدام الأطفال لتنفيذ الهجمات بالقنابل أو استخدامهم مقاتلين في صفوف المجموعات الإرهابية مثل تنظيم بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجيش الرب للمقاومة، وشن الهجمات الإرهابية على المدارس كتلك التي وقعت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على مدرسة في بيشاور، بباكستان، حيث قُتل في ذلك الهجوم ١٣٢ طفلاً، كل ذلك يبرز أهمية المناقشات كتلك الجارية اليوم ويبين الحاجة الملحة إلى إيجاد السُبل الكفيلة بالتصدي لهذه الأعمال. من الجدير بالذكر أن بين الكيانات الـ ٥٩ المدرجة في مرفق تقرير الأمين العام السنوي لعام ٢٠١٤ عن الأطفال والتراعات المسلحة (S/2014/339)، ٥١ كيانا تنتمي إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فهم جناة ممعنين. وهذا يبين ضخامة الجهود التي لا تزال لازمة للحد من العنف الذي ترتكبه هذه المجموعات ضد الأطفال واستئصاله.

مع أن الحكمين الصادرين عن المحاكم الدولية ضد تشارلز تيلر في عام ٢٠٠٩، زعيم الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وفي الآونة الأخيرة الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية ضد توماس لوبانغا، يمثلان دليلا على مكافحة الإفلات من العقاب عن العنف المرتكب ضد الأطفال، إلا أن هذين الحكمين لم تردع المجموعات من غير الدول، وبصورة خاصة، المجموعات الإرهابية. ونتيجة ذلك، ترمي الجهود المكملة إلى التماس السُبل والوسائل الكفيلة بمنع الجماعات

المسلحة من ارتكاب أعمال العنف ضد الأطفال، والتصدي لتلك الأعمال يتطلب منا أيضا النظر في مسألة الوصول إلى هذه الجماعات والحوار معها. وفي حين أن هذا الوصول مستحيل في كثير من الحالات لأسباب أمنية وسياسية، فإننا نتلقى تقارير عن عمليات تجنيد جديدة، بما في ذلك اختطاف الأطفال واستخدامهم على أساس يومي. وفي هذا السياق، يجب علينا أن ننظر في كيفية حماية الأطفال في ظل جميع الظروف وصعوبة الحوار مع الجماعات المسلحة. ونتساءل عما إذا كان من غير الممكن اللجوء إلى بعض المنظمات غير الحكومية التي لديها القدرة على الوصول إلى بعض الجماعات المسلحة بسبب حيادها لتسخير قدرتها لتيسير المفاوضات مع هذه الجماعات، وفي بعض الحالات، حول خطط العمل.

ووفقا لتقرير الأمين العام، وكما ذكرت السيدة ليلى زروقي في البيان الذي أدلت به، توجد جماعات مسلحة تحترم التزاماتها، وتنخرط الأمم المتحدة في حوار معها من خلال سائر الاستراتيجيات المتكيفة مع خصائصها وتنوعها. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة أساسية إلى زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية التي يمكن أن تكون في بعض الأحيان ضالعة في تجنيد الأطفال أو التي لها صلات بالجماعات المسلحة.

إن المجتمع الدولي إذ يواجه اتساع نطاق العنف المرتكب ضد الأطفال، لا يزال معبئا، كما يتبين ذلك من تصديق الدول على اتفاقيات جنيف، واتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري. وإن التزامات باريس ومبدأ العودة المتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة تحظى أيضا بتوافق آراء دولي واسع.

صادق بلدي تشاد على معظم هذه الصكوك الدولية، ويتقيد بمبدأ باريس للعودة. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقعنا على بروتوكول لإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة يتعلق بنقل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وهو اتفاق يمكِّن من تحرير الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات من بلد مجاور، جمهورية أفريقيا الوسطى. بالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب انعقاد المنتدى دون الإقليمي في نجامينا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، قامت دول حوض بحيرة تشاد، والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بالتوقيع على إعلان يلزمها بتيسير وصول منظمات توفير الحماية الإنسانية إلى الأطفال لكي تتمكن من تحديد هويتهم وتأمين عودتهم من دون شروط. هذا يجسد أهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشكل عام عندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال. وفي هذا السياق، نحض الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى سائر الاتفاقات والصكوك الدولية أو تنفيذها، فضلا عن مبدأ باريس، أن تنضم إلى الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لوقف العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد الأطفال.

إضافة إلى ذلك، وفيما ننتظر المناسبات التذكارية حول الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإننا نتفق على أن الاختطاف ينبغي أن يكون ضمن معايير إدراج الجماعات المسلحة في مرفق التقارير السنوية للأمين العام. ومن أجل تحسين جهود المجتمع الدولي لمكافحة أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال، نرى أن من الأهمية بمكان النظر، ضمن تدابير وإجراءات أخرى، زيادة الاتفاقات القضائية بين الدول؛ وتعزيز الاتصال بين الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وبعض لجان الجزاءات والمنظمات غير الحكومية، وتوسيع اختصاصات الفريق؛ وحث الأجهزة التشريعية الوطنية على إدراج مبادئ توجيهية لحماية المدارس والجماعات من الهجمات؛ وإدراج مسألة الأطفال والنزاع المسلح في ولايات الأمم المتحدة السياسية وولاياتها لحفظ السلام.

وفي الختام، نقول إن الأطفال يجسدون مستقبل البشرية، وبالتالي ينبغي أن تكون حمايتهم أعلى أولوية مطلقة للمجتمع

الدولي قاطبة، الذي ينبغي أن يحشد كل الوسائل الممكنة لضمان تحقيق ذلك.

السيد مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. كما أود أن أشكر الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناهم الحافزة للتفكير والجريئة. وأشيد بكون المجلس استمع اليوم لمجموعة واسعة للأصوات بغية المساعدة على إثراء مناقشتنا، بما في ذلك أحد الجنود الأطفال السابقين وجماعة المنظمات غير الحكومية.

ومنذ أن اجتمعنا للمرة الأخيرة لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.7259)، ارتكبت الجماعات المسلحة من غير الدول عددا من الاعتداءات البارزة والبشعة بحق الأطفال. ففي نيجيريا، أرسلت جماعة بوكو حرام ثلاث فتيات صغيرات إلى حتفهن في تفجيرات انتحارية. وفي سوريا، صور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فيلما للأطفال وهم يشاركون في عمليات الإعدام التعسفية للسجناء، وفي باكستان في كانون الأول/ديسمبر قتلت طالبان ١٣٢ طفلا بصورة وحشية وهم في مدارسهم. وتلك فقط ثلاثة من العديد من الأمثلة الأخيرة. وتلك الأعمال المروعة للعنف تدل على حجم التحديات التي تواجهنا وتبين أن علينا أن نضاعف جهودنا لمنع ارتكابها في المستقبل. واليوم سأركز على ثلاثة طرق للقيام بذلك – وهي كفالة المساءلة، وتشجيع إعادة الإدماج، وتعزيز خطط العمل وعمليات السلام الشاملة للجميع.

وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور قيم للغاية في مكافحة الإفلات من العقاب. ووجهت إدانة المحكمة لتوماس لوبانغا وإصدارها حكما عليه لتجنيده للأطفال واستخدامهم في النزاع رسالة واضحة للغاية مفادها أن الجناة سيخضعون للمساءلة حتى لو مضت سنوات عديدة بعد ارتكاب جرائمهم. ولم يكن العمل من خلال المحكمة الجنائية الدولية ممكنا دائما. وبالرغم من التقارير عن مقتل أكثر من ٠٠٠ ١١ طفل في سوريا، أخفق المجلس في العام الماضي في الاتفاق على مشروع قرار يحيل الحالة هناك إلى المحكمة الجنائية الدولية (S/2014/348). ولكن ذلك لم يمنعنا من بذل جهود أخرى لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدول واعتداءات الجهات من غير الدول على حقوق الإنسان، استعدادا لوقتت يمكن فيه إخضاع الجناة للمساءلة. ولذلك على مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام والمجتمع المدني استخدام جميع الأدوات المتاحة لكفالة تحقيق المساءلة عن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة بحق الأطفال. ويشكل توسيع معايير الإدراج في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتشمل عمليات الاختطاف خطوة أخرى ستؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على إخضاع الجناة للمساءلة، وستوفر زيادة خطط العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول للأمم المتحدة معايير قيمة لقياس ما إذا كان يجري إحراز تقدم.

ونرحب بإطلاق فصيل كوبرا في جنوب السودان هذا الأسبوع سراح ما يصل عدده إلى ٢٥٠ من الجنود الأطفال. ونشيد بجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتأمين حريتهم ونطالب بالإفراج عن الجنود الأطفال المتبقين في فصيل كوبرا البالغ عددهم ٣٠٠ خلال الأيام المقبلة. ولكن علينا أن نقر بأن الإفراج عنهم لا يشكل سوى الخطوة الأولى. فصدمة هؤلاء الأطفال بعيدة عن الوصول إلى نهايتها، كما أخبرنا السيد نزيتا صباح هذا اليوم. فكثيرا ما يكون الأطفال المرتبطون سابقا بالجماعات المسلحة مهمشين من جانب مجتمعاتهم المحلية، مما يجعل إعادة إدماجهم أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، بدون نجاح إعادة التأهيل وإعادة الإدماج،

يترك الأطفال عرضة لخطر إعادة تجنيدهم. وفي ذلك السياق، علينا أيضا ضمان ألا يحتجز الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة بصورة تعسفية وأن تكفل لهم سبل الحصول على إعادة التأهيل والاستقرار الطويل الأجل بعد إطلاق سراحهم. وأؤكد على أهمية مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة لضمان معاملة هؤلاء الأطفال باعتبارهم ضحايا، وليسوا جناة.

ولئن كان الصورة قد تبدو غالبا قاتمة، فإن العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول أبدت بعض الاستعداد والالتزام بالعمل مع الأمم المتحدة لوضع حد للانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب بحق الأطفال بالدخول في خطط عمل والالتزام بحماية الأطفال في عمليات السلام. فأكثر من نصف خطط العمل التي وقعت عليها الأمم المتحدة ونصف خطط العمل التي نفذت بنجاح كانت مع جهات فاعلة من غير الدول. ونحث جميع الجماعات المسلحة من غير الدول والمدرجة في قائمة الجزاءات على الاتفاق على خطط عمل ملموسة ومقيدة زمنيا تهدف إلى انهاء الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال وتأمين الإفراج عنهم. وكما يشاهد في الفلبين وكوت ديفوار وليبريا، فإن بوسع مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في عمليات السلام أن تمنح الزخم أيضا لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا. وندعم إدماج أحكام حماية الأطفال، بما في ذلك الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم، في جميع اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار.

وثمة خطوات واضحة لتتخذها الجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع الدولي من أجل وقف استغلال الأطفال في النزاع المسلح، ولكن في القيام بذلك العمل علينا ألا نتغاضى عن الدول الذي تضطلع به الدول نفسها في تمكين نمو الجهات الفاعلة من غير الدول التي تمارس العنف بل ودعم نمو هذه الجهات. ويمكن انهيار الحوكمة الرشيدة وإساءة معاملة سيادة القانون والحرمان من توفير الأمن الأساسي من انتعاش تلك الجماعات، مما جعل حوالي ١٥ مليون طفل يعيشون في بلدان متورطة في نزاعات رئيسية. وسواء كانت أعمال العنف تلك تقع في سوريا أو اليمن أو أوكرانيا، فإن على المجلس أن يبذل قصارى جهده لوضع حد لهذه الأعمال، ولحماية الأطفال ولمنح صوت قوي لمن هم أكثر عرضة للخطر.

السيدة قعوار (الأردن): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة الهامة، وأن أتقدم بالشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون، وممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة يوكا براندت، والسيدة جولي بودان والسيد جونيور نزيتا، على إحاطاتهم الإعلامية ولكل من تكلم عن هذا الموضوع الهام للغاية.

وأود أن أؤكد على أهمية حوار اليوم بشأن "الأطفال والنزاعات المسلحة: الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول". فقد حصل تقدم كبير في تطوير المعايير والأطر القانونية المرتبطة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وفي طريقة تناول المجتمع الدولي لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وبعدها. لكن، بالرغم من ذلك، ما زلنا نشهد زيادة غير مسبوقة في الانتهاكات وأعداد الضحايا من الأطفال في جميع أرجاء العالم، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما أن استغلال الأطفال من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول قد وصل إلى مستويات خطيرة بسبب تطور الوسائل المستخدمة في تجنيد الأطفال ولسهولة توجيههم وعدم إدراكهم السليم للأخطار المترتبة على ذلك.

ويقوم العديد من المجموعات المسلحة المتطرفة بارتكاب أبشع الجرائم والانتهاكات بحق الأطفال، حيث تعمل إلى تعريض الأطفال لمشاهد العنف التي تمارسها وتشجعهم على

ممارستها والمشاركة فيها. كما تقوم باستغلال الأطفال من الفتيان والفتيات بإجبارهم على العمل كمقاتلين أو انتحاريين أو منفذين لعمليات إعدام أو كرقيق جنسي أو كعمال قسريين. كما تقوم بتجنيد الأطفال من خلال الاختطاف المباشر أو دفع الأموال لهم، حيث يبلغ متوسط ما يتلقاه الطفل المقاتل ١٢٠٠ دولار شهرياً في بعض مناطق النزاع. وقامت عصابة ''داعش'' الإرهابية مؤخراً بفتح مراكز متخصصة لتجنيد الأطفال بشكل منظم ومنهجي بهدف ترسيخ عقيدة وأفكار التنظيم المتطرفة في عقول الأطفال. وهنا تتمثل الخطورة الأساسية لتنظيم داعش الإرهابي، حيث أنه يعمل على خلق جيل مؤمن بالأيديولوجية المتطرفة للتنظيم، الأمر الذي سيجعل من القضاء عليه أو على الفكر الذي يمثله مستقبلاً أمراً في غاية الصعوبة.

ومن أبرز الطرق المستحدثة لتجنيد الأطفال من قبل المجموعات المسلحة المتطرفة من غير الدول بث المواد الدعائية على شبكة الإنترنت التي تهدف إلى تعبئة الأطفال فكرياً للانضمام إلى التنظيم من مختلف أنحاء العالم، وليس من مناطق النزاع فقط أو عبر التواصل المباشر معهم على مواقع التواصل الاجتماعي. وهنا، تجدر الإشارة إلى أهمية حث مواقع التواصل الاجتماعي على إيجاد آليات فعالة وعملية لمكافحة الدعاية الإرهابية ووضع الخطوط الإرشادية اللازمة لتحديد شكل ونوعية المحتوى المسموح بنشره على صفحاتها الاجتماعية حتى لا تستخدم كمنصة إعلامية لتجنيد الأطفال.

ومن أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن كيفية إلزام الجماعات المسلحة من غير الدول باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وبالرغم من عدم وجود حل سحري واحد لمواجهة تلك التحديات، لا بد من وضع آليات واستراتيجيات وقائية مستدامة للتعامل معها. وهذا يتطلب تعاوناً أكبر من المجلس وبقية منظومة الأمم المتحدة في استخدام الأدوات المتاحة لمنع النزاعات بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. ولا بد أيضاً من الضغط على أطراف النزاع للتوقيع على خطة العمل اللازمة لحماية الأطفال والالتزام بها وتمكين أجهزة الأمم المتحدة المعنية من الوصول إلى بؤر النزاع لتوفير الدعم المطلوب للأطفال للحيلولة دون انتسابهم للجماعات المسلحة لكسب العيش، مع التركيز على إنشاء البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة لإعادة إدماج الأطفال الذين تم تجنيدهم في مجتمعاتهم، الأمر الذي سيسهم بشكل جذري في توفير قاعدة أساسية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع برامج لتوعية الأطفال حول خطر الانضمام إلى تلك المجموعات المسلحة في مناطق النزاع، وتشكيل لجان متخصصة في عمليات رصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من قبل جماعات مسلحة من غير الدول بهدف مساءلة من ارتكبوا انتهاكات ضد الأطفال أو أمروا بذلك، وإدراج مرتكبي تلك الانتهاكات ضد الأطفال، وخاصة مرتكبي عمليات العنف الجنسي والخطف الجماعي ضد الفتيات، على لوائح الجزاءات.

ويبذل الأردن جهوداً حثيثة لمنح اللاجئين من الأطفال السوريين الفرصة للحصول على مستقبل أفضل لهم ولضمان عدم انضمامهم إلى النزاع الحالي. ومن جملة ما يقوم به الأردن توفير أعلى مستويات الخدمات التعليمية والصحية لهم ضمن الإمكانيات المتاحة له. وقد ساندت المنظمات الدولية الأردن في الاستجابة لتوفير تلك الخدمات، حيث تم من خلال التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إنشاء مركز رعاية خاصة للأطفال اللاجئين ومركز لتعزيز البيئة التعليمية والوقائية للأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأطفال من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي، بالتعاون مع

اليونيسيف. كما فتح الأردن مدارسه لتعليم الأطفال اللاجئين من سوريا في المدارس الحكومية والخاصة، حيث وصل العدد إلى أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ طالب داخل وخارج المخيمات. وبالرغم من كل تلك الجهود، هناك إقرار متنام بأن التمويل الحالي لوضع البرامج المرتبطة بالأطفال والنزاعات المسلحة ليس مستداماً أو كافياً. وينبغي للمجتمع الدولي العمل بشكل جاد لإيجاد التمويل الكافي لتغطية تلك الفجوة المالية بهدف الحفاظ على مستوى الخدمات وجودها.

ختاماً، فإننا نتساءل كم من الأطفال حول العالم يجب أن تنتهك حقوقهم وأن يتعرضوا لأبشع الانتهاكات حتى تقوم الدول كافة بالتوقيع على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتتوحد الإرادة السياسية لدى الدول كافة للنهوض بالعمل لمكافحة اشتراك الأطفال وتجنيدهم في النزاعات المسلحة.

السيد زغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وفد فرنسا على مبادرته بتنظيم جلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام والمدعوين مقدمي الإحاطات الإعلامية على التزامهم إزاء منع ومعالجة انتهاك حق الأطفال في النزاعات المسلحة، وعلى المعلومات القيمة التي قدموها. ونتوجه بالشكر خصوصاً للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تفانيها وعملها الفعال في مساعدة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ونحن نتشاطر القلق الذي أُعرب عنه بشأن الوضع المزري لملايين الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وقبل عام مضى، وبالتعاون مع السيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، أطلقت السيدة زروقي حملة "أطفال، لا جنود" بغية وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني بحلول عام ٢٠١٦. ويمكننا أن نلاحظ الآن مع الارتياح أن المبادرة كانت ناجحة. أما فيما يتعلق بأنشطة الجماعات المسلحة من غير الدول، فلم تخف حدة المشكلة. ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2014/339)، فمن أصل ٥٩ من الأطراف المدرجة، هناك ٥١ طرفاً فاعلاً من غير الدول.

واليوم، فإن الخطر الذي تشكله جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى بات يمثل أولوية. ويجري نشر المعلومات على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي للتأثير على الأطفال والمراهقين بذرائع دينية وتجنيدهم لكي يشاركوا في أعمال عسكرية أو كمهاجمين انتحاريين إرهابيين. ومنذ وقت غير بعيد، بثت وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم صوراً همجية من فيديو صورته داعش لصبي يبلغ من العمر ١٢ عاماً وهو يطلق الرصاص على أحد الأسرى. وما زلنا نتلقى معلومات صادمة عن اختطاف بوكو حرام للأطفال في نيجيريا. وهذه مجرد أمثلة لجرائم ارتكبت ضد الأطفال مؤخراً.

إن مكافحة الجرائم ضد الأطفال عنصر هام ضمن مجموعة من التدابير المعتمدة لتسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد النزاع. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى جهود شاملة ومتسقة لإعادة إدماج أطفال ارتبطوا في السابق بجماعات مسلحة ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية - الاقتصادية وغيرها على الأطفال ضحايا العنف. ومعظم الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة تسعى لتحسين حالة الأطفال، ولكنها غالباً ما تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. والمهمة الرئيسية للأمم المتحدة في هذا الصدد تتمثل في استكمال الجهود الوطنية ودعمها. ويمكن لمجلس الأمن وآلياته العمل بأكبر قدر من الفعالية بالتعاون مع الدول حيث تنشط الجماعات المسلحة. ودور الحكومات، جنباً إلى جنب مع هياكل الأمم المتحدة، في التعاون بشأن حماية الأطفال الموجودين مع الجماعات المسلحة من غير الدول يتجلى بشكل واضح في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ونعتقد أنه يمكن للممثلة الخاصة للأمين العام أن تجد السبيل الأمثل لمساعدة الأطفال في كل حالة على حدة، في إطار اضطلاعها بالمهمة المعقدة المناطة بها بموجب ولايتها.

وقد تتباين سبل ممارسة الضغط على المنتهكين بالنظر إلى الاختلافات في طبيعة وأهداف واستراتيجيات الجماعات المسلحة. ونرى أن لدى المجلس، بما في ذلك فريقه العامل المواضيعي، الأدوات اللازمة – بموجب قرارات مجلس الأمن – لإيجاد أنجع السبل الكفيلة بحل المشاكل المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. وفضلا عن ذلك، فإن من شأن هذه الآليات التصدي في المقام الأول لحالات النزاع المسلح الرئيسية والأكثر حدة، المدرجة في جدول أعمال المجلس، والتي تفضي إلى انتهاكات خطيرة بحق الأطفال.

ونعرب عن إدانتنا القاطعة لانتهاكات قواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والأطفال، بغض النظر عن مرتكبيها. وعقب إجراء التحقيقات اللازمة، يجب تقديم الأطراف المذنبة بارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة. ويقينا، فإن الهجمات المتعمدة والاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة، وكلاهما ذو آثار مماثلة، غير مقبولين.

نحتفل هذا العام بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونتمنى النجاح للممثل الدائم لماليزيا، الرئيس الجديد للفريق، وخاصة في جلسة المجلس بشأن هذه المسألة التي ستعقد في حزيران/يونيه. وبوسع جلسة اليوم أن تسهم في الأعمال التحضيرية للجلسة القادمة، فضلا عن الاجتماعات المقبلة للفريق العامل. ونحيط علما في ذلك الصدد، باعتزام الوفد الفرنسي إعداد ورقة غير رسمية ذات صلة، بصفته الوطنية. وفقا للممارسة المتبعة في المجلس في الماضي، فإننا لا نرى أن تلك الوثيقة تحوي آراء أعضاء المجلس أو أنها تمثل نتيجة للجلسة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، وممثلته الخاصة، ليلى زروقي، ونائبة المديرة، السيدة براندت، والسيدة بودان، والسيد نزيتا، على تبادلهم الآراء اليوم، وعلى العمل الذي يؤدونه بهدف حماية الأطفال على نطاق العالم.

ونحن نتخذ خيارات هنا في هذه القاعة بشأن الاستجابات الدولية للنزاعات عبر قراراتنا، وبواسطة عمل حفظة السلام التابعين لنا، وأثر الجزاءات التي نفرضها. بل نتخذ الخيارات في بعض الأحيان عن طريق تقاعسنا عن العمل، للأسف. ويجب علينا اتخاذ الخيارات التي تجنب الأطفال اتخاذ خيارات مستحيلة. وقد شهدنا العديد من الجهود القيّمة المبذولة لحماية الأطفال، غير أننا لن نؤدي عملنا إن لم نستثمر الوقت هنا اليوم للتركيز على ما يمكن أن نفعله بصورة أفضل.

ويجب أن تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمراعاة أعلى المعايير في هذا الصدد. ويجب أن نكفل – في الحد الأدنى للغاية من مراعاة تلك المعايير – عدم تجنيد الأطفال واستخدامهم بطريقة غير مشروعة من قبل القوات المسلحة الوطنية. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، وحملة ”أطفال، لا جنود“، غير أننا نسلّم بأن ذلك يشكّل مسؤولية وتحديا جماعيين لا يمكن التصدي لهما إلا عن طريق اتخاذ الخيارات الصعبة في عواصم البلدان ضد المنتهكين.

وتضطلع الولايات المتحدة بدورها في هذا الشأن. وفي عام ٢٠٠٨، تم التوقيع على قانون منع تجنيد الأطفال في الولايات المتحدة. وينص ذلك القانون على نشر قائمة سنوية بالبلدان التي تجند حكوماتها الأطفال الجنود وتستخدمهم بصورة غير مشروعة، أو الحكومات التي تدعم الجماعات المسلحة التي تفعل ذلك. ويتجاوز القانون مجرد تسمية تلك البلدان علنا، بل يمكن أن تخضع البلدان المدرجة في القائمة لفرض بعض القيود على المساعدات التي تقدمها حكومة

الولايات المتحدة. وندرك أن بوسع هذه الأدوات أن تحقق نجاحا. وتمثل القوائم العامة وفرض القيود على تقديم المساعدة، بالتنسيق مع مشاركة الدول الأعضاء الأخرى والجهات الفاعلة الدولية بصورة منسقة، أدوات مفيدة، وقد ساعدت بالفعل على تشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات هامة.

وفي استجابة منها لذلك الضرب من المشاركة المتعددة الأطراف، وقّعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على خطة عمل مع الأمم المتحدة ترمي إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الجنود الأطفال في صفوف قواتها المسلحة بطريقة غير مشروعة، علاوة على وضع حد للعنف الجنسي والانتهاكات والتجاوزات الأخرى المرتكبة بحق الأطفال من قبل القوات المسلحة وخدمات الأمن. وقد أحرزا تقدما كبيرا نحو تحقيق أهدافهما، على النحو الموثق في آخر تقرير للأمين العام (S/2014/339). وقد سُمح للأمم المتحدة بقدر أكبر من الوصول إلى المرافق الأمنية ومراكز الاحتجاز في البلد بغرض التعرف على القُصّر وفصلهم عن القوات المسلحة، فضلا عن اعتماد سياسات جديدة هامة.

وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويمكن أن تكون هذه الأدوات مفيدة. ونهيب بالدول الأعضاء أن تضع تشريعات وتستخدم أدوات مماثلة للضغط على البلدان كي تتخذ إجراءات فعالة للتصدي لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم بصورة غير مشروعة. وندرك بطبيعة الحال، أن حل هذه المشكلة أكثر تعقيدا من أن يتحقق بواسطة أي تشريع أو عمل يرمي إلى ممارسة الضغط بشكل ثنائي، وأن المخاطر التي تشكّلها الجهات الفاعلة من غير الدول ما تزال كبيرة. تحقيقا لتلك الغاية، فإنه لا يزال بوسعنا القيام به في إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة الأطفال المشتركة.

أولا، يمكننا الإصرار على الإبلاغ عن حقوق الإنسان بصورة فعالة في بعثات حفظ السلام. ويتضمن ذلك توفير المعلومات الدقيقة والآنية بشأن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة بحق الأطفال. ومن ثمّ يمكننا العمل على أساس تلك المعلومات بجميع الأدوات المتاحة لنا لمساءلة الجناة عن أفعالهم.

ثانيا، إن بوسعنا أن نكفل طرح مسائل حماية الطفل على الطاولة أثناء أدائنا العمل الصعب المتعلق بالمفاوضات على اتفاقات السلام. وليس ثمة نزاع يخلو أبدا من الأطفال، وينبغي أن يكون السلام الذي نسعى إليه لصالحهم. وإن حماية الأطفال مسألة ينبغي أن تتفق عليها جميع الأطراف، وإن لم تكن قادرة على الاتفاق على أمور كثيرة غيرها. وهي خيار تستطيع الأطراف المتحاربة اتخاذه بشكل إيجابي في سياق صنعها للسلام.

ثالثا، يجب أن نكون على استعداد لاستقبال الأطفال الخارجين من النزاعات عبر برامج أكثر قوة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقالت فتاة كونغولية اختطفت في سن العاشرة بالإضافة إلى أربعة فتيات أخريات من قبل جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى ممثلي إحدى المنظمات غير الحكومية إنه لم يكن أمامها خيار آخر حين رأت بأم عينيها أن جنود تلك القوات قد اغتصبوا أمامها امرأة تكبرها عمرا بكثير. وقالت لهم ”لم افعل شيئا“ و ”لم يكن لي أن أفعل شيئا لمنعهم من الاغتصاب“.وبعد مضي سبع سنوات من عملها جندية، تمكنت تلك الفتاة من الفرار إلى الأدغال لمدة يومين هربا من الإعدام، إن تمكنت فرقة البحث التي أُرسلت وراءها لتعقّبها. ويجب علينا أن نعمل على الصعيد الثنائي وعبر وكالاتنا التابعة للأمم المتحدة، على تعزيز معالجة أوجه القصور في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، كيلا يتعين على الأطفال اختيار مواصلة القتال أو العودة إلى القتال لمجرد أنهم عاجزين عن الهرب أو أنهم لا يرون مسارا غير ذلك. وهناك برنامج لنزع السلاح والتسريح والإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ممول بقيمة ٨ ملايين دولار – من قبل الولايات

المتحدة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ما زال يعمل على فصل الأطفال من صفوف الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في مجتمعات تتمع بالأمن والسلامة والاستقرار. وتم فصل ما يزيد على ١ ٠٠٠ طفل عن الجماعات المسلحة حتى الآن. وما تزال هناك حاجة ماسة إلى المزيد من هذا العمل.

وأود أن أوجه الانتباه إلى خيار آخر مروّع، ما زال بعض الأطفال يواجهونه، ويجب علينا التصدي له. فما زلنا نرى الشباب يذهبون بصورة متزايدة إلى أبعد مدى ممكن للانضمام إلى منظمات عقدت العزم على إثارة العنف وبث الرعب. ويستمر التغرير بالأطفال وجرّهم إلى مناطق الحرب بغرض الانضمام إلى المنظمات الإرهابية العازمة على مواجهة البشرية والحداثة على نحو وحشي وعنيف. ففي ١٧ شباط/فبراير، غادرت ثلاث فتيات في رحلة جوية من لندن إلى اسطنبول، وأُبلغ عن عبورهن الحدود إلى سوريا بهدف الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووصف أحد أفراد أسرة إحداهن بأنها كانت ”طالبة نابغة“. وقد توسلت إليها أسرتها وناشدتها علنا بالعودة إلى بيتها. ومن المرجح أن تلك الفتيات قد أُستدرجن بالوعود الكاذبة لتنظيم داعش المتعلقة بإقامة الحق وبناء المجد، في حين أن الذي ينتظرهن والكثير من أمثالهن، ليس شيئا آخر في واقع الأمر سوى الإرهاب والقتل والمعاناة. وتتسم أساليب الدعاية التي اتبعها تنظيم داعش في سياق جهوده الرامية إلى تجنيد الإرهابيين بأنها مبتكرة وفعالة للغاية، كونها تصل إلى ٩٠ ٠٠٠ من الرسائل القصيرة والردود المبثوثة عبر موقع ”تويتر“ وغيره من وسائط الإعلام الاجتماعي يوميا. وإذ نشتبك مع مقاتلي داعش في ميدان المعركة بغية تحقيق الفوز عليه، فإنه يجب علينا أيضا أن نواجه ونفضح الأكاذيب الضارة الخبيثة لهذا التنظيم والجهود التي يبذلها لتجنيد الشباب واستخدامهم من أقاصي الأرض وأدناها.

وبالتالي، فإننا حين نتكلم عن الأطفال والنزاع المسلح اليوم، فإننا لم نعد نتكلم عن النزاعات التي تلاحق الأطفال مثل تلك الصبية التي تمكنت بفضل شجاعتها من الهرب إلى الأدغال من قتلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فحسب، وإنما نتكلم أيضا، عن أولئك الشباب الذين يتركون أسرهم ويسعون بأنفسهم إلى النزاع، وهو أمر مثير للفزع. وربما لا نستطيع أن نفهم أبدا الأسباب التي دفعت أولئك الفتيات الثلاث للانضمام إلى حملة الكراهية والقسوة التي يشنها تنظيم داعش. غير أن الأمر يستحق أن نوليه اهتمامنا المتواصل، فضلا عن إبداء العزم الثابت على وقفه.

وسواء كان الأطفال ضحايا للإرهابيين أو لاستغلال الحكومات أو الجماعات المسلحة، فإنهم لا ريب يستحقون الحماية من جانبنا ويحتاجون إليها. وعبر تحسين مستوى الإبلاغ، والتدابير الجديدة للمساءلة التي أنشأتها الدول الأعضاء، علاوة على مفاوضات السلام الشامل، والجهود القوية المبذولة من أجل تسريح الأطفال الجنود، يجب علينا أن نتخذ تلك الخيارات هنا في المقر وفي عواصم بلداننا كيلا يتعين على أطفالنا مواجهة الخيارات المستحيلة بدلا عنا.

أُجبر جونيور نزيتا على أن يصبح جنديا في سن الثانية عشرة، وكما أحاطنا علماً ببلاغة كبيرة وكتب يقول: ”لم تكن طفولتي مثل طفولة بقية الأطفال. فقد سُرقت وصودرت وخلت من حب أمي وحماية بلدي“. ولكن قصة السيد نزيتا لا تتناول ما خسره وحسب؛ فهي أيضاً تتعلّق بما أنشأه. وتقدم منظمته الدعم للأطفال المهمشين وتساعد على إعادة إدماجهم في المجتمع. وعندما سنحت له الفرصة، اختار أن يجعل الحياة أفضل للأشخاص الآخرين الذين عانوا مما عاني منه. ويجب أن نضمن حماية جميع الأطفال في جميع المجتمعات من الصراع، وأن نتيح الفرصة لهم ليصبحوا قادة يمكنهم بناء مجتمعات قوية ومستقرة والاضطلاع بالعمل الهام المتمثل في صنع السلام.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في إطار الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والتي

تحل في تموز/يوليه القادم، نود أن نشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضاً تسليط الضوء على قيادة ماليزيا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ونحن نقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام والمشاركون المدعوون، ولا سيما المجتمع المدني وجونيور نزيتا. ويشجعنا هذا على مواصلة العمل بحزم من أجل الفتيات والفتيان في حالات التراع وما بعده. ونشكر الممثلة الخاصة، ليلى زروقي، على عملها في هذا المجال ودعوتها إلى منع الأعمال الوحشية التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول ضد الأطفال والقضاء عليها، ونحن ندين هذه الأعمال بقوة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به لاحقاً وفد النمسا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، التي ينتمي إليها بلدي.

إن شيلي، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وفي الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، ودولة موقعة على مبادئ وتوجيهات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، ترى أن التركيز على الجهات الفاعلة من غير الدول، كما نفعل هنا اليوم، لا ينبغي أن يؤخر الجهود الجارية من خلال حملة ”أطفال، لا جنود“ الرامية إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة الحكومية والقضاء عليه بحلول عام ٢٠١٦.

تتحمّل الدول المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي أخطر الجرائم المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة ومعاقبتهم. وإذا كانت الدول لا تملك القدرة أو أنها غير راغبة في القيام بذلك، فالأمر سيكون مناطاً بالمحكمة الجنائية الدولية للتصدي لهذه الجرائم المشمولة بموجب نظام روما الأساسي. إن الحكم الذي أصدرته دائرة الاستئناف في المحكمة مؤخرا في قضية توماس لوبانغا، والذي يتناول التعويضات ودور الصندوق الاستئماني للضحايا، هو مثال محدد في هذا الصدد. وينبغي أن تتناول لجان التحقيق الدولية أيضاً هذه المسألة وأن تضاعف جهودها الرامية إلى الحفاظ على أدلة هذه الجرائم الأكثر جسامة.

وتؤكد شيلي مجدداً إدانتها للفئات الست لأخطر الانتهاكات التي حددها المجلس وجميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. ولذلك، فإننا ندين بأقوى العبارات اختطاف الجماعات المسلحة المتطرفة للفتيات والفتيان واستخدامهم مفجرين انتحاريين أو رقيقاً جنسياً. ولا يمكن أن يبرر أي دين أو عقيدة هذه الأعمال التي يجب إدانتها بقوة ومنعها والقضاء عليها على يد جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في الصراعات والمجتمع الدولي ككل.

وإننا نشجّع التعاون في صياغة الاستراتيجيات الرامية إلى منع التطرف العنيف واختطاف الأطفال وتجنيدهم من جانب الجماعات المسلحة والقضاء على ذلك. ونأمل في هذا الصدد أن يتصدّى المجلس عمّا قريب لمسألة اختطاف الفتيات والفتيان في حالات التراع وحالات ما بعد التراع. وبالمثل، فإننا ندين بشدة استخدام جهات فاعلة من غير الدول للأطفال في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، والتي تُستخدم، في جملة أمور، للحصول على أسلحة.

وينبغي المعاقبة على تعاون الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو أطراف أخرى مع الجماعات المسلحة من غير الدول التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم لأي غرض من الأغراض، حتى عندما لا تعتزم هذه الجماعات انتهاك حقوق الأطفال. ويمكن أن تقوم المنظومة بدور في هذا الصدد من خلال لجان الجزاءات وبعثات حفظ السلام. إن العمل الذي يقوم به مكتب الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأقسام حقوق الإنسان وحماية الطفل في تلك البعثات وأفرقة خبراء لجان الجزاءات عمل مهم للغاية لتبادل المعلومات ووضع قائمة كاملة بالجماعات من غير الدول التي

تستخدم الأطفال وبالمنظمات والأفراد الذين يتعاونون مع هذه الجماعات المسلحة.

ونأمل أن تعالج القرارات المتعلقة باللجان الجديدة أو تجديد الولايات هذه المسألة، ونحن نقدر أي توصيات قد تقدمها أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات، وغيرها من الجهات، فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتكرر شيلي تأكيد ضرورة تعزيز فعالية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة وشمول تلك العمليات، مع المشاركة الفعالة للمتضررين والمجتمعات المحلية، ومن ثم تعزيز التلاحم الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية التي تعاني من الصدمة.

ومن أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، التي كانت شيلي من بين مقدميه، نشدد على أهمية احترام الطابع المدني للمدارس وإدانة جميع الهجمات التي تتعرض لها والتهديدات بشن هجمات، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والحق في التعليم. وندعو الأطراف في التراعات المسلحة إلى الامتناع عن هذه الأعمال، ونأمل أن يواصل الأمين العام المتابعة والإبلاغ، من بين أمور أخرى، بشأن الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد، ننظر بإيجابية إلى إعداد مبادئ لوسنز التوجيهية وتنفيذها، وهي ترمي إلى منع الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات أثناء التراعات المسلحة. ونعتقد أيضاً أن مسألة حماية التعليم والمؤسسات التعليمية ينبغي تناولها في اتفاقات وقف إطلاق النار وبرامج ما بعد الصراع.

وأخيراً، بالنظر إلى الطابع عبر الوطني للعديد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، فإن العمل الجماعي ضروري ليتسنى للنظام المتعدد الأطراف التعامل بفعالية مع التهديدات التي تواجه الأطفال في التراعات المسلحة. ويجب أن يفضي هذا إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتقاسم المعلومات، والإجراءات الإقليمية المشتركة والسياسات والإقليمية للوقاية وحماية الأطفال، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للفتيات، وهو ما تم إبرازه في المناقشة المفتوحة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7374).

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن حالة الفتيات والفتيان في الصراعات المسلحة، والتي أبدى أكثر من ٨٠ بلداً اهتماماً بها بأن طلبت الكلمة. ونعتقد أن هذه مناقشة مهمة جداً. ونحن ممتنون لمشاركة الأمين العام بان كي - مون؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف؛ وللسيدة جولي بودان؛ والسيد جونيور نزيتا على شهادتيهما ومشاركتهما في هذه المناقشة.

لقد انضمت جمهورية فترويلا البوليفارية إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها التي ترمي إلى حماية الفتيان والفتيات بفعالية. وفي هذا الصدد، يدين بلدي أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق الأطفال في التراعات المسلحة، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الأحكام المنطبقة للقانون الدولي.

وتجنيد البنات والصبيان، أيا كان شكله أو دافعه، يتعارض مع أفضل مصالح أولئك اليافعين، ويخلّ بضمان حقهم في الحياة وفي التنمية.

إن بلدي يرفض جميع استخدامات الأطفال في الصراعات المسلحة وغيرها من الإساءات والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين. ونحن نشجب الإفلات من العقاب السائد في العديد من مناطق الصراع المسلح، حيث تواصل الأطراف

انتهاك الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي المطبَّق. ونؤيد بشدة اعتماد تدابير فعالة لكفالة تسريح الأطفال الجنود، وإعادة تأهيلهم، وتعافيهم البدني والنفسي، وإعادة إدماجهم الاجتماعي.

وتعتبر فترويلا أنه لأمر مأساوي ومشكوك فيه أخلاقيا أن يعيش عدد كبير من البنات والصبيان ويكبروا في ظل حالات الصراع المسلح وسط ثقافة من الرعب والعنف. فهذا الوضع يؤثر في قدرة هؤلاء الأطفال على بناء مستقبل بلدهم بروح من السلام والتنمية المستدامة، ويعرّض مستقبلهم للخطر. وفي مختلف التقارير الصادرة عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، يمكن معرفة أن حالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي. ونأسف لأن عام ٢٠١٤ كان أسوأ عام للأطفال في حالات الصراع المسلح.

ويرفض بلدي بما أمكنه من قوة الفظائع والانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال، وعمليات الاختطاف الواسعة النطاق للأطفال في مناطق الصراع على أيدي جماعات المتطرفين والإرهابيين مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وبوكو حرام، والقاعدة، من بين جماعات أخرى. فهذه الحالة غير مقبولة وهي تهدد إنسانيتنا بالذات. واستمرار حالات التجنيد القسري أو الاختطاف الجماعي على أيدي جهات فاعلة من غير الدول، بغرض إرغام الأطفال على المشاركة في أعمال القتال أو دعم أعمال الصراع المسلح، أمر يحدث باستمرار. ومع ذلك، وفي عدد كبير من الحالات، يشارك الأطفال في الصراعات المسلحة لأنهم يجبرون على القيام بذلك كخيار وحيد، نظرا لحالتهم الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة، وما يواجهونه من انتهاكات وتمييز واستبعاد نتيجة الحرب.

ونحن نعتقد أنه لا بد من تجاوز النهج العقابي حصرا، بغية معالجة المشكلة بصورة شاملة عن طريق مواجهة الأسباب الجذرية للصراع. ولن يتحقق منع استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، وضمان حمايتهم وحقوقهم في مثل هذه الحالات بغرض إعادة إدماجهم، إلاّ من خلال تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملائمة.

وعندما نفضل الخيار العسكري ونتذرع بالمصالح الوطنية للقيام بتدخلات عسكرية أو التصدي لحالات الصراع، مما يشجع على انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، والمتطرفين والإرهابيين، فإننا نهيئ ظروفا تفضي إلى الإساءة لحقوق الإنسان للبنات والصبيان وإلى انتهاكها. ويجب أن يتوقف تمويل هذه الجماعات ودوام تدفق الأسلحة المرسلة إليها. والكيل بمكيالين في التعامل مع تلك المسائل يقوض الجهود الدولية الرامية إلى حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن بلدي يؤيد المساءلة عن الانتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. ولا يمكن استثناء أحد، سواء الجماعات المسلحة من غير الدول أو القوات العسكرية التابعة للدول. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نذكر الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث لا يزال هناك أكثر من ٣٠٠ طفل محتجزين دون الاكتراث لوضعهم كقاصرين، وهم يتعرضون للمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة من جانب إسرائيل.

ونحن نعتبر أنه من المناسب في جميع عمليات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذ الآليات وجوب أن تدرج الأطراف والجهات الوسيطة مسألة حماية الأطفال كشرط مطلوب ورئيسي. ويجب أن تكون حماية الأطفال جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، مع توفير الموارد الضرورية والتدريب المناسب قبل الانتشار.

وينبغي اتخاذ التدابير لتشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول على التعهد بالتزامات حماية الأطفال في الصراعات المسلحة على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن نتذكر أنّ الحكومات الوطنية هي المسؤولة الرئيسية عن حماية الأطفال داخل أراضيها. لهذا السبب، لا بد للأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية من العمل مع الدول المعنية، وفي تعاون وثيق مع السلطات ذات الصلة.

أخيرا، تدعو فترويلا تلك الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة إلى الانضمام إلى هذين الصكين القانونيين.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية، وجميع مقدّمي البيانات على ما اتصفت به من واقعية. ومع ذلك، أنا لا أعرب عن الشكر على تقديم البيانات فحسب، وإنما أيضا على الجهود الرائعة التي تبذل كل يوم في الدفاع عن أطفالنا، الذين يمثلون مستقبلنا.

ليس باعتقادي أنني أغالي جدا في القول إن المجلس قبل عام ١٩٩٩ كان غافلا عن مسألة الأطفال، أو على الأقل لم يكن يوليها الاهتمام الكافي، لأن أولى قرارات المجلس ذات الصلة جاءت بعد تلك السنة. فقرابة عام ١٩٩٦ شهدنا معلَمين هامّين حقا في الجمعية العامة: أولا، إنشاء المكتب الذي تديره السيدة زروقي الآن باقتدار، ومن ثم صدور تقرير غراسا ماشيل الممتاز (A/51/306)، الذي أيقظ ضمائرنا.

ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم في عدد من المجالات، سوف أتناول خمسة منها. أولا، اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات عالج فيها بطريقة موضوعية المسألة الخطيرة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وأعتقد أن المجلس يجب أن يصرّ على احترامها وتنفيذها تنفيذا كاملا.

ثانيا، لقد تمكّنا من تحديد ستة انتهاكات خطيرة لتلك الحقوق وأربعة عوامل مسببة لها. وفي هذا السياق، أعرب عن دعمي المطلق للاقتراح الماليزي بأن يكون الاختطاف أحد العوامل المسببة لهذه الانتهاكات.

نقطتي الثالثة تتعلق بالنص الذي تعتمده ولايات عمليات حفظ السلام. يرى وفد بلدي أن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الولاية التي تتناول على أفضل وجه مشكلة الأطفال في الصراع المسلح. وفي هذا السياق، أود أن أتقدم بثلاثة اقتراحات محددة: أولا، أن يكفل المجلس تضمين جميع عمليات حفظ السلام النص الكافي لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة؛ ثانيا، أن تُبذل الجهود لكفالة أن يعمد المجلس في عمليات حفظ السلام إلى تضمينها مستشارين خاصين بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال؛ وثالثا، أن نكفل التدريب الأمثل لأصحاب الخوذ الزرق بشأن تلك المسائل.

والمجال الرابع من مجالات التقدم يتعلق بالصناديق والبرامج التي أعتقد أنها أنجزت عملا استثنائيا. وأود أن أبرز الأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كحالة محددة جدا في جنوب السودان، في منطقة بانتيو، حيث تمكنت في فترة زمنية قصيرة جدا من كفالة توفير التعليم الذي شمل ٠٠٠ ١١ طفل، ومردّ ذلك بدرجة كبيرة إلى الجهود التي تبذلها اليونيسيف وجهاتها المانحة.

خامسا، أسلط الضوء على التنويه بوفدين – وفد لكسمبرغ لحملته الرائعة ”أطفال، لا جنود“، وبطبيعة الحال، وفد ماليزيا لرئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح.

ما هو التحدي المباشر الحالي؟ أقترح أن يجري في المدى القصير جدا اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا. بعبارة أخرى، يجب أن نمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من استخدام الأطفال في الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، تم إحراز نجاح كبير من حيث الجيوش الوطنية، لكن التقدم ضروري من حيث الجهات الفاعلة من غير الدول. لذلك، تؤيد إسبانيا بحماسة إمكانية التواصل مع الجهات الفاعلة من غير الدول بغية مناقشة هذه المسألة الخطيرة جدا معها.

أخيرا، ما هي الأدوات التي تتوفر لكفالة النجاح في مواجهة هذا التحدي الصعب؟

أود الإشارة إلى ثلاثة أدوات على وجه الخصوص.

الأداة الأولى هي الرأي العام. وقد قرأت قبل بضعة أيام عن طفل عمره ١٥ عاماً، يدعى وليد، والذي لم تتناوله وسائط الإعلام. كان يقول بفخر إنه في عامه الـ ١٥،لديه مدفع رشاش وأنه يراقب أحد المواقع الحدودية في اليمن. لم ينتبه أحد لذلك. ما ينبغي لنا عمله هو مراقبة الشبكات الاجتماعية. يجب أن تستخدم الشبكات الاجتماعية لإدانة حالات من هذا النوع حتى لا تنسى.

والأداة الثالثة هي الحوار وخطط عمل. وكما قالت وفود عديدة، وقعت ٢٣ خطة عمل، ١٢ منها مع الجهات الفاعلة من غير الدول و ١١ مع الدول. نحن بحاجة إلى مزيد من العمل بشأن تلك الخطط، وتوقيع اتفاقات جديدة، إن لزم الأمر، كما ذكر سفير المملكة المتحدة، مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي لم توقع بعد.

ثالثا، ينبغي لنا تعزيز التفاعل بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن. وأعتقد أنه من المفيد أن نتذكر أن المادة ٨ من نظام روما الأساسي تنص بوضوح على أن تجنيد الأطفال للمشاركة في النزاعات المسلحة يعد جريمة. أود أن أتقدم باقتراح محدد للغاية لتعزيز التفاعل بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، ولا سيما مع الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وأخيراً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأنا مقتنع بأنكم، سيدي الرئيس، قد استوحيتم بطل فيكتور هوجو الشهير، غافروتش الصغير، الذي وصفه ماريو فارغاس يوسا بأنه الكاتب الأروع للأدب العالمي. واتخذت فرنسا اليوم خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود تذكير المتكلمين التفضل بأن يقصروا بياناقم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص مطبوعة وأن تدلي بنسخة مقتضبة عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناقم بالسرعة الطبيعية، وذلك حتى يتسنى للمترجمين الشفويين العمل بشكل صحيح. وأود أن أبلغ جميع الأطراف المعنية أننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة حتى خلال ساعة الغداء، نظرا للعدد الكبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة بالغة الأهمية.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أود أن أشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة السيدة ليلى زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة يوكا براندت،، والسيدة جولي بودان والسيد جونيور نزيتا على إحاطاقم الإعلامية النيرة.

كانت الاعتداءات المتعمدة التي ترتكب ضد الفتيان والفتيات في سياق النزاعات المسلحة قيد المناقشة في مجلس الأمن لـ ١٦ عاما حتى الآن. على مر السنين وضعنا إطارا فعالا بشكل متزايد لمعالجة المسألة. ولكن الحالة تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب ظهور الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول دون اكتراث بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأفادت تقارير أن بعض تلك الحركات شاركت في اختطاف فتيات وفتيان واغتصاهم وقتلهم وتشويهم وتجنيدهم، وحرماهم من حقوقهم واحتياجاقم الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم. وتدين البرازيل بشدة

تلك الانتهاكات، وتتوقع تقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات للعدالة.

يجب على المجتمع الدولي توحيد جهوده في التصدي لهذه التحديات بأكبر قدر من الجدية. وصدقت البرازيل على التزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وأيدت البرازيل أثناء ولايتها الأخيرة بوصفها دولة عضوا في مجلس الأمن، اعتماد الوثائق الأساسية بشأن هذه المسألة، بما فيها القراران ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٩٩٨ (٢٠١١). وبالمثل، أيدت البرازيل تأييدا تاما حملة ''أطفال، لا جنود'' الرامية إلى إنهاء تجنيد القوات الحكومية للأطفال بحلول عام ٢٠١٦.

وبينما ندرك الحجم الهائل للفظائع التي ترتكبها بعض الجهات من غير الدول، يجب أن نضع في الاعتبار أن الانتهاكات ضد الفتيان والفتيات تنتج أيضا عن التدخل العسكري للحكومات الأحادي الجانب والاحتلال غير القانوني. ويجب ألا ننسى أيضا أن حماية الأطفال في التراعات المسلحة ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز التنمية. وفي حين تؤثر عدم المساواة الاجتماعية على جميع الفئات، فإن الأطفال معرضون بوجه خاص لآثارها السلبية. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن احتمالات إصابة أفقر ٢٠ في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم هي ضعف احتمالات إصابة أغنى ٢٠ في المائة بتوقف النمو جراء سوء التغذية، أو موقم قبل بلوغهم عامهم الخامس.

في إطار مناقشة حالة الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، من الضروري تسليط الضوء على التمييز السياسي والقانوني الأساسي بين التراعات المسلحة وحالات إنفاذ القانون المحلي والالتزام به. ومع أن الفئتين على السواء تقعان حاليا ضمن إطار ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، من الواضح أهما تنطويان على تحديات مختلفة تماما ويجب معالجتهما من خلال سياسات مختلفة. فمن ناحية، التراعات المسلحة التي ينظر فيها المجلس تخضع لقواعد وأنظمة القانون الدولي الإنساني، مثل التزام جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بحماية الأطفال وغيرهم من المدنيين. وفي هذه الحالات، لكل من التدابير الدبلوماسية والقانونية لمنع وقوع المزيد من العنف ولكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة دور هام. والمحكمة الجنائية الدولية تحديدا آلية مناسبة للتصدي للإفلات من العقاب ولإثناء الجناة المحتملين عن ارتكاب الفظائع ضد الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

ومن الناحية الأخرى، حالات إنفاذ القوانين المحلي التي لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وبالتالي تقع خارج إطار ولاية مجلس الأمن، ينبغي أن تعالجها الحكومات من خلال التشريعات الوطنية. تنطبق مجموعة مختلفة من المعايير على تلك الظروف، وتلك هي القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الأخرى. ولا يستبعد التعاون الدولي، بطبيعة الحال، في هذا المجال.

إن ضرورة كفالة إعادة إدماجهم الاجتماعي وإعادة تأهيلهم النفسي جانب حاسم الأهمية في جهودنا لحماية الأطفال المرتبطين في مراحل سابقة بالجماعات المسلحة. ويمكن أن تفيد المبادرات الرياضية والثقافية في ذلك الصدد. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أقامت البرازيل شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني في مشروع سمح لمئات الأطفال الذين ارتبطوا في مراحل سابقة بالجماعات المسلحة في كيفو الشمالية بالتفاعل اجتماعيا وتطوير هوية شخصية جديدة من خلال ممارسة الكابويرا الأفريقية – البرازيلية. وهذه حالة ناجحة لبناء السلام في الممارسة العملية.

والنهج الآخر لوقاية الأطفال من العواقب المترتبة على الحرب هو منحهم اللجوء. منذ عام ٢٠١٣، اعتمدت البرازيل

سياسات تستهدف على وجه التحديد الترحيب باللاجئين السوريين وأسرهم وإدماجهم في المجتمع. ومنحنا تأشيرات إنسانية لأكثر من ٦ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء الذين تضرروا من التراع الدائم في سوريا، ومعظمهم من الفتيان والفتيات الذين كان مجرد بقائهم على قيد الحياة في خطر.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام البرازيل الراسخ بحماية الأطفال في التراعات المسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف ومن خلال المبادرات الثنائية على السواء. وسنواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين لتعزيز سلامة وأمن ورفاه الفتيان والفتيات المتضررين من العنف في كل أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج وبلدي السويد.

أولا، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية كثيرا على تركيز مجلس الأمن المستمر على هذا الموضوع الهام، ولا سيما اليوم لتسليطها الضوء على مسألة الجماعات المسلحة من غير الدول. كما نود أن ننوه بالدور الحيوي الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي ومكتبها، فضلا عن عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبطبيعة الحال، العديد من المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بعمل هام للغاية في الميدان.

هذه مناقشة هامة جدا وجاءت في أوانها. وكما ورد في تقرير الأمين العام في العام الماضي (S/2014/339)، فإن ٥١ من ٥٩ طرفا من أطراف التراع التي ثبت أنها ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال كانت من الجماعات المسلحة من غير الدول. إن الانتهاكات المروعة التي تقوم بها هذه الجماعات من قبيل قيام تنظيم بوكو حرام بعملية خطف جماعي لـ ٢٧٦ تلميذة في شيبوك، وقيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بخطف ١٥٣ صبيا كرديا من عين العرب في سوريا، وخطفها مئات الأطفال اليزيديين في غرب العراق، وذبح أطفال المدارس في بيشاور، باكستان، لم تترك أحدا في منأى من تلك الانتهاكات. إن الجريمة ضد الطفل إهانة للقيمة الأساسية للكرامة الإنسانية. لقد قصرنا في التصدي لتلك الانتهاكات الصارخة بحق الأطفال كتلك التي ذكرتها منذ قليل ويجب علينا منعها ومكافحتها.

إن النساء والفتيات والفتيان من أضعف الناس في المناطق المتأثرة بالصراعات، ولذلك ندعو إلى تكريس الاهتمام لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. لا يزال الأطفال يتعرضون لانتهاكات فظيعة من قبيل الاغتصاب والعنف الجنسي والرق الجنسي والزواج القسري. ونعلم أيضا أن إعادة الإدماج في المجتمع أمر صعب جدا بالنسبة للأطفال الضحايا. كذلك يقتضي الأمر مزيدا من الاهتمام لمساعدة الأطفال والمراهقين ومجتمعاتهم المحلية في هذه المجالات. وعلينا أيضا الاستمرار في ابراز حقيقة أن تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين في التراعات المسلحة من جرائم الحرب. كما جاء في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة، نشجع ايضا الدول على الامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة لتسطير مثال يُحتذى به.

إن حق الطفل في التعليم الجيد في حالات الحروب والكوارث جزء حيوي من حماية الأطفال أثناء التراعات. فالالتحاق بالمدرسة يمكن أن يخلق شعورا بالحياة الطبيعية بخلاف حالة الفوضى.وشن الهجمات على المدارس يحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية ويبلغ مستوى جرائم الحرب.

ونرحب أيما ترحيب بالجهود الرامية إلى ردع القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول عن استخدام المدارس في انتهاك للقانون الدولي. ونشجع جميع الدول على المشاركة في المشاورات الجارية بشأن إعلان المدارس أماكن آمنة.

لا يزال من الحيوي مكافحة الإفلات من العقاب وضمان حصول الضحايا على العدالة. ولا بد من التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها بأقصى حدود القانون. ولا بد من التمسك بالمسؤولية الفردية، وهذا يعني أنه يجب على الجميع مساءلة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا لذلك، بغض النظر عن مركزهم أو قدراتهم. تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دورا هاما في ضمان المساءلة، ونرحب بمبادرة مكتب المدعي العام بإعداد ورقة سياسة عامة شاملة بشأن الأطفال. ولكن يجب ألا ننسى أن الدول أنفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من ارتكاب الجرائم، بمن فيهم الأطفال.

من الجوهري توفير التدريب المناسب للموظفين في بعثات حفظ السلام في مجال حقوق الطفل، بما في ذلك من خلال التدريب على حماية الطفل قبل نشرهم في البعثة. ولهذا يسرنا أن نبلغ مرة أخرى بأن السويد تخطط لاستضافة دورة للأمم المتحدة هذا الخريف في مجال حماية الطفل لتدريب المدربين في الأمم المتحدة وستعقد تلك الدورة في المركز الدولي التابع للقوات المسلحة السويدية.

إن الأطفال ضعفاء جدا أمام هذه الأزمات الإنسانية. ونرحب بالتركيز بشكل خاص على الحماية العامة وعلى حماية الأطفال، لا سيما في التحضير للقمة العالمية للعمل الإنساني. وننوه بضرورة تكثيف الحوار من خلال شتى القنوات مع الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

كما ذكر، هناك بعد اقتصادي واجتماعي لانضمام الأطفال إلى الجماعات المسلحة، إذ ربما يكون الدافع وراء ذلك الفقر أو الإقصاء الاجتماعي. من دواعي السرور الشديد لدى بلدان الشمال الأوروبي أن إنهاء العنف ضد الأطفال أصبح الآن من أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

قبل الانتهاء من هذا البيان، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تهنئ الممثلة الخاصة على نجاح السنة الأولى من حملة ”أطفال، لا جنود“ التي تهدف إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات بحلول عام ٢٠١٦. وهي حملة أقرها المجلس ونؤيدها بإخلاص. مما يمثل انتصارا للحملة أن ستة من أصل سبعة بلدان معنية وقعّت الآن على خطط العمل أو التزمت بها مجددا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الأطفال والصراع المسلح، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. نشكر وفدكم على إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق)، كما نشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف وغيرهم من مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدموها.

ونلاحظ بأنه قد أُبلغ عن أن عام ٢٠١٤ أسوأ عام فيما يتعلق بالأطفال والتراع المسلح، والنمط مستمر. وهذا أمر محزن للغاية إن الأطفال أبرياء، ولا ينبغي أن يكونوا ضحايا لعمل ليس من صنعهم. بينما نقر بأهمية القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تبرز الحالة أيضا جوانب قصوره. التركيز على الأطفال والتراع المسلح يجسد هذه المسألة، كما ينبغي له حقا. بيد أن الحل الحقيقي يكمن في تحقيق السلام الدائم، وهذا ما ينبغي أن تركز عليه الإجراءات التي يتخذها المجلس.

من المهم ضمان وصول الأمم المتحدة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول من خلال إطار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الوطنية المعنية. ويجب أن نكون حذرين بأن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لا تتجاوز الحكومات الوطنية ولا تضفي الشرعية على الجهات الفاعلة من غير الدول. تلك هي الشرعية التي تسعى إليها إلى أقصى درجة، وربما تكون أيضا إلى حد ما عاملا حفازا. وسأضيف أيضا أنه، في سياق آليات الرصد، لا يمكن الحفاظ على صحة ومصداقية البيانات الميدانية إلا من خلال مشاركة الحكومات الوطنية.

ونلاحظ أن المذكرة المفاهيمية تشير إلى الحاجة إلى عمليات عسكرية، بما في ذلك عمليات السلام، ضد الجماعات المسلحة من غير الدول لإدماج مسائل حماية الطفل في إجراءاتها وعملياتها للتقليل إلى الحد الأدنى من وقوع إصابات بين الأطفال ومنع وقوعها. إن صياغة هذه الولايات الهامة تقتضي حصول المجلس على التعاون التام من الحكومة المضيفة لعملية حفظ السلام، فضلا عن الدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس التي تساهم بقوات في هذه العمليات. وللأسف، فإن التشاور الأخير ليس ممارسة متبعة في المجلس، على الرغم من أن أحكام المادة ٤٤ واضحة كل الوضوح بشأن ذلك.

تشير المذكرة المفاهيمية أيضا إلى ضرورة تشجيع الدول على اتخاذ تدابير قانونية لحظر وتجريم استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة. ولدينا بعض اللبس حول الكيفية التي يمكن بها لهذا أن يساعدنا. وتعمل الجماعات المسلحة غير المشروعة خارج نطاق القانون. فهي تقتل وتعذب وتشوه الأبرياء. يبدو من المشكوك فيه جدا أن الجهات التي تلجأ إلى الصراعات المسلحة غير المشروعة والإرهاب سترتدع عن تجنيد الأطفال إلا إذا كان ذلك محظورا عليها القيام به بموجب القانون.

مرة أخرى، إن إمكانية فرض الجزاءات وقضايا المساءلة ينبغي ألا تبعث على الدهشة لدينا. هناك إشارات في المذكرة المفاهيمية إلى ممارسة المزيد من الضغط على الجماعات المسلحة من غير الدول، ومحاسبة قادة هذه الجماعات على أفعالهم، وزيادة التكاليف المعيارية والسياسية بالنسبة لهم. وينبغي ألا ينتهي بنا الأمر إلى حالة نركز فيها على توافه الأمور ونغفل المسائل المهمة.

نرى انه ينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يسعى إلى معالجة المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي يدفع ملايين الأطفال إلى ذلك النوع من الطفولة أويجعلهم جزءا من المشكلة بدلا من أن يكونوا جزءا من الحل في المستقبل. إن المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها أفقر الدول والحاجة إلى القضاء على الفقر يجب أن تكون حتميات في خطة التنمية لدينا للتمكين من تهيئة بيئة يسودها السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): في البداية اسمحوا لي أن أهنئ جمهورية فرنسا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أن أشيد بجهود البعثة الدائمة للصين على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بالطفولة، إيمانا منها بكونها تمثل عملية بناء إيجابي للمستقبل من جميع النواحي ضمن الإطار العام للبناء الديمقراطي السليم للعراق. بيد أن بلدي يواجه اليوم تحديات كبيرة وخطيرة بسبب الهجمات الشرسة لإرهابيي كيان داعش الإجرامي، التي تهدف إلى تعطيل عملية تحقيق هذه الأهداف، وإعاقة جهود الحكومة في بسط النظام في جميع أنحاء العراق. وتلك الأعمال تؤثر سلبا وبشكل عام على التمتع التام بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وقد تجسدت الممارسات الإجرامية لكيان داعش على الأطفال ضمن المناطق العراقية التي يسيطر عليها في القتل والتشريد والتهجير، والاعتداء الجنسي بأنواعه، والاتجار بالأطفال، والحرمان من التعليم، والتجنيد القسري، واستخدام الأطفال في المواد الاعلامية التي تصدر عن داعش، وهي تحتوي على مشاهد وأفكار مناقضة لنشأة الأطفال وبراءهم، بالإضافة إلى الاعتداء على مختلف المرافق الصحية والتعليمية المعنية برعاية الطفولة، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للأطفال، وبالتالي للمجتمع العراقي بكامله.

ومن أخطر ممارسات داعش في مجال اعتداءاته على الطفولة في العراق الاعتداء على سير العملية التعليمية في المناطق التي يسيطر عليها في العراق، من خلال العمل على تغيير المناهج الحكومية، وفرض مناهج دراسية جديدة تركز على فكر التطرف وكراهية الآخرين ونبذهم، والانخراط في أعمال العنف، الأمر الذي يهدد مستقبل الطفولة ويشكل خطرا على القيم التربوية التي نشأ عليها المجتمع العراقي والخطط الحكومية في مجالي التربية والتعليم.

وبالإضافة إلى ترك الآلاف من الأطفال بدون تعليم أو رعاية صحية نتيجة هروبهم من هجمات داعش الإرهابية يبقى عشرات الآلاف ممن لم يتمكنوا من الفرار، مع الأسف، وباتوا راضخين تحت سيطرة داعش وبطشه. وهو أمر يدعو إلى القلق لكون هذه الجماعات لا تلتزم بأي من التعهدات أو الاتفاقيات الدولية التي توصي بحماية الأطفال، ولا يمكن التفاوض معها من أجل ضمان سلامتهم، مما يترك الحكومة العراقية أمام معضلة كبيرة. فلا أمل لها في مناشدة هذا العدو وحثه على الامتناع عن تجنيد الأطفال في القتال أو استخدامهم كانتحاريين أو الإساءة إليهم بطرقها الوحشية.

إن من الأمور البالغة الأهمية أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد المبادئ التي وضعت على مر السنين لحماية النساء والأطفال خلال الحروب. ونظرا لوضع العراق الحالي الذي يواجه إرهاب كيان داعش، سوف تعمل الحكومة العراقية جاهدة على إعادة إدماج الأطفال وضحايا الإرهاب في المناطق التي تحررت من سيطرة داعش بعد دحر الإرهاب. ولهذا تصب الحكومة العراقية اهتمامها وأولوياها على مكافحة الإرهاب وتخليص المجتمع من بطشه.

ختاما، إن تزايد عدد الأطفال الأيتام الذين فقدوا ذويهم جراء العمليات الإرهابية لكيان داعش الإرهابي وآثاره السلبية على مستقبل العراق، بالإضافة إلى إجبار الأطفال الأزديين والمسيحيين المختطفين على التخلي عن دياناهم وتبني أفكار وحشية، وإعدادهم لتنفيذ عمليات انتحارية، كما يتعرضون للتعذيب الشديد والقتل، هي ما يواجهه أطفال العراق في مناطق التراعات المسلحة داخل العراق. لذلك يساند العراق بإمكاناته كافة الحملة الأممية ''أطفال، لا جنود''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بعد لحظات.

وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه ومقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاطرهم إيانا خبرهم القيمة وثاقب نظرهم.

وأود أن أهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الذكرى السنوية الأولى لحملة ''أطفال، لا جنود''. ونعتقد أن تأثير الحملة على إنهاء تجنيد الجهات التابعة للدول للأطفال تأثير متميز، ونشعر بالسرور لتمكننا من الإسهام في الحملة.

وبالرغم من التقدم المحرز، يتعين القيام بالكثير من العمل لمعالجة الانتهاكات المرتكبة، لا سيما على أيدي الجهات من غير الدول. وبغية تقليص عدد الانتهاكات، نرى أن من الضروري للدول المعنية أن تسمح بإقامة الاتصالات المباشرة بين الممثلة الخاصة للأمين العام والجماعات المسلحة من غير الدول.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط عملية بشأن كيفية تمكننا من تحسين تنفيذ جدول أعمالنا المتعلق بالأطفال والتراع المسلح.

أولا، يتوقف إحراز النجاح على إقامة حوار مفتوح وبناء ومستمر فيما بين جميع الدول الأعضاء، ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمراكز الأكاديمية. ولذلك السبب نظمت ألمانيا مؤخرا حلقة عمل متعلقة بتنفيذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، بشأن حماية المدارس والمستشفيات، عقدت في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين. وخلال ذلك الاجتماع، تطرقنا لسؤال وجهته اليوم المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق): كيف يمكن تحسين توثيق الانتهاكات؟ وكانت إحدى النتائج بشأن هذه المسألة هو الدور المحتمل للتكنولوجيا الجديدة مثل، على سبيل المثال، تطبيق واتشليست للهاتف المحمول. ولذلك تناشد ألمانيا جميع أصحاب المصلحة استكشاف السبل والوسائل لتطبيق التكنولوجيا الجديدة في الرصد والإبلاغ. ويجب أن تصبح الأدوات التكنولوجية أفضل ممارسة موحدة حين توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات التراع المسلح.

ثانيا، فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة للسلام، نرى أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل لحماية المدنيين، لا سيما الأطفال، ولذلك ينبغي تعزيز هذه الجوانب. ولذلك السبب تقدم ألمانيا التمويل لإعداد مواد التدريب ذات الصلة لإدارة عمليات حفظ السلام، ونأمل أن نشهد تطبيق هذه المواد على نحو شامل. كما ترى ألمانيا أن من الأهمية بمكان أن ينظر الاستعراض الجاري لعمليات السلام في هذا الجانب على النحو الواجب. ويجب أن يبدأ هذ بإيلاء الاهتمام لقدرات الحماية الوافية للأطفال في ولايات عمليات السلام مباشرة من بداية أية بعثة. وينبغي، حين تستدعي الضرورة والاقتضاء، أن يكون عدد واف من أفراد حماية الطفل المتفانين جزءا من موظفي البعثة.

ثالثا وأخيرا، من أجل تعزيز مساءلة الجناة، فإننا نشجع المجلس على إدراج الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال باعتبارها معيارا للإدراج في قوائم لجان الجزاءات، ونناشد الممثلة الخاصة مواصلة تبادل المعلومات مع لجان الجزاءات المعنية. كما نعتقد أن على الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح تبادل الاستنتاجات الخاصة بكل بلد مع اللجان ذات الصلة.

وأود أيضا أن أؤكد على ضرورة نظر المحكمة الجنائية الدولية في الحالات عند الاقتضاء. ويجب أن تضطلع آليات العدالة الدولية بدورها في تعزيز المساءلة. وخير مثال على ذلك تأييد المحكمة الدولية مؤخرا للحكم على الصادر بحق توماس لوبانغا لتجنيده الأطفال واستخدامهم جنودا.

ولا يزال أكثر من ٢٧٠ من التلميذات قيد الأسر في نيجيريا؛ واختطف ١٥٣ صبيا كرديا على يد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية من عين العرب في سوريا.

ومئات الأطفال الأيزيديين اختطفتهم جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في غرب العراق. ويُرتكب العديد من الأعمال الأكثر وحشية بحق الأطفال بشكل يومي. وتتسبب تلك الأفعال في حالات من البؤس والشقاء للأسر، كما أنها تؤثر على طاقات أجيال المستقبل. لذلك، يجب حث الدول والمجتمع الدولي على الانخراط في مزيد من العمل المنسق دون تأخير. وأود أن أؤكد للمجلس استعداد ألمانيا للمساعدة في ذلك الجهد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر المتكلمين الذين شاركوا في مناقشات اليوم أو سيشاركون فيها، لا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، التي نؤكد لها دعمنا القوي والمستمر. ونود أيضا أن نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة.

تُبين حقيقة أن ٥١ من الأطراف الـ ٥٩ المدرجة في تقرير الأمين العام للعام الماضي (انظر S/2014/339) هي أطراف مسلحة من غير الدول الأهمية الاستثنائية لمناقشة اليوم، التي نعالج بها قضية الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. إن التراعات المختلفة التي نواجهها اليوم، والتي تتورط فيها جماعات مسلحة من غير الدول، تؤدي إلى معاناة مروعة للأطفال. وسأقدم مثالين على ذلك. وأولهما تلك الفظائع المخزية التي ترتكبها بوكو حرام، خصوصاً ضد الأطفال، كما يتضح من اختطاف حوالي ٢٧٦ من الفتيات الصغيرات من تشيبوك. وتعرضت تلك الفتيات لانتهاكات، منها العنف البدني والنفسي والسخرة والمشاركة في العمليات العسكرية قسراً، والزواج القسري من مختطفيهن، والعنف الجنسي والاغتصاب. أما المثال الثاني، ففي سوريا والعراق، حيث ترتكب جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أعمالاً وحشية ضد الأطفال وتقوم بتجنيدهم في الوحدات القتالية وتجبرهم على المشاركة في عمليات الإعدام وتمارس ضدهم أشكالاً مختلفة من العنف والانتهاكات الجسدية والنفسية، كالمعاملة القاسية والمهينة والعنف الجنسي والاغتصاب.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن مسؤوليتنا جميعا أن نتأكد من أن جميع الأطفال يمكنهم أن يذهبوا إلى المدرسة وأن يترعرعوا دون خوف أو عنف، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وفي هذا الصدد، يجب ألا تغيب عن بالنا مسؤولية الدول عن حماية سكانها، بمن فيهم الأطفال، من الجرائم الوحشية. ولا بد من تكثيف الجهود لمعالجة التجاوزات والانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول بحق الأطفال من خلال مجموعة من التدابير. وعلى سبيل المثال، ينبغي تيسير اعتماد خطط العمل، وأهم من ذلك، العمل من أجل تنفيذها على نحو فعال. ولم يبرم حتى الآن سوى ١٢ خطة عمل فقط مع الجماعات المسلحة من غير الدول. وبغية تنفيذ تلك الخطط، لا بد أن تسمح الدول الأعضاء بالوصول غير المشروط للأمم المتحدة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول لغرض إنهاء ومنع الانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تعالج ضمن إطار مفاوضات السلام أحكام حماية الطفل، بما فيها تلك المتعلقة بإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم.

وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى ضمان المساءلة. فهناك ٢٥ مجموعة مسلحة من غير الدول أدرجت لخمس سنوات على الأقل، وبالتالي تُعتبر متمادية في ارتكاب الجرائم. ومكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أعمالنا. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول، فإن للمحكمة الجنائية الدولية دورها الأساسي في هذا الصدد.

وإلى جانب ذلك، نحتاج إلى توفير حماية أفضل للمدارس من الهجمات وردع استخدامها لأغراض عسكرية، وفقاً للقانون الدولي. ونرحب بقرار المطالبة بتعزيز الرصد والإبلاغ عن الاستخدام العسكري للمدارس، والوارد في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤). ونحتاج أيضا إلى أن تكون حماية الطفل ضمن التدريب العسكري والإجراءات العملياتية الموحدة، وإلى التدريب العملي

المحدد الهدف لوحدات الجنود والشرطة التابعة للأمم المتحدة وضمان إدراج أحكام حماية الطفل في ولايات عمليات السلام.

ولا بد لنا من التصدي لذلك النمط الباعث على القلق المتمثل في اختطاف الأطفال. ومن التدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن إضافة الاختطاف كسبب جديد للإدراج. وعمليات الخطف الأخيرة في نيجيريا والعراق وجنوب السودان مجرد أمثلة تدلل على الحاجة إلى العمل بحزم أكبر في هذا المجال.

ونحن بحاجة إلى إيلاء الأولوية لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني الذي يُرتكب بحق الأطفال، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها جماعات مسلحة من غير الدول.

أخيراً، نحتاج إلى ضمان إعادة إدماج فعالة بغية منع إعادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

لقد قطع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خطوات كبيرة في معالجة المسألة على نحو شامل. واسمحوا لي أن أعرض بعض التدابير المتخذة مؤخراً.

لقد عززنا قدرتنا بشأن حماية الطفل من خلال التدريب المنتظم لموظفينا، ونحن بصدد وضع الشكل النهائي لوحدة تدريبية في مجال حماية الطفل للموظفين المدنيين والعسكريين قبل النشر. ويعمل الاتحاد الأوروبي مع منظمة العمل الدولية واليونيسيف في مشروع لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الأطفال في الصومال. كما نؤيد مشروع ”نداء جنيف“ لاستعراض وتعزيز تنفيذ ما يسمى صكوك التزام الجهات الفاعلة من غير الدول. وقريبا، سيطلق الاتحاد الأوروبي نداء لجمع مبلغ ٩,٣ مليون يورو لتنفيذ مقترحات منع نشوب النزاع وبناء السلام التي تعطي الأولوية للمقاتلين والضحايا من الأطفال.

في الختام، أود أيضا أن أؤكد دعمنا القوي لحملة الأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“، التي تحتفل بالذكرى السنوية الأولى لها هذا الشهر والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة منذ إنشائها. ونظرة إلى المستقبل، تحل خلال هذا الصيف الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وستكون تلك فرصة ممتازة لتقييم ما تم إنجازه واستعراض التحديات الماثلة أمامنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر البعثة الفرنسية لاختيارها طرح الموضوع في الوقت المناسب.

لقد أظهرت الأحداث الأخيرة في عالمنا أن الأطفال هم أكثر الفئات تضرراً من عواقب النزاع المسلح، وتورط الجماعات المسلحة الإرهابية من غير الدول يزيد الأمر سوءاً. وهناك توجه بين تلك الجماعات لاختطاف الأطفال من أجل ترويع الحكومات والسكان على السواء. ويتعرض أولئك الأطفال للاعتداء الجنسي والإصابات والتشويه وحتى القتل. كما أنهم يستخدمون كمقاتلين في صفوف تلك الجماعات. ولا يقتصر الأمر على الخطف، إذ يجري إقناع الأطفال، للأسف، بالانضمام إلى تلك الجماعات الإرهابية بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وفي حين نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات ومختلف وكالات الأمم المتحدة لعكس مسار الآثار السلبية للأعمال الإرهابية لتلك الجماعات على الأطفال، فإن ذلك التوجه السلبي يتزايد باطراد. وفي هذا السياق، تود مصر التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، ندين جميع أشكال العنف بحق الأطفال من قبل الجماعات المسلحة الإرهابية في سوريا والعراق والصومال وأفريقيا الوسطى ونيجيريا وجنوب السودان وليبيا وغيرها من البلدان.

ثانياً، هناك فجوة واسعة بين اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تقترح مصر إنشاء نظام موحد وأكثر تنسيقاً لجمع البيانات الصحيحة ورصد تنفيذ القرارات ذات الصلة. وينبغي أن يتضمن ذلك النظام الجديد تحديث القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ليشمل الجماعات المسلحة الإرهابية من غير الدول.

ثالثاً، ينبغي بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بإجراءات العدالة الانتقالية من أجل تقديم مرتكبي تلك الأفعال بحق الأطفال إلى العدالة، مع التركيز بشكل خاص على توفير العلاج اللازم للأطفال المتضررين من تلك التجارب، وخاصة الفتيات.

رابعا، يجب إعادة تأهيل الأطفال المتضررين وإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في المجتمع بهدف تجنب إعادة تجنيدهم بواسطة الجماعات نفسها أو أي جماعات أخرى.

خامسا، يجب توفير مزيد من الموارد المالية بغرض التنفيذ العاجل للخطط المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة.

سادسا، ينبغي أن تتواصل المناقشات في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام''كي يتسنى إيجاد حلول أفضل للتحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام في توفير الحماية الكاملة للأطفال في النزاعات المسلحة.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، بما في ذلك الأطفال، على البلدان، وفقا لمختلف الصكوك القانونية المتفق عليها عالميا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى أساس ذلك الاعتقاد، ترى مصر أن الحل الوحيد لجميع النزاعات يكمن في التصدي للأسباب الجذرية لهذه النزاعات، بما في ذلك الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وليس ثمة صيغة واحدة لذلك الحل. وينبغي أن تعمل فرادى الدول على وضع الحل المناسب الذي يتسق مع أولوياتها ومواردها واستراتيجيتها الوطنية، كي يتسنى ضمان الملكية الوطنية لذلك الحل وصون الاستقرار الاجتماعي في نهاية المطاف.

ونكرر مرة أخرى التأكيد على موقف مصر بالإدانة التي لا لبس فيها لسائر أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه وهوية مرتكبيه، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو دولا. وليس من سبيل لتنفيذ أي من خطط التنمية المستدامة نظرا لتزايد معدلات انعدام الأمن لأطفالنا، الذين هم أجيالنا المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المتكلمين لتقاسم خبراتهم ورؤاهم.

لا يزال الأطفال يستغلون في النزاعات في جميع أنحاء العالم اليوم، ويستهدفون بأعمال العنف، علاوة على استخدامهم أدوات للحرب. وهذه جرائم بشعة. ففي كانون الثاني/ يناير، لفّت جماعة بوكو حرام جسد فتاة صغيرة بالمتفجرات وأرسلتها إلى سوق نيجيري مزدحم. وأدى ذلك الانفجار إلى مقتل ١٦ شخصا وإصابة ٢٠ آخرين. وليس هذا عالم ينبغي أن نقبله – عالم يُستخدم فيه الأطفال في سن العاشرة بوصفهم أسلحة للحرب. وحين نعجز عن حماية الأطفال، فإننا نعجز عن حماية مستقبلنا.

وأتكلم أمام المجلس اليوم بصفتي الممثل الدائم لدولة إسرائيل، غير أني أتكلم بصفتي أبا وجدا أيضا. وقد ربيت

ابنيّ ليور وتورير وابنتي أورين في إسرائيل، وأعلم جيدا ما هو غير طبيعي في إعالة الأسرة في إسرائيل. فأطفالنا يذهبون إلى المدارس برفقة حراس الأمن المرابطين في باب البيت، ونمرُّ عبر أجهزة الكشف لندخل إلى المراكز التجارية، في حين تُبنى منازلنا بالخرسانة لحماية أسرنا من الصواريخ. وكغيري من الآباء الإسرائيليين، أتمنى أن أرى اليوم الذي يشبُّ فيه أطفالنا ويكبرون دون أن تطرق آذانهم صافرات الإنذار من الخطر أو دوي الصواريخ فوق رؤوسهم. ونريد لأطفالنا أن يتمتعوا بحياة خالية من أعمال الإرهاب، إلا أن ذلك اليوم لم يحلّ علينا بعد.

ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصيب الإسرائيليون بالهلع لدى علمهم بأن إرهابيين فلسطينيين قد اختطفوا وقتلوا ثلاثة مراهقين إسرائيليين بطريقة وحشية في إيال وجلعاد ونافتالي. وعلمنا أيضا أن الإرهابيين يستهدفون طفلا إسرائيليا أثناء عودته إلى المترل من المدرسة. وفي آب/أغسطس من عام ٢٠١٤، كان الطفل دانيال تريغمان ابن الأربعة أعوام يلهو مع اخوته الصغار حين أطلق إرهابيون فلسطينيون من قطاع غزة مدفع هاون على مترله فأودى بحياته. وعلمنا أيضا أن الإرهابيين يستهدفون طفلا إسرائيليا يلهو في مترله. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، ألقي الإرهابيون الفلسطينيون قنبلة حارقة على سيارة كانت تقل الطفلة عيالا شابيرا البالغة من العمر ١١ عاما. وأحاطت النار بالسيارة، فعانت عيالا حروقا من الدرجة الثالثة في وجهها والجزء العلوي من جسدها. بل علمنا أن الإرهابيين يستهدفون طفلا إسرائيليا كان يجلس في المقعد الخلفي لسيارة أبويه. وبذلك فقد تعلّم الشعب الإسرائيلي الكثير من الدروس المؤلمة. فقد سرق الإرهابيون أحلام أطفالنا وطفولتهم ومستقبلهم.

وقد تدّعي حركة حماس أنها تمثّل رفاه شعوبها، غير أن أفعالها تنطوي على عدد لا يحصى من الأخطاء الشنيعة التي ترتكبها. فما تزال هذه الجماعة الإرهابية تنشر الأفراد القصّر بوصفهم مفجرين انتحاريين، وتواصل تجنيدهم لشن الهجمات على المدنيين والجنود الإسرائيليين. وهي تستخدم الأطفال دروعا بشرية، وتعرّض الأطفال للأذى باستخدام المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية للمدنيين قواعد لانطلاق أنشطتها الإرهابية.

وقد رأينا الكثير من الأدلة على تلك الجرائم في صيف عام ٢٠١٤. وهنا في نيويورك، يسمى نظام قطار الأنفاق باسم Metropolitan Transportation Authority ''سلطة النقل الحضرية''. وفي قطاع غزة، بَنَت حماس سلطة حضرية للإرهاب – تمتد أميالا من أنفاق الإرهاب المتفرعة التي تغوص مثل الأذرعة في إسرائيل. وقد أنشئت تلك الأنفاق عن طريق استخدام عمالة الأطفال الفلسطينيين الذين قتل العديد منهم أثناء تلك العملية. كما فُتحت أنفاق الإرهاب التي بنَتها حماس على المجتمعات المحلية الإسرائيلية مباشرة. فهي موجودة خارج المنازل ورياض الأطفال والملاعب، وتنطوي على نوايا متعمدة لاستهداف الأطفال الإسرائيليين وقتلهم.

وما تزال القيادة الفلسطينية تلجأ بصورة منتظمة إلى المجتمع الدولي بغرض الحصول على الدعم المالي. ولكن عندما يتعلق الأمر بتمويل الآلاف من الأطفال الفلسطينيين وتدريبهم وتسليحهم وتلقينهم عقائديا، فليس هناك نقص في الأموال. ففي كانون الثاني/يناير، أرسلت حماس التي تشارك في حكومة الوحدة الفلسطينية ما يزيد على ٠٠٠ ١٧ من الفتيان الفلسطينيين إلى ١٨ من معسكرات التدريب العسكري الجديدة. ويجري تدريب الفتيان في تلك المعسكرات على استخدام الأسلحة النارية والهجوم على النقاط التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي واختطاف جنوده.

وليس ثمة جديد في تلقين الأطفال الفلسطينيين عقائديا. فهم يولدون في مستشفيات تحمل أسماء الجماعات الفلسطينية العنيفة، ويلتحقون بمدارس تحمل أسماء الإرهابيين، ويتعلمون

من كتب مدرسية تصف الصهيونية بالعنصرية. وفي المساجد، ينشر القادة الدينيون تشهيرا لئيما يتهم اليهود بتدمير المقدسات الإسلامية. وفي وقت الفراغ، يلعب الأطفال الفلسطينيون في فرق رياضية تحمل أسماء القتلة، ويشاهدون برامج تلفزيونية تحضهم على قتل اليهود، في حين يشاهدون رسوما كاريكاتورية تحثهم على شن الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين.

ولكن ليس للمجلس أن يأخذ بما أقول. ومن ذلك قال فتحي حمد، وهو أحد كبار المسؤولين في حماس:

”بالنسبة للشعب الفلسطيني، فقد أصبح الموت صناعة. ولذلك السبب فقد شكّلنا دروعا بشرية من النساء والأطفال وكبار السن“.

وما أكثر الأدلة على ذلك. فليس لدى حماس أي رغبة في بناء شعبها، بل هي ملتزمة بهدم إسرائيل. وكما قالت رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير ”لن ننعم بالسلام إلا عندما يحب أعداؤنا أطفالهم أكثر من أن يكرهوا أطفالنا“.

وما يزال الإرهابيون والمتطرفون في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط يسممون عقول الجيل المقبل ويخضوهم على كراهية الإسرائيليين واليهود وذمهم وتجريدهم من إنسانيتهم. وبذلك أضعنا جيلا بأكمله من جراء التحريض. ولكن قد فاض الكيل. ويجب علينا أن نبعث برسالة مفادها أنه ينبغي أن يذهب الأطفال إلى الملاعب وليس إلى ساحات الحرب، وأنهم ينتمون إلى المدارس وليس إلى العمليات الانتحارية، والأهم من ذلك، أن لهم قيمة لا نهائية بوصفهم بشرا، وليسوا دروعا بشرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت للغاية، التي تمكننا من التصدي للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال بوصفهم أكثر الفئات ضعفا، والورقة المفاهيمية الشاملة (S/2015/168، المرفق) التي جرى تعميمها على جميع الوفود. ونشكر المتكلمين الرئيسيين أيضا، وخصوصا السيد جونيور نزيتا، وهو من الأطفال الجنود السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسفير النوايا الحسنة لخطة العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على بيانه الباهر.

تشكّل الاعتداءات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول بحق الأطفال انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاوة على كونها إساءة لإنسانيتنا، لأنها تحرم أطفالنا من التطلع إلى عالم أفضل، ويمكن أن تكون لها عواقب مدمرة في الأجل الطويل على الضحايا وأسرهم وعلى المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. ويجب أن نكرس اهتماما خاصا لحماية الأطفال، لكونهم الأكثر عرضة للخطر في التزاعات المسلحة دون شك. فهم الذين يُجنَّدون بواسطة الجماعات المسلحة ويقعون ضحايا للاغتصاب والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكأن ذلك لم يكن كافيا، فهم يتعرضون للوصم داخل مجتمعاتهم المحلية أيضا. ونود أن ننوه هنا بحملة ”أطفال، لا جنود“ وبالتقدم المحرز حتى الآن في البلدان الستة التي التزمت بتنفيذ تلك الحملة.

وكما أشار الأمين العام في إحاطته الإعلامية هذا الصباح واقترح في تقريره الأخير عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2014/339)، ينبغي لأطفال العالم أن يكونوا طلاباً لا جنوداً. ولذلك ينبغي كفالة المساعدة والدعم الضروريين لتأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم على الوجه المناسب. ونحث الحكومات والمجتمع الدولي على ضمان أن تتلقّى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموارد والتمويل اللازمين للعمل في المجتمعات المتضررة.

ونرى من الضروري أن نؤكد من جديد أحكام القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) اللذين دعا المجلس

فيهما أطراف النزاع إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعيق وصول الأطفال إلى التعليم. وندعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى النظر في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل وقف الاستخدام العسكري للمدارس من قبل الجماعات المسلحة. ونشدد على الطابع المدني للمدارس وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وندين بشدة الهجمات التي وقعت في الأشهر الأخيرة في كوت ديفوار وأفغانستان واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. ولذلك فقد دعمنا مبادرات لمكافحة المشكلة، مثل مبادئ لوسينز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، والتي نرى أنها توفر إطاراً جيداً لدعوة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء إلى الكف فوراً عن مهاجمة المدارس والطلاب والمعلمين وتهديدهم، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تعيق وصول الأطفال إلى التعليم.

ونشعر بالقلق إزاء ظهور جماعات مسلحة جديدة أكثر تطرفاً، وتفكك القوات المسلحة، وتوسّع الفئات الأخرى الأشد ضراوة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام، اللذين غيرا مشهد الصراع المسلح عن طريق إقامة تحالفات، إضافة إلى ظهور هياكل أخرى بعضها معارضة للحكومات وأخرى مرتبطة بها. ونحن ندين إدانة قاطعة الأعمال المؤسفة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة، بما في ذلك استغلال الأطفال في الهجمات الانتحارية. ونشعر بالجزع من الاختطاف الجماعي للأطفال على يد هذه الجماعات المسلحة من غير الدول. فمن يمكن أن ينسى ٢٧٦ فتاة اختطفن في نيجيريا من قبل جماعة بوكو حرام، واختطاف داعش لـ ١٥٣ من الفتيان الأكراد في سوريا، وحالة مئات الأطفال الإيزيديين الذين اختطفهم داعش أيضاً في غرب العراق؟ وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين. تبيّن هذه الحالات، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى توسيع نطاق معايير الإدراج للأطراف الأخرى في النزاع المسلح في مرفقات الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

ونود أن نسلط الضوء على أهمية تحسين الدول الأعضاء لتعاونها دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال تبادل الاستخبارات والمعلومات، والعمل المنسّق، وتطوير أفضل الممارسات لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وتوثيقها والتصدي لها. يجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب أحد الجوانب الأساسية لجهودنا ليس للرد على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فحسب ولكن أيضاً لمنعها. ويجب أن نستفيد بشكل أفضل من الأدوات المتاحة للمجلس - ونستفيد منها باستمرار - لضمان مقاضاة المسؤولين، وشمولهم في نظم الجزاءات، ومضاعفة الجهود لتعزيز القدرات الوطنية في القطاع القضائي وتعزيز إطار العدالة الدولية من خلال إحالة المسؤولين، في جملة أمور، إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن إدانة توماس لوبانغا دييلو في عام ٢٠١٢ وإحالة قضية بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة في عام ٢٠١٣ بعثتا برسالة واضحة بشأن الآثار القانونية المترتبة على تجنيد الأطفال، الأمر الذي يعتبر جريمة حرب. ونحن نؤيد حواراً أوثق مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيراً، ندعو الأمين العام وممثلته الخاصة لكفالة إبلاغ الجماعات المسلحة المدرجة في مرفقات تقاريره السنوية بهذا الإدراج وضمان تنفيذ خطط العمل الرامية لوضع حد لهذه الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع الاستراتيجيات لضمان أن الجماعات المسلحة على علم بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلّمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونحن نقدر الإحاطتين الإعلاميتين الثاقبتين للأمين العام

وممثلته الخاصة، فضلاً عن المنظور الذي قدمته نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف وممثلا المجتمع المدني. ونأمل أن تصبح مداولاتنا اليوم والمذكرة المفاهيمية التي عممها الوفد الفرنسي (S/2015/168، المرفق) مبادئ توجيهية مفيدة بشأن كيفية منع قيام الجماعات المسلحة من غير الدول بالاعتداء على الأطفال والتصدي لذلك بفعالية وتقديم الجناة إلى العدالة السريعة.

إن العنف والهجمات على الأطفال، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، آخذة في الارتفاع على الصعيد العالمي. لقد ارتكبت الجماعات المسلحة أعمال إرهاب همجية ضد الأطفال. ولكن الأطفال أيضاً ضحايا القوة الغاشمة في العديد من حالات الاحتلال الأجنبي. وقد شهدنا جميعاً على شاشات التلفاز ما يحدث للأطفال في غزة. وإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة هذه الفظائع بأشد العبارات. لقد استهدفت الجماعات الإرهابية عمداً تلاميذ المدارس وشنت هجمات عليهم. وقتلت وخطفت وسببت إصابات خطيرة للآلاف من الأطفال في تجاهل صارخ لجميع أعراف الإنسانية والقانون الدولي.

إن المذبحة التي راح ضحيتها ما يربو على ١٠٠ من أطفال المدارس – ١٣٢ في الواقع – في مدينة بيشاور في بلدي قبل ثلاثة أشهر كانت واحدة من أسوأ الفظائع المرتكبة ضد الأطفال. وقد انحدر هؤلاء الإرهابيون في قيامهم بذلك إلى مستويات جديدة من القسوة، وأظهروا قدرة مستهجنة على مهاجمة القيم الإنسانية الأساسية. لقد قوّى الهجوم على المدرسة في بيشاور تصميم حكومة باكستان وشعبها على مكافحة العنف الإرهابي والجماعات التي تنفّذه. وعزز التوافق الوطني في الآراء على دحر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقف أطفال المدارس في بلدي تضامناً مع ضحايا بيشاور وأعربوا عن عزم جماعي لا يتزعزع على مواجهة الإرهابيين، وبعثوا برسالة قوية مفادها أنه لا يمكن إجبار المدارس على إغلاق أبوابها بسبب الخوف، كما أن الأطفال لن يرضخوا لهذه الهجمات الجبانة. استلهم هؤلاء الأطفال – في بلدي وخارجه – من قوّة مالالا يوسفزاي، الباكستانية الحائزة على جائزة نوبل، التي فضّلت أن تصاب برصاصة في رأسها على أن تخضع لأوامر الإرهابيين أو خططهم. وقد أصبح فعلها الذي ينمّ عن شجاعة غير عادية رمزاً لمقاومة المخططات الشريرة للجماعات العنيفة.

وقد شرعت باكستان في حملة فعالة في مجال إنفاذ القانون، وتشمل ما نسميه ''ضرب عضب''، وهي حملة عسكرية في منطقة القبائل لدينا، للقضاء على الإرهابيين وتفكيك شبكاتهم ووقف تدفق الأموال لهم من داخل البلد وخارجه. وقد تعلمنا من خلال العمل. وهذا هو السبب في أن باكستان تدرك أن استخدام القوة، رغم أنه قد يكون ضرورياً للقضاء بشكل فعال على الخطر، ربما لا يكون كافياً. إن التدابير غير الحركية، مثل وضع خطاب مضاد لإحباط أيديولوجية الإرهابيين المنحرفة، تحمل نفس القدر من الأهمية إن لم يكن أكثر.

وتقوم باكستان بتنفيذ خطة عمل وطنية شاملة لمعالجة هذا التحدي المعقد والكبير. وتشمل إجراءات للشرطة والأمن، وبناء القدرة على التكيف في المجتمعات المحلية لمكافحة التطرف السياسي، علاوة على التدابير الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

إن منع المنظمات المتطرّفة والمتشددة من تجنيد الأطفال وتلقينهم العقائد مجال ذو أولوية بالنسبة لنا، كما هو الحال مع التركيز على التعليم لتعزيز التسامح والوئام. وتشمل الخطوات الرئيسية التي اتخذناها تسجيل المعاهد الدينية وتنظيمها، وفرض قيود على المواد والأعمال الأدبية المثيرة للكراهية، ووضع المناهج المدرسية الحديثة. ولكن حتى مع تنفيذ باكستان حملتها ضد الإرهابيين وعملها على حماية أطفالها، يمكن لتبادل أفضل الممارسات والخبرات التي اكتسبتها مختلف البلدان أن يساعد على تعزيز استجابتنا الجماعية لنأمن على مواطنينا وأطفالنا من أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

وأخيراً، أود أن أؤكد على وجوب احترام المعايير القانونية لولاية المجلس. وينبغي أن يظل التركيز منصبّاً على حالات النزاع المسلح وتلك التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا.

(تكلمت بالإسبانية)

كما أود أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة ليلى زروقي، فضلا عن ممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجميع المنظمات غير الحكومية على الشهادات التي استمعنا إليها هنا.

إن أهمية هذه المناقشة، التي تنظمها فرنسا، تتضح من الاستماع إلى البيانات المؤثرة التي أدلى بها المتكلمون الذين سبقوني، والتي تبين هذه الأوقات العصيبة التي نعيش فيها والتي تؤثر على أشد الفئات السكانية ضعفا، بمن في ذلك الأطفال، كما بينت فرنسا في المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق) وكان عام ٢٠١٤ العام الأسوأ بالنسبة للأطفال.

وللأسف، لم يكن بلدي استثناء، لأنه يجب أن نعترف بأنه خلال أكثر من خمسة عقود من النزاع الداخلي، كان القصر ضحايا للتجنيد القسري وإساءة المعاملة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول. غير أن هناك اليوم بصيصا من الأمل لوضع حد لهذه الظاهرة، لأننا نعقد محادثات سلام، والتي تجري حاليا في هافانا بين الحكومة الوطنية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

ويوفر الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) فرصة طيبة للتأكيد على التزام الدولة الكولومبية بحماية جميع الضحايا، ولا سيما الأطفال. وأود أن أطلعكم على خمس نقاط رئيسية تثبت ذلك الالتزام:

أولاً، يضمن دستور عام ١٩٩١ لكولومبيا في روحه أسبقية حقوق الطفل على جميع الحقوق الأخرى.

ثانيا، صدقت كولومبيا على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢، ووسعت نطاق تعريف الطفل من أقل من ١٥ عاما إلى أقل من ١٨ عاما.

ثالثا، لا تشمل صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، لأكثر من عقدين وحتى الآن، أي قُصر تحت سن ١٨ عاما.

رابعا، تنفذ وزارة الخارجية الكولومبية برنامجا شاملا للأطفال والمراهقين يهدف إلى منع التجنيد القسري من خلال إيجاد منافذ لتعزيز التعليم والأنشطة الثقافية والرياضية.

خامسا وأخيراً، أنشأت الحكومة لجنة متعددة القطاعات تعمل في إطارها ٢٣ وكالة حكومية مختلفة جنبا إلى جنب. وبفضل ذلك، تمكنا في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠١٤ من إنقاذ ٤٠٦٧ قاصرا كانت الجماعات المسلحة غير القانونية، من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وجيش التحرير الوطني على السواء، قد جندهم.

وكما ذكرت، فإن كولومبيا تعمل بهمة من أجل حل النزاع المسلح الداخلي مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ونواصل إجراء مفاوضات بشأن اتفاق شامل لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم. ويجري التفاوض بشأن ذلك الاتفاق في هافانا بدعم من الأمم المتحدة وجزء كبير من المجتمع الدولي، حيث تقوم كوبا والنرويج بدور الضامنين وشيلي وفنزويلا بدور الداعمين. وبدأت القوات المسلحة الثورية في اتخاذ خطوات في الاتجاه الذي يطالب به المجتمع الكولومبي والمجتمع الدولي، على النحو الذي أعربت عنه الممثلة الخاصة للأمين العام. وفي الشهر الماضي، أعلنت القوات

المسلحة الثورية قرارها بالكف عن تجنيد الأطفال دون سن ١٧ عاما. وهذا تطور هام، ولكنه غير كاف إذا أخذنا في الاعتبار أن القوات المسلحة الثورية مسؤولة عن ٦٦ في المائة من ضحايا تجنيد الأطفال في بلدنا، أي ما يقرب من ٣ ٠٠٠ طفل. ونأمل في أن يتم توسيع نطاق تلك الخطوة لتغطي جميع القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما.

وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٦١٢ (٢٠١٥)، ترى كولومبيا أنه الوقت المناسب للنظر في ما إذا كانت التدابير المطلوبة من الدول، مثل خطط العمل، ستسفر عن نفس النتيجة لدى محاولة تنفيذ هذه التدابير بخصوص الجهات الفاعلة من غير الدول. وحتى في وقتنا الحاضر حيث نعيش في عالم تغيرت فيه ديناميات التراع، لا تزال الجماعات المسلحة غير القانونية تشكل الجزء الأكبر من الجماعات المسلحة التي تهدد شرعية الدولة ومواطنيها. ونرى أن دور الدول في تحمل المسؤولية الرئيسية لا خلاف عليه، ولكن يجب ألا نغفل السياقات المحددة وطابع وأسلوب عمل الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون، وكذلك الاستراتيجيات التي تنفذها الدول بغية التوصل إلى حلول للحالات الخطيرة التي تؤثر عليها.

وفي الختام، تمثل كل هذه النقاط إبرازا لحقيقة أن دعم المجتمع الدولي سيكون أساسيا، نظراً لأننا منهمكون في المهمة الأكثر أهمية خلال ٥٠ عاماً: وهي بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):: أود أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن حماية الأطفال في التراع المسلح.

تؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومن دواعي الأسف الشديد أن الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان ما زالوا يتحملون وطأة عدد من التراعات المسلحة. وفي الواقع، في كثير من الأحيان يُستخدم الأطفال بازدراء ومع الإفلات من العقاب كعوامل تكتيكية، ويصبحون وقودا للتراع ويعانون من ندوب جسدية وعاطفية. وتزداد المأساة سوءا حينما تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية ضالعة في ذلك لأنها ترفض ببساطة الالتزام بالمعايير القانونية الدولية لتأمين الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، التي يجب أن تلتزم بها الدول.

وتؤيد إندونيسيا سياسة عدم التسامح مطلقا حينما يتعلق الأمر بالانتهاكات ضد الأطفال في التراع المسلح. وبالرغم من العمل القيم الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل حماية الأطفال، وبينما نرحب بتشجيع التقدم المحرز بفضل حملة ”أطفال، لا جنود“ منذ إطلاقها في آذار/مارس ٢٠١٤- ينبغي للأمم المتحدة أن تبعث رسالة لا لبس فيها مدعومة بإجراءات. وسواء كان الجناة من الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، يجب أن يعلم جميع مرتكبي أعمال العنف والاعتداءات على الأطفال في التراعات المسلحة أن النظام الدولي لن يفسح المجال أمامهم. وهم يجب أن يُحاسبوا على انتهاكاتهم ضد الأطفال بأقصى ما يسمح به القانون.

وندرك أنه في بعض الحالات التي تنطوي على جهات فاعلة من غير الدول، قد يتم تأمين الإغاثة للأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من خلال المفاوضات. وربما يمكن إقناع الجهات الفاعلة من غير الدول بممارسة ضبط النفس، وينبغي لنا أن نستفيد من هذه الفرص. ولذلك، نؤيد إدراج المسألة في عمليات الوساطة وصنع السلام. وبينما لا يسعنا سوى تأييد تلك المهلة لالتقاط الأنفاس – أملا في نهاية المطاف في إعادة التأهيل الدائم للضحايا من الأطفال – ينبغي للأمم المتحدة

والمجتمع الدولي وضع نهج منهجي. وفي ذلك الصدد، نود أن نشاطركم بعض آرائنا.

أولاً، ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي والمستمر في مساعدة الدول المتضررة من النزاع في إنشاء مؤسسات تعمل بشكل جيد، قابلة للمساءلة أمام مواطنيها، الأمر الذي قد يمكن حكومة تمثيلية شرعية من بسط سلطتها في جميع أنحاء أقاليم البلد. وينبغي أن تكون الغلبة لسيادة لقانون. ولا يجب أن تكون هناك مناطق محظورة يمكن فيها للأطراف الفاعلة من غير الدول بناء ملاذات، وبالتالي تُهيئ مُناخا ملائما للنزاعات المحلية أو الخارجية والإرهاب.

ثانيا، يجب أن نزيد من مساهمتنا لتعزيز تنفيذ الإطار المعياري العالمي المتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، داخل الأمم المتحدة. وينبغي لعملنا أن يبعث بإشارة مفادها أنه لن يمكن التسامح مع تجنيد الأطفال أو التخفيف من التدابير في جهودنا الرامية إلى حماية الأطفال وحقوقهم في حالات النزاع. إن الأمم المتحدة وجميع الكيانات المعنية إذ تسلم بأن توعية الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن حتمية وفوائد حماية الأطفال تشكل صعوبات خاصة، ينبغي لها مع ذلك أن تظل ثابتة في جهودها. ومع أن هذه الحتميات ينبغي أن تكون واضحة في أعمال الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، من الحيوي بنفس القدر أن يواصل موظفو الأمم المتحدة تعزيز مشاوراتهم وتعاونهم مع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية.

ثالثا، إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في منطقتنا، قد أثبتت أن بوسعها أن تكون عنصرا مُمَكِنا حاسما من أجل السلام والتنمية. ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من تعزيز الشراكات مع هذه المنظمات، وكذلك مع مجموعات المجتمع المدني التي تضطلع بعمل مفيد. ولذلك يسرنا أن الممثلة الخاصة للأمين العام تولي أولوية للشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمي، وهي شراكات من شأنها تعزيز خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

بتصميمنا على الوقوف معا، لا بد لنا جميعا من أن نكفل إعطاء الأولية القصوى للتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في مجال حماية الأطفال. تشدد إندونيسيا أيضا على الحاجة إلى تقديم قدر أكبر من الدعم للأطفال الضحايا، سواء أكانوا من المقاتلين السابقين دون السن القانونية أو متضررين من العنف أو التشريد. وبما أن الصحة البدنية والاحتياجات التعليمية والنفسية للأطفال قد تستمر لفترة طويلة، نشدد على دور الأسرة والمجتمع في تهيئة بيئة ملائمة لهم. إن إندونيسيا بوصفها دولة طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فإنها ملتزمة دوليا بتحسين التدريب والقدرات لرعاياها من حفظةالسلام بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك من خلال استخدام مركزها الوطني في مجال حفظ السلام.

أخيرا، أود التشديد على أن أهم خطوة في حماية حقوق الطفل تتمثل في منع نشوب ال نزاعات نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة حتى في أوقات السلم، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والمؤسسات الوطنية وعن طريق إشاعة الوعي بين الجماهير بشكل عام حول تلك المسائل. ستواصل إندونيسيا إيلاء أولوية عليا لحماية الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على البيانات التي أدلوا بها في وقت سابق من هذا اليوم.

تؤيد إستونيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن التركيز في هذه المناقشة على الجماعات المسلحة من غير الدول وثيق الصلة بالمسألة بشكل خاص، نظرا إلى أن المذكرة المفاهيمية المرفقة برسالة الرئاسة الفرنسية (S/2015/168، المرفق) تكشف عن أن الأغلبية الساحقة من الأطراف الـ ٥١ من أصل ٥٩ المدرجة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339) هي من الجهات الفاعلة من غير الدول.

لقد شهدنا تقدما فيما يتعلق بقوات الأمن الوطنية. فقد أُطلق سراح الآلاف من الأطفال نتيجة خطط العمل التي يقررها مجلس الأمن. ونشكر السيدة ليلى زروقي واليونيسيف على أعمالهما الهائلة التي كان آخرها حملة ''أطفال، لا جنود''.

ونعتقد أن التدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها مع الجماعات المسلحة غير الحكومية مشابهة لتلك المتبعة في العمل مع قوات الأمن الوطنية، وعلى وجه التحديد، التركيز على الوقاية وخطط العمل وإنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة.

نعلم جميعا أن التعليم أحد العناصر الرئيسية من أجل الوقاية. لذلك من المهم ضمان التعليم للأطفال، حتى في أوقات الأزمات. في حالات الطوارئ، يمكن تقديم الرعاية للأطفال في المدارس، وتفقدهم وحمايتهم من الاختطاف، والتجنيد والاستغلال الجنسي والاقتصادي. ينبغي أن تكون المدارس مكانا للأطفال، وألا تستخدم أبدا تحت أي ظرف كان للأغراض العسكرية.

أود أن أعرب عن تقديرنا لليونيسيف على توفير التعليم للأطفال في الأزمات الإنسانية. وما برحت إستونيا في الآونة الأخيرة تدعم عمل اليونيسيف في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغزة، والجمهورية العربية السورية والصومال.

نحث جميع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول المدرجة في مرفق آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح على إقرار وتنفيذ خطط عمل تلتزم فيها بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وندعو الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى وضع استراتيجيات للتواصل مع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. ونحث أيضا الحكومات المعنية على تيسير ودعم مشاركة الجماعات المسلحة من غير الدول مع الممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف.

نرى من الواضح أن الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية وراء تكرار هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولا يمكننا ردع الفاعلين عن ارتكاب هذه الجرائم إلا بالملاحقة القضائية الثابتة. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد مجددا الدور الهام الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تكون فيها الدول غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الجناة إلى العدالة على الصعيد المحلي.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز القدرات القضائية الوطنية من أجل ضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال وضع التشريعات التي تجرم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. تخصص إستونيا موارد للتعاون الإنمائي لمساعدة البلدان التي تطلب المساعدة في مجال المقاضاة المحلية على الجرائم التي تدخل في إطار نظام روما الأساسي، ونحن نشجع الآخرين على فعل الشيء نفسه.

لقد أقر المجلس نفسه في مناسبات عديدة بأن مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم البشعة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، قد تعززت من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية.يمكن للمجلس، بغية الوفاء بالتزامه بالتعامل

بفعالية مع الجناة المتمادين، زيادة الضغط عليهم، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في التفويضات الموكلة لجميع لجان الجزاءات، وتحسين تبادل المعلومات بين المجلس، ولجان الجزاءات والمحكمة الجنائية الدولية لكي يشمل ذلك الأفراد الذين تلاحقهم المحكمة الجنائية الدولية والمدرجين في قوائم الجزاءات.

إن تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة يشكلان انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وندين إدانة قاطعة الأعمال الوحشية التي يرتكبها على نطاق واسع المتطرفون الذين يمارسون العنف. لقد هالنا ما شهدناه من قيام الجماعات المسلحة من غير الدول بعمليات اختطاف جماعية للأطفال، سواء من جانب جماعة بوكو حرام في نيجيريا، أو من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين.

في هذا الصدد، نهيب بمجلس الأمن إدراج اختطاف الأطفال، كمعيار إضافي، في مرفقات تقارير الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغيا (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): في جميع الثقافات، إن أحد أهم العوامل تماسك الأسر والمجتمعات المحلية وتلقي الاطفال للرعاية والدعم. في الواقع أن أحد أهم الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب، لا سيما في حالة الأطفال، الصغار تتمثل في انفصالهم عن الوالدين. ذلك يصدق على جميع التجارب المروعة والدامغة التي تبعث على القلق الشديد. ويسعى كل طفل إلى محو هذه الذكريات السيئة بدلا من مواجهتها. فصدمة التعرض للعنف والموت تترك أثرا عاطفيا على أجيال من الشباب يلازمهم بقية حياتهم.

إن الزمن لا يشفي الصدمات النفسية. فلا بد من مساعدة الطفل في التعبير عن المعاناة، ولمواجهة هذه الذكريات الأليمة، ينبغي للبالغين تزويده بالدعم والإرشاد والمعرفة. إن أي حركة، سواء أكانت كلاما أو كتابة، أو حتى تعبيرا عن العقل الباطن فيما يتعلق بالأحداث المؤلمة، تعتبر من بين الوسائل التي تساعد الأطفال على البدء في السير على الطريق التعافي والانتعاش.

لذلك، أشكر فرنسا، وأشكركم سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية.

ولا بد لي من القول بأنني تأثرت تماما بالتجارب التي مر بها جونيور نزيتا، الذي شاركنا الصدمات الحقيقية التي تعرض لها.

تؤيد هنغاريا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وترحب بتركيز مناقشة اليوم على الجماعات المسلحة من غير الدول.

إن سنة ٢٠١٤ هي الأسوأ بالنسبة للأطفال منذ سنوات عديدة، حيث أثّر انتشار النزاعات في جميع أرجاء العالم على عشرات الملايين منهم. لقد سبق أن تكلمنا اليوم عن أن الإفلات من العقاب لا يزال يترسخ بعمق وأن معظم الجناة لم يخضعوا قط للمساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبوها. وأعتقد أن القرار الذي صدر مؤخّرا عن دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، يعد معلما هاما، حيث أكد الحكم الصادر ضد توماس لوبانغا، الذي أصبح الشخص الأول على الإطلاق الذي يدان بجرائم تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية. ونحن نشاطر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الرأي في أن القرار يشكل رمزا للأمل وخطوة هامة نحو وضع حد لمعاناة الأطفال الذين لا يزالون يجبرون على القتال، والقتل والموت في النزاعات المسلحة. وتؤيد هنغاريا حملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها العام الماضي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تأييدا تاما.

وبطبيعة الحال، فقد كان الأطفال دائماً محاصرين في أتون الحرب. وعادة ما لا يكون أمامهم من خيار سوى أن يشهدوا نفس الفظائع التي يشهدها آبائهم على الأقل. في ظل هذه الظروف العنيفة، تعاني الفتيات على وجه الخصوص من الصدمة الإضافية للاعتداء الجنسي والاغتصاب، التي حددها علماء النفس بوصفها أكثر أحداث الصدمة انتشارا. وحتى الفتيات اللاتي لا يرغمن جسديا على ممارسة الجنس، قد يبقين ملزمات بالقيام بخدمات جنسية مقابل الغذاء أو المأوى أو الحماية الجسدية. والفتيات في كثير من الأحيان هن الأكثر عرضة لخطر الاختطاف القسري والاستعباد الجنسي والزواج القسري. والأمر المخيف جداً في الوقت الحاضر أيضا هو التصعيد في استخدام الأطفال كمقاتلين. وتقوم الجماعات المتطرفة باستغلال الفتيان والفتيات بنجاح، ويجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بالتصدي للدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لتجنيد الأطفال والشباب الذين عندهم القابلية لذلك.

وتؤمن هنغاريا بتعزيز التعليم. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء حقيقة أن الهجمات على المستشفيات والمدارس أصبحت سمة مشتركة في معظم النزاعات المسلحة. إن تزايد استخدام المدارس لأغراض عسكرية أمر مقلق للغاية، نظراً لأنه يُخرِج المزيد من الأطفال من المدارس، وبالتالي يجعلهم أكثر عرضة للعنف. ولكننا نعتقد حقا أن قوة التعليم في منع الأطفال الصغار من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، في غاية الأهمية، وهو أمر علينا جميعا أن نفكر فيه ونعمل لأجله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تعرب بلجيكا عن استيائها لكون النزاعات المسلحة لا تزال تخلف آثارا غير متناسبة على الأطفال. وقد وصف عام ٢٠١٤ بأنه عام سيء جدا للأطفال، وليس هناك أي احتمالات للتحسن في عام ٢٠١٥. وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام في تقريرها السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان، فإن تلقين الأطفال من قبل الجماعات المتطرفة ينشئ تحديات جديدة في مجال حمايتهم وتأهيلهم نفسيا وإعادة إدماجهم. تنتشر انتشارا واسعا عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبَل الجماعات المسلحة من غير الدول. وكثيرا ما يتم تجنيد الأطفال بالقوة أو الاختطاف، ولكن بعضهم ينضم إلى الجماعات المسلحة من غير الدول بسبب الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، ويجب أن تتاح بدائل حقيقية لهذه الفئات. في رأينا، الوقاية هي الحل الدائم الوحيد لمشكلة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، لا بد للدول أن تأتي بخطط وقائية تتناول كل جانب من جوانب هذه المسألة – خطة تمنع بشكل فعال تجنيد الأطفال واستغلالهم، وتوفر، ضمن أمور أخرى، الدراسة في ظروف آمنة. وقد بينت دراسة أجريت مؤخر أن الاستثمار في الوقاية يمكن أن يحقق في بعض السبل نتائج جيدة لذلك الاستثمار. وتتراوح التكلفة الإجمالية لالتحاق الأطفال بالجماعات المسلحة بين ١٢٠ و ١٤٤ مليون دولار في السنة.

بلجيكا لا تزال تشعر بالقلق من أن العديد من مرتكبي العنف ضد الأطفال يفلتون من العقاب. إن أكبر تحد في هذا المجال هو بلا شك العدد المتزايد من الممعنين في الانتهاكات، الذين يواصلون التجاهل المتعمد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. في هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد أن ليس أمام المجلس من خيار سوى زيادة الضغط على مرتكبي الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، لا سيما أولئك المحددين بوصفهم ممعنين في الانتهاكات، ومواصلة النظر في السبل الكفيلة باتخاذ تدابير محددة الهدف ضد هؤلاء المجرمين. إن ذلك ببساطة هو

مسألة محاسبة ومساءلة الذين يرتكبون الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونعلم جميعا أن مكافحة الإفلات من العقاب وتحديد المسؤولية أمران هامان ووسيلتا ردع فعالتان.

وأخيرا، تود بلجيكا أن تذكر بأهمية مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، بالنسبة لضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. وتشمل الأدوات المصممة لمساعدة العمل المتعلق بمنع تجنيد الأطفال من جانب هذه المجموعات، ونود أن ندعو البلدان التي لم توقع بعد على مبادئ باريس أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. بما أن هذه هي المرة الأولى، في آذار/مارس، حيث تأخذ تايلند الكلمة في مجلس الأمن، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة فرنسا على توليها رئاسة المجلس خلال هذا الشهر أود أيضا أن أشكر االممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إحاطتها الإعلامية.

وتؤيد تايلند البيانين اللذين سيدلي بهما كل من ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسفير النمسا باسم شبكة الأمن البشري.

ولكي يصبح الأطفال مواطنين منتجين ومسؤولين في العالم، يجب أن تتم تنشئتهم في بيئة من السلام والمحبة والتفاهم، وليس العنف. وتؤكد تايلند من جديد التزامها بدعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان هذه البيئة لكل طفل وتعزمها على القيام بذلك. وهذا العام يساور تايلند قلق بالغ حيال تفاقم النزاعات المسلحة الحالية بفعل العنصرين الإضافيين وهما التطرف والإرهاب، التي ألحقت معاناة بالأطفال، وهو أمر لا شك في أنه سيتكرر بالنسبة للكثيرين حول العالم إذا لم نتصرف. إن مرتكبي أعمال العنف هذه يجب أن يمثلوا أمام العدالة، لأنهم لا ينتهكون المعايير القانونية الدولية فحسب؛ إنهم أيضا يقتلون الكثير من شبابنا الذين يمثلون المستقبل في حد ذاته.

نحن ندين أي إشراك للأطفال من جانب أي شخص، وفي أي مكان، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول – في حالات العنف والنزاع المسلح.

ومعاناة الأطفال، ولا سيما الفتيات، في هذه الحالات أمر غير مقبول في نظرنا. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بالجهود الرامية إلى وقف العنف ضد الأطفال والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم والعنف الجنسي ضدهم، فضلا عن اختطاف الأطفال في النزاعات المسلحة ومنع وصول المساعدة الإنسانية إليهم. وفي هذا الصدد، نشيد بنجاح حملة ”أطفال، لا جنود“ في منع تجنيد الأطفال.

كما أن توقيت هذه المناقشة نموذجي. فنحن نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ بموجبه مجلس الأمن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بماليزيا ولكسمبرغ، الرئيسين الحالي والسابق للفريق العامل، على العمل الممتاز المنجز حتى الآن.

وتايلند على اقتناع بأن الصراعات المسلحة المستمرة تستلزم بذل جهود دولية منسقة لحماية الأطفال. وأود أن أحدد بعض العناصر التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من جهودنا المشتركة.

أولاً، يجب احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تماما. ثانيا، تعتقد تايلند أن حماية الأطفال في جميع

الحالات لا تزال المسؤولية السيادية لكل دولة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومن ثم، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية على أساس موافقتها. ففي العديد من الصراعات المسلحة التي ترتكب فيها جهات فاعلة من غير الدول جرائم ضد الأطفال، يجب أن تكون الأمم المتحدة على وعي تمام بالحساسيات على أرض الواقع وبضرورة العمل عن كثب مع الحكومات المضيفة لمعالجة هذه المشكلة.

ثالثا، بالنظر إلى تعدد الوكالات الدولية المعنية بحماية الطفل، يتعين علينا تعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها. وقد كان من دواعي سرور تايلند أن تشارك، إلى جانب النمسا، في قيادة العمل المتعلق بصياغة ''استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية''، والتي قُدمت إلى الجمعية العامة في العام الماضي. وفي الواقع، تعتقد تايلند أن هناك حاجة إلى معالجة جميع جوانب عمل الأمم المتحدة في ما يتعلق بحماية الأطفال.

رابعا، لكي يظل التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح مفيدا وذا مصداقية، فإنه ينبغي أن يكون نتاج مشاورات بناءة مع الدول الأعضاء المعنية وينبغي أن يستند إلى معلومات دقيقة وموضوعية وموثوقة وقابلة للتحقق. وفي ظل تصاعد التطرف والإرهاب خلال العام المنقضي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تتوفر معلومات ذات مصداقية لتوجيه الجهود التي يبذلها المجلس من أجل وضع حد لمعاناة الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وأخيرا، يجب علينا، في إطار جهودنا الشاملة للتصدي للمشاكل التي تواجه الأطفال في النزاع المسلح، ألا نغفل عن أهمية التعامل مع الصدمات النفسية التي حدثت في الماضي. ولذلك، تدعو تايلند إلى زيادة التركيز على جهود إعادة إدماج الأطفال المتضررين. ولا بد من صياغة استراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتحسين التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن ضمان سيادة القانون، الأمر الذي سيجعل من الممكن تحسين حماية الأطفال من تهديدات وأخطار النزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا الأمين العام على التزامه حيال محنة الأطفال الواقعين بين شقي الرحى في الصراعات، وكذلك مقدمي الإحاطات الإعلامية على جهودهم التي لا تعرف الكلل لحماية أشد الفئات ضعفا في العالم.

تؤكد أستراليا مجددا التزامها بمبادئ باريس واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بالأطفال في النزاع المسلح. ونشجع جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية والبروتوكول أو لم تنضم إليهما بعد على أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز بعد مرور ١٦ عاما على إدراج مسألة الأطفال والنزاع المسلح للمرة الأولى في جدول أعمال المجلس، لا يزال النزاع المسلح يُسبب خسائر فادحة في أرواح الأطفال في جميع أنحاء العالم. وبينما يدخل الصراع الدائر في سوريا عامه الرابع، لا توجد أي مؤشرات على أن قسوة نظام الأسد آخذة في الانحسار. ويواجه جيل من الأطفال السوريين الحرمان والتشريد والعنف ويعانون من نقص التحصين ضد الأمراض وسوء التغذية وتعطل الخدمات التعليمية. وتتعرض المدارس للهجوم، وهي هجمات تشنها في أغلب الأحيان قوات الحكومة السورية. ويشكل الأطفال نصف اللاجئين السوريين.

ونحن نشعر بالجزع إزاء التهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة للأطفال. ويواصل تنظيم داعش حملته العنيفة الشنيعة، بما في ذلك أعمال الصلب وقطع الرؤوس وعمليات الإعدام الجماعي. والأطفال ليسوا في مأمن من هذه الأعمال، فهم ضحايا لها وشهود عليها. ومما يبعث على القلق، أنهم مشاركون فيها قسرا.

والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص. فتنظيم داعش يدعم الإيذاء الجنسي للفتيات اللاتي لم يصلن بعد سن البلوغ ويدير بيوت دعارة يجري احتجاز النساء والفتيات العراقيات غير المسلمات فيها باعتبارهن رقيقا جنسيا لمقاتلي داعش الإرهابيين. ويُلزم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) جميع الدول بمنع تمويل وسفر وأنشطة هؤلاء الإرهابيين. ويجب على جميع الدول أن تنفذه بصورة كاملة. ولا بد من اتخاذ تدابير أقوى وأكثر فعالية لحماية الأطفال، والأهم من ذلك، لإعادة تأهيلهم.

والجماعات المسلحة من غير الدول، المشاركة في عمليات سلام، تزيد احتمالات انخراطها في ما يتعلق بحماية الطفل. وفي الفلبين، تعمل أستراليا عن كثب مع اليونيسيف وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في إنشاء شبكات مجتمعية لحماية الأطفال، وهو ما يعزز نظم حماية الطفل في المناطق الخاضعة لقيادة الجبهة وتلك المتضررة من الصراع.

ومن المهم للغاية أن الممثلة الخاصة للأمين العام تواصل بذل جهودها للاتفاق على خطط عمل مع الجماعات المسلحة من غير الدول، على الرغم من صعوبة ذلك. ونحث الحكومات على تيسير ودعم مشاركة الممثلة الخاصة في وضع خطط عمل ومنع إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

وعندما لا تتقيد أطراف الصراع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ينبغي للمجلس استخدام الأدوات المتاحة لديه لكفالة المساءلة، بما في ذلك من خلال توفير الدعم السياسي لعمل المحكمة الجنائية الدولية ويمكن لإجراءات المحكمة أن تكون ذات أثر رادع هام في ما يتعلق باستخدام الجماعات المتمردة للأطفال الجنود. والغالبية العظمى من الجماعات المدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام تسيء معاملة الأطفال منذ أكثر من خمس سنوات. وهذا الإفلات من العقاب لا يمكن أن يستمر. وينبغي استخدام الجزاءات بصورة كاملة ضد من يرتكبون انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. ونرحب بحقيقة أن خمسا من لجان الجزاءات تركز بالفعل على حماية الطفل.

لقد أعرب العالم عن سخطه إزاء اختطاف بوكو حرام للأطفال واستهدافه للمدارس. وكما فعل آخرون، فإننا نشجع المجلس على توسيع نطاق معايير الإدراج في القائمة لتشمل حالات اختطاف الأطفال، ونطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي أطراف الصراع التي تشارك في هذه الأعمال البشعة.

ونتوقع أن يسفر الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات عن خطة قوية لتحسين تنسيق وتنفيذ الجزاءات، بما في ذلك تصدي المجلس لإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

ونشجع جميع الدول على أن تضاعف جهودها الرامية إلى حماية الأطفال الواقعين بين شقي الرحى في التراع. ويجب على المجلس أن يواصل البحث عن سبل عملية لضمان حماية الأطفال. ولا يمكننا أن نفعل ما يكفي لحماية الأطفال. وكما ذكر آخرون هنا اليوم، فإن الأطفال هم مستقبلنا في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت للغاية للتصدي للهجمات الوحشية واللاإنسانية المُرتكبة ضد الأطفال وتجنيدهم من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول

خلال التزاعات المسلحة، وكذلك في الدول التي تعاني من انعدام استقرار مزمن وتوترات متأججة.

لقد أصيب المجتمع الدولي بالصدمة إزاء الانتشار المفاجئ لمختلف الجهات الفاعلة من غير الدول التي ظهرت على الصعيد المحلي في بلد ما، وكذلك تلك التي تعمل على الصعيد عبر الوطني في أكثر من ٨٠ بلدا، مما أدى إلى تدويل التهديد الذي تشكله. ومن ثم، يقترح وفد بلدي، وإذ يضع في اعتباره ضيق الوقت، التدابير التالية:

أولاً، يجب أن نُسلم بحقيقة أن الجهات الفاعلة من غير الدول ليست متجانسة. فبينما يرتكب بعضها جرائم مروعة وغالبا ما لا يكون هناك مجال للتفاوض معها، فإن هذه المجموعات تتباين تباينا كبيرا. وللعمل معها، يتعين علينا فهم درجة تطرفها ودوافعها السياسية والدينية وهياكلها وأساليبها وقابليتها للحوار.

ثانيا، نؤيد مبادرة اليونيسيف ”أطفال، لا جنود“ والتوقيع على خطط العمل للإفراج عن الأطفال – التي سيتم تنفيذها تنفيذا صارما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول المدرجة في المرفق بتقرير الأمين العام (S/2014/339).

ثالثا، ينبغي علينا أن نشجع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات غير الحكومية ولجان حقوق الإنسان على تيسير الاتصال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لكي يتوصلا إلى اتفاق على خطط العمل الرامية إلى كفالة حماية واسعة وفعالة للأطفال والتوقيع عليها. ولا ينبغي لهذه الاتصالات أن تشكل حكما مسبقا على الوضع السياسي أو القانوني لتلك الجهات من غير الدول. ولذلك، فنحن نحتاج إلى معايير لحماية الأطفال في تجديد أو إنشاء لجان الجزاءات ذات الصلة بخبرات محددة في مجال حماية الطفل في الأجهزة الفرعية وأفرقة الخبراء التابعة للمجلس. ينبغي زيادة فعالية الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتزاع المسلح من خلال وحدة أكبر فيما بين أعضائه.

رابعا، من الأهمية بمكان إدراج حماية الطفل بوضوح أكثر في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام وضمان تزويد هذه العمليات والبعثات على نحو ملائم بالموارد من موظفين وتمويل. ونشجع بقوة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تدرج حماية الطفل في التدريب السابق للانتشار. ونوصي بالتعاون الوثيق بين الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها، وذلك من أجل ضمان سرعة التنفيذ والرصد والإبلاغ.

خامسا، ينبغي أن نعبئ آلية مجتمع المنظمات غير الحكومية، خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتحالف إنقاذ الطفولة ومنظمة نداء جنيف باستخدام صك التزامها الذي وقعته الجهات الفاعلة من غير الدول بهدف حماية حقوق الطفل، بما أن الجهات الفاعلة من غير الدول لا يمكنها التوقيع على الاتفاقيات.

وعلى الجهات المانحة معالجة فجوات التمويل من أجل تنفيذ خطط العمل، وكفالة الإدماج المستدام طويل الأجل لاحتياجات الأطفال والأطفال الجنود، وضمان رصد وإبلاغ ملائمين. وهنالك كذلك حاجة إلى التمويل لإدماج الأطفال الجنود السابقين في الحياة الطبيعية عن طريق توفير التعليم ومن خلال إظهار فهم أفضل حتى لا يعودوا إلى مجنديهم. فالاستثمار في التنمية وتوفير ظروف معيشية أفضل وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية هي السبل إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المضطربة ومساعدتهم على المضي قدما.

يشارك بلدي بجدية في مكافحة تزايد الجهات الفاعلة من غير الدول بالعديد من السبل. صادقت كازاخستان على

البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل في تموز/يوليه ٢٠١١، وبعد ذلك بوقت قصير، وبناء على ذلك، اعتمدت قانونها الوطني بشأن حقوق الطفل. وفي وقت لاحق، ادخلت تدابير قانونية لحظر تجنيد أفراد دون سن الثامنة عشرة، أو استخدامهم كمرتزقة. ويسمح القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان باتخاذ إجراءات قانونية في مثل هذه الحالات. التركيز هنا أيضا على التثقيف بالعلاقات بين الأديان وبين الاعراق بهدف تشكيل هوية وطنية ذات قيم تسامح إنسانية مشتركة في ظل حضارة عالمية، وبالتالي منع الإرهاب والتطرف الديني. وتتخذ كازاخستان تدابيرا ترمي إلى حماية الأطفال الأفغان اللاجئين ومنحهم ما يحتاجون من مساعدة في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

وفي الختام، فإن كازاخستان تضم صوتها إلى المجتمع الدولي من أجل ضمان أمن شامل للأطفال في أوقات النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): ترحب ألبانيا بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة العامة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية المفصلة (S/2015/168، المرفق) التي عممت قبل هذه المناقشة.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، سأدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

ونحن نتفق تماما مع تقييمكم، سيدي الرئيس، بأن عام ٢٠١٤ كان، للأسف، أحلك عام بالنسبة للأطفال، وأنه تم تأكيد هذا التوجه، للأسف الشديد، في العام الحالي كذلك. وقد ذكرت ذلك مؤخرا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في آخر تقرير لها مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الدورة الثامنة والعشرين.

والنتائج التي خلص إليها ذلك التقرير لا تترك مجالا للشك. وساعد عام ٢٠١٤، الذي تميز بتكثيف الصراعات وتكرار نشوبها، على إبراز قابلية الأطفال الكبيرة للتضرر من الآثار المدمرة للحرب. لقد وقع الأطفال في مناطق الصراعات المسلحة ضحايا لأسوإ انتهاكات. فقد خطفوا وأعدموا وشوهوا وتم الاعتداء عليهم جنسيا، وجندوا قسرا وأجبروا على ارتكاب أعمال وحشية، في بعض الأحيان ضد أطفال الآخرين. وكما يشير التقرير، فإن الجانب الأكثر مأساوية هو أن ما لوحظ أو وثق أو تم التحقق منه لا يمثل سوى جزء صغير من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

(تكلم بالإنكليزية)

ونعيد تأكيد عميق قلقنا إزاء الفظائع المرتكبة من جانب المتطرفين من الجماعات المسلحة من غير الدول، ولا سيما ضد الأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية والإثنية. إنه مزيج لم يسبق له مثيل من السلوك الوحشي للعصور الوسطى مع دعاية العصر الحديث من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة لها، يكشف عن بعض من أكثر الجرائم خسة وأبشع الأفعال والأعمال، بما في ذلك قطع رؤوس الأطفال، كما أفادت التقارير، وتصوير أعمال الاغتصاب ضد الفتيات في العراق. والأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن المجموعات الإرهابية تركز الآن جهودها في مجال التجنيد على الأطفال، ناشرة أشرطة الفيديو لفتية صغار يطلقون النار من أسلحة حجمها بحجمهم تقريبا من أجل تنشئة الجيل القادم من الإرهابيين.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك توصياتها مؤخرا في المجالات الأربعة التي يمكن أن تحسن عمل مجلس حقوق

الإنسان في حماية الأطفال. وبوصف ألبانيا أحد أعضاء مجلس حقوق الإنسان، فإنها تظل ملتزمة بأن تدمج في عمل المجلس والآليات، على سبيل الأولوية، الانتهاكات ضد الأطفال والاحتياجات الخاصة للمتضررين منهم من التراعات المسلحة.

ونكرر تأكيد دعمنا لحملة ”أطفال، لا جنود“ التي تم إطلاقها بالاشتراك مع اليونيسيف، وتسعى إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة الوطنية في التراعات بحلول عام ٢٠١٦، ونحن نقدر التقدم المحرز خلال السنة الأولى من الحملة. في هذا السياق، نرحب بالتأكيد، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على قرار دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية ضد أول شخص تتم إدانته بارتكاب جرائم حرب تشمل تجنيد الأطفال واستخدامهم. إنه يمثل معلما في كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن يكون في الطليعة في التصدي للانتهاكات ضد الأطفال في كل مكان. ولا يوجد شيء ولا قاعدة ولا جانب إجرائي ولا أي نوع من المصالح يمكنه تفسير عدم تصرف المجلس بسرعة وحزم في هذه الحالات. لقد قلنا ذلك من قبل، ونؤكد من جديد مرة أخرى: إن استخدام حق النقض في هذه الحالات هو ببساطة إساءة استخدام له. تؤكد ألبانيا مجددا دعمها الثابت للاقتراح الفرنسي، والجهود التي يبذلها فريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك الرامية إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، والحالات التي تكون مؤثرة دائما وأولا وقبل كل شيء على الأطفال.

وفي الختام،أود أن أذكر المجلس بأن هذا العام سنحتفل بالذكرى السادسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وهي أول صك ملزم قانونا يتبع نهجا شاملا إزاء حقوق الإنسان والاعتراف بالأطفال باعتبارهم أصحاب حقوق. والاتفاقية هي أكثر معاهدة مصدق عليها في تاريخ البشرية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل توفير الأمان للأطفال ونشلهم من فظائع الحرب.

ونظرا لأهمية حماية الأطفال في التراعات المسلحة، انضمت ألبانيا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة، ونحن ملتزمون بتنفيذه تنفيذا كاملا. وندعو البلدان التي وقعت البروتوكول بالفعل إلى التصديق عليه، كما ندعو أيضا جميع البلدان الأخرى إلى النظر في أن تكون جزءا من هذا الصك الهام لحقوق الطفل.

وأخيرا، نعتقد أن المناقشة المقبلة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، تحت الرئاسة الماليزية للمجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٥ ينبغي أن تكون بمثابة فرصة للبناء على الزخم والمحافظة عليه نحو التصديق العالمي وقبول البروتوكول الاختياري بشأن مشاركة الأطفال في التراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): تود سويسرا أن تشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويشيد بلدي بالتركيز على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة بشكل خاص.

كأطراف في التراعات المسلحة، فإن الجماعات المسلحة مطالبة باحترام القانون الإنساني الدولي، شأنها شأن الدول. وهي مسؤولة عن اتخاذ التدابير الضرورية لمنع تجنيد الأطفال وضمان الحماية الكافية للأطفال. وكثيراً ما تكون تلك الجماعات غير مدركة لالتزاماتها. ولذلك، فإن الاتصال المباشر أو غير

المباشر معها يصبح ضرورياً. وفي ظروف معينة ووفقاً لمعايير محددة، تعتقد سويسرا أن الحوار مع الجماعات المسلحة ممكن، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة. وبلدي يقدر العمل المهم الذي تقوم به السيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام، ويشجع جهودها لتوعية الدول والجماعات المسلحة فيما يتعلق بالتزامها بحماية الأطفال. وتدعو سويسرا الدول الأعضاء وكل الجهات الفاعلة الأخرى التي يمكنها توفير الوصول إلى موظفي الأمم المتحدة وضمان سلامتهم إلى إجراء حوار بشأن وضع وتنفيذ خطط العمل، وكذلك رصدها لاحقاً.

وسويسرا تدعم المنظمة المعروفة بـ ''نداء جنيف''، التي تهدف إلى تشجيع الجماعات المسلحة على احترام التزاماتها. ولتلك الغاية، تعتمد المنظمة على الحوار والتوعية والتدريب. و''نداء جنيف'' اعتمدت أيضا آلية إبداعية تسمى صك الالتزام لحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة، وهي تتيح للجماعات المسلحة إمكانية الالتزام من خلال إعلان موقع عليه باحترام مجموعة محددة من المعايير. وتدعم سويسرا أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية، تلك المنظمة التي تحترم القانون الإنساني الدولي وتؤدي دوراً فعالاً في حماية الأطفال، على سبيل المثال من خلال زياراتها لمراكز الاحتجاز مع التركيز على الأطفال بشكل خاص.

وسويسرا تشعر بالقلق إزاء تلقين الأطفال، فضلاً عن حجم أعمال العنف والفظائع التي ارتكبتها الجماعات المسلحة بحقهم خلال الأشهر الماضية. واستجابة لذلك التطور، اتخذ عدد كبير من الدول تدابير لمكافحة الإرهاب تسعى في نفس الوقت لحماية الأطفال. ومع ذلك، فإن بعض تلك التدابير ينطوي على تجريم كل عمل إنساني أو أي اتصال ينشأ لغايات إنسانية مع الجماعات المسلحة التي تعتبر متطرفة. وبالتالي، يعاني الأطفال في المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات من العواقب المروعة لتلك التدابير بشكل مباشر، ويوضع الأطفال الذين يفترض أن لهم صلة حقيقية بالجماعات المسلحة رهن الاحتجاز.

وتشيد سويسرا بعمل التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات وترحب بوضع مبادئ لوسينز التوجيهية. وهذه المبادئ التوجيهية توفر أساساً متيناً لمنع استخدام المدارس والجامعات من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة أثناء النزاعات المسلحة. وهناك حاجة ملحة للتحرك من أجل إنفاذ القانون الدولي على نحو أفضل ووضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

ويتعين على مجلس الأمن تعزيز التدابير المتعلقة بحماية الأطفال كجزء من ولايات البعثات. ومن الضروري أيضا تدريب موظفي حفظ السلام على المسائل المتعلقة بحماية الأطفال وإدراج تدابير محددة في الإجراءات العملياتية المعتمدة وكذلك في قواعد الاشتباك. وسويسرا ترحب ببرنامج إدارة عمليات حفظ السلام الذي يوفر التدريب الملائم للجنود قبل نشرهم. وينبغي أن يكون هذا البرنامج إلزاميا لكل البلدان المساهمة بقوات. وستسهم سويسرا مالياً في تقييم أثر نشر مستشارين لحماية الأطفال ضمن إطار بعثات إدارة عمليات حفظ السلام.

في الختام، تعرب سويسرا عن تقديرها لمبادرة الرئاسة الفرنسية بتلخيص الأفكار العملية المحددة المقترحة من قبل الدول الأعضاء في ورقة غير رسمية، وترحب باعتزام مجلس الأمن متابعة هذا النقاش في سياق المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي تعقد في حزيران/يونيه. وسويسرا ستقدم مقترحاتها بصورة خطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة غتو (إيطاليا) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة مع التركيز على الأطفال والنزاع المسلح.

(تكلمت بالإنكليزية)

وهذا الموضوع يطرح في الوقت المناسب جداً. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومقدمي الإحاطات الإعلامية والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، على إسهاماقم.

وما فتئ بلدي يدعم بقوة حملة ''أطفال، لا جنود'' وجهود مكتب الممثلة الخاصة للتعامل مع ١٢ من الكيانات المسلحة من غير الدول.

وإيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب في إبداء الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

لقد تطورت طبيعة التراعات المسلحة في السنوات الأخيرة. ونلاحظ المشاركة الكبيرة للأطراف الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة إلى جانب زيادة التطرف في التراعات. والأطفال من بين أكثر الفئات معاناة من عواقب التراع المسلح. وهم يجندون كجنود ويحرمون من حقهم في التعليم في كثير من الأحيان وحياقم عرضة لخطر أكبر نتيجة الإهمال والاستغلال والاتجار والعنف الجنسي والممارسات الضارة مثل الزواج القسري. والأولاد والبنات أيضا أصبحوا ضحايا للاختطاف بشكل متزايد. لقد أحرز تقدم كبير. ولكن الأخبار الحالية، وحتى أحدثها، تذكرنا بأن الآفة باقية. ولا يمكن أن نتقاعس. ولذلك، نرحب بدعوة فرنسا لتقديم اقتراحات عملية لمنع تلك الآفة والاستجابة لها على نحو أفضل. ونود الإسهام بالاقتراحات الخمسة التالية.

أولاً، إن المساءلة على المستويين الوطني والدولي تضمن تقديم الجناة إلى العدالة. ولذلك، كما قال ممثل آخر في وقت سابق، قد ينظر مجلس الأمن في توسيع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) من خلال الاعتراف بالخطف في التراعات المسلحة كمعيار للإدراج في المرفقات للتقرير السنوي للأمين العام. ولطالما استخدمت الجماعات المسلحة من غير الدول الخطف تكتيكاً، وغالبا ما يكون مقدمة لانتهاكات جسيمة أخرى. ومن خلال المناداة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأطفال في أسر الجماعات المسلحة، نعتقد أنه قد آن الأوان لكي يؤكد مجلس الأمن إدانته لتلك الممارسة.

ثانياً، وفيما يتعلق بولايات حفظ السلام، وعندما كانت إيطاليا عضواً غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، دعمنا بقوة إدراج تدابير محددة بشأن حماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمر الذي أصبح اليوم ممارسة معتادة. والولايات المطروحة للتجديد يمكن تقييمها بدقة بهدف النظر في مقدار الحماية التي تكفلها للأطفال وتعزيز الولاية تبعاً لذلك.

ثالثاً، وفيما يتعلق بالتدريب، فقد درجت إيطاليا على دعم عمل إدارة عمليات حفظ السلام منذ إنشائها بقوة، بغية وضع برنامج للتدريب المنهجي لموظفي حفظ السلام في مجال حماية الأطفال. والتدريب المحدد الهدف قبل النشر لموظفي الأمم المتحدة بشأن الأطفال في التراعات المسلحة يمكن توسيعه بالكامل الآن ويصبح ممارسة معيارية للأمم المتحدة، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية.

رابعاً، فيما يتعلق بالوصول إلى الإغاثة الإنسانية، فإذا تبين أن طرفاً مسلحاً من غير الدول مستعد للمشاركة بشكل بناء في تلك المسألة مع الأمم المتحدة، ينبغي ألا يكون هناك أي عائق أمام تلك المشاركة. ويمكن لولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تشمل تلك الأولوية من خلال معايير أكثر صرامة واتساقا.

أخيراً، وفيما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاقم، فإن لم يكن الأطفال موضع رعاية سليمة بعد الإفراج عنهم، قد يواجهون خطر التجنيد مجدداً، أو ربما يبدون استعداداً للانضمام إلى الجماعات المسلحة مرة أخرى. ولذلك، ينبغي أن قمدف ولايات الأمم المتحدة لبناء السلام إلى إشراك المجتمعات المحلية من خلال برامج التوعية المشتركة ومبادرات التعامل مع الأقران.

إن وضع حد لانتهاكات الجناة المتمادين في ارتكاب الجرائم لا ينهي الإفلات من العقاب تماماً. وإيطاليا التي تتولى منصب نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ترى أن المحكمة الجنائية الدولية لها دور أساسي في مساءلة المتمادين في ارتكاب الجرائم عن جرائمهم.

وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بإصدار الأحكام مؤخرا بحق قائد التمرد توماس لوبانغا دييلو على ارتكابه جرائم الحرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الوقاية أمر بالغ الأهمية. فهي ليست مسؤولية أخلاقية فحسب، بل هي استثمار استراتيجي في مستقبلنا أيضا. وتدعم إيطاليا مشاريع التعاون الإنمائي لدعم الأطفال في حالات الطوارئ الإنسانية في العديد من المناطق. وقد تعلمنا من تلك الممارسة أن من الممكن الوقاية من هذه الآفة بتمكين الشباب عن طريق سيادة القانون والتعليم، فضلا عن عمليات الإعمار الاقتصادي والمدني. ولنعمل على وضع استراتيجيات شاملة للأمم المتحدة في هذا الميدان أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن محنة الأطفال في النزاع المسلح، وأشكر جميع الذين أخذوا الكلمة وشاركوا في إلقاء الضوء على هذه الحالة، وخاصة السيد جونيور نزيتا، الذي كان أحد الأطفال الجنود السابقين في جمهورية الكونغو.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وكما ذُكر من قبل، فقد تضرر ١٥ مليون طفل بصورة مباشرة من النزاعات في عام ٢٠١٤، بما في ذلك في سوريا والعراق وفلسطين وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتعرّض أولئك الأطفال للعنف والصدمات بصورة مستديمة، الأمر الذي يلحق الضرر بكل طفل على حدة، علاوة على إضعاف قوة مجتمعات بأسرها، على حد قول نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ''اليونيسيف''.

تضطلع حملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها قبل عام مضى الممثلة الخاصة ليلى زروقي بالتعاون مع اليونيسيف، بدور أساسي في تشجيع الحكومات على وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة في حالات النزاع بحلول عام ٢٠١٦. وأود أن أشيد بالتقدم المحرز بفضل هذه الحملة التي سنواصل تقديم الدعم المالي لها. غير أن الحكومات ليست وحدها هي الجهات التي تجنّد الأطفال لأغراض القتال. وعلى النقيض من ذلك، فإن الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام (S/2014/339) إنما هي جهات فاعلة من غير الدول.

وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي لا يمكن إنكاره، والاتفاق على خطط للعمل مع الجماعات المسلحة – في نيبال وسري لانكا على سبيل المثال – ما تزال الحالة الراهنة تقتضي العمل بطريقة أكثر عزما. ذلك أن الاعتداءات التي ارتكبت بحق المدنيين، والأطفال على وجه الخصوص، بواسطة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، قد بلغت مستويات غير مسبوقة من العنف. وبالنظر إلى طريقة عمل هذه الجماعات، وخصوصا فيما يتعلق باختطاف الأطفال، فقد حان الوقت لاتخاذ المزيد من الإجراءات. ونرى أن من شأن إضافة مؤشر جديد يستهدف الجماعات المسلحة من غير الدول فيما يتعلق بإمكانية إدراج أسمائها في القوائم بسبب اختطاف الأطفال، أن تشكّل استجابة مناسبة من قبل المجتمع الدولي.

وأود أن أتناول أربعة تدابير محددة أخرى ترمي إلى تحسين حماية الأطفال من الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول.

أولا، ينبغي حث الدول على تيسير وصول الأمم المتحدة إلى الجماعات المسلحة لأجل وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها تلك الجماعات، وخصوصا عن طريق الاتفاق على خطط العمل معها.

ثانيا، ينبغي تثقيف الجماعات المسلحة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وبالمعلومات ذات الصلة بوضعها، بما في ذلك الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي توجيه انتباه تلك الجماعات إلى ذلك.

ثالثا، يجب أن نكفل الأخذ في الاعتبار بحماية الأطفال في مفاوضات السلام. تحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يكون الوسطاء على دراية بتلك المسائل، فضلا عن توفير مبادئ توجيهية واضحة لهم. ويجب إدراج تسريح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في جميع اتفاقات السلام ذات الصلة.

رابعا، ينبغي تحسين جمع المعلومات عن الجماعات المسلحة بهدف وضع الحوافز وتكييفها خصيصا لكي تلائم الهيكل العسكري للجماعات المسلحة وحجمها وأساليبها العملياتية، فضلا عن خصائصها الأخرى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين تجهيز القوات المسلحة الوطنية والقوات الأخرى التي تؤدي مهامها بموجب الولايات الدولية بهدف تحسين إدماج حماية الأطفال في عمليات مكافحة الجماعات المسلحة. وبوسع ثلاثة تدابير أن تكون مفيدة للغاية في سياق توسيع نطاق القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤): أولا، وضع إجراءات معيارية لنقل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل. ثانيا، ضمان إدراج أحكام تتعلق بحماية الأطفال، بمن في ذلك الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة، في قواعد الاشتباك العسكري. ثالثا، ضرورة توفير تدريبات عملياتية محددة معنية بحماية الأطفال وفقا للمواد التدريبية التي أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه إلى الأهمية الخاصة التي نوليها للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس قبل عام. فهو إلزام بمنع استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، فضلا عن منع شن الهجمات على المدارس. وفي ذلك الصدد، تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ونغتنم هذه الفرصة لكي نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود، السيد الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن ارتياح بلدي لترؤس بلدكم العظيم، فرنسا، أعمال مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. وأثني في الوقت ذاته، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، بمن في ذلك الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. وفي السياق نفسه، أود أيضا أن أهنئ وفد جمهورية الصين الشعبية على قيادته المتميزة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأهنئ الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا امتنان حكومة بلدي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، لالتزامها المستمر بحماية حقوق الطفل في البلدان التي تمر بحالات النزاع المسلح. وأخيرا، أشكر السيدة جولي بودان، والسيد جونيور نزيتا على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

وينبغي التنويه بأن مالي قد شاركت هنا في نيويورك في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في رئاسة الدورة الاستثنائية

للجمعية العامة التي اختتمت باتفاقية حقوق الطفل. لقد وقّعت مالي على الاتفاقية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وأودعت صك التصديق عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. ومنذ ذلك الوقت، واصلت جميع الحكومات المتعاقبة تنفيذ إصلاحات جريئة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق الشمالية من مالي. وينبغي أن نذكر أن تلك الإجراءات قد ركزت على مجالات عدة، بما في ذلك التعليم والصحة ومكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر، والتسول، والاتجار بالبشر واستغلال الأطفال.

وفي حين كان الأطفال في مالي هدفا لجميع تلك البرامج والمبادرات، إلا أن مصيرهم قد بلغ نقطة تحول كبيرة في أعقاب اندلاع التمرد واحتلال الجماعات الإرهابية المسلحة للأجزاء الشمالية من بلدنا. وفقا لتقرير الأمين العام (S/2014/267) عن الأطفال والتراع المسلح في مالي، الذي نشر في نيسان/أبريل ٢٠١٤:

”لقد لجأت الجماعات المسلحة التي تنفذ عملياتها في شمال البلد، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، إلى أخطر انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع، وأعمال القتل وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، واغتصاب النساء والفتيات على نحو جماعي وفردي، والزواج القسري، والحرمان من الحريات الأساسية، وتدمير المدارس والمرافق الصحية، ورفض السماح بتقديم المعونة الإنسانية. (نقلت كما وردت في الأصل)“.

تلك الفظائع القديمة أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من النساء والأطفال إلى الدول المجاورة وداخل البلد، مما عرض للخطر حصول الآلاف من الأطفال على التعليم.

إن أطفال مالي، شأنهم شأن الأطفال في أي أماكن أخرى، فهم أول ضحايا الأفعال الإجرامية الجنائية غير المتكافئة التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول. في ضوء هذه الحالة، قطعت حكومة مالي التزاما رسميا هنا بالعمل على نحو يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومع القرارات والتوصيات الصادرة عن عدد من الكيانات دون الإقليمية والدولية، بمن فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي.

إن حكومة مالي في سعيها إلى تحقيق السلام من أجل السكان المدنيين والأجيال المقبلة، شاركت في عملية السلام بحسن نية. بدأت تلك العملية في الجزائر العاصمة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، وأسفرت عن التوصل في ١ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى اتفاق لإحلال السلام والمصالحة الوطنية في مالي. تلك الوثيقة وقعت عليها حكومة مالي والحركات المنضمة إلى برنامج التفاهم، وجميع أعضاء فريق الوساطة وفرنسا، وجاءت تلك الوثيقة ثمرة ثمانية أشهر من الجهود المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي.

في تطور مفاجئ في مجرى الأحداث، وعلى الرغم من الإلتزام الذي قُطع في الجزائر العاصمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بإيجاد حل سلمي للصراع في شمال مالي عن طريق إبرام اتفاق شامل ونهائي مع الحكومة؛ وعلى الرغم من النداءات العديدة من أجل الحوار، وهي نداءات أطلقها مجلس الأمن من خلال القرارات والبيانات المتعلقة بالحالة في مالي؛ وعلى الرغم من زيارة العمل التي قام بها فريق الوساطة الدولية في كيدال في ١٧آذار/مارس، من سوء الطالع، قررت الهيئة التنسيقية للحركات الأزوادية أن تظل على هامش عملية الجزائر برفضها التوقيع على اتفاق للسلام والمصالحة الوطنية في مالي. إن ذلك الرفض بالتوقيع على الوثيقة التي قدمها

فريق الوساطة للأطراف، يمثل دعوة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة والجماعات الجهادية المتعاملة بالمخدرات التي ما زالت تعيث دمارا في جميع أرجاء شمال مالي وفي منطقة الساحل.

في أعقاب ذلك الرفض الذي يشكل بادرة تنم عن تحد للمجتمع الدولي، يدعو الوفد المالي فريق الوساطة إلى تحمل مسؤوليته بوصفه الضامن لعملية السلام. وعلى نفس المنوال، ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى ممارسة الضغوط اللازمة لحمل الحركات المسلحة التي لم توقع بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن حكومة مالي بتوقيعها بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق، قد أظهرت مرة أخرى حسن نيتها في السعي إلى إحلال السلام، والتزامها بالحل الوسط الذي اقترحه فريق الوساطة، وهذا امتثال صارم للمبادئ التأسيسية لجمهورية مالي، وهي المثل التي قامت عليها دولتنا. في هذه المرحلة، أود أن أؤكد مجددا أن حكومة مالي لا تزال ملتزمة بروح ونص البيان الصادر في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وقد أُرسلت نسخة منه إلى أعضاء مجلس الأمن.

ندرك جميعا أن التوقيع على اتفاق سلام نهائي وشامل في مالي لن يمثل فقط خطوة هامة عملية لحماية الأطفال الذي هم ضحايا التراع المسلح، ولضمان إعادة إدماجهم الاجتماعي، بل ينطوي أيضا على مثول مرتكبي الجرائم ضد الأطفال أمام السلطات القضائية المناسبة. وبالمثل، فإن التوقيع على الاتفاق سيمكن حكومة مالي، من دون عائق، من مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال الذين كان يجدر بهم تبوء مكانتهم اللائقة داخل الأسرة وفي المدارس والملاعب، لا في صفوف الجماعات المسلحة أو في ساحة القتال.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة مالي بالامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الصكوك القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بحماية الأطفال. إنهم يمثلون أضعف قطاعات المجتمع، ولكنهم أيضا الأمل في مستقبل البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في أوانها. أشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

تنضم سلوفينيا إلى المتكلمين الآخرين في إدانة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجهات المسلحة الفاعلة من غير الدول ضد الأطفال أثناء التراعات المسلحة، بما في ذلك الأعمال الشائنة التي ترتكبها داعش في سوريا والعراق، وتنظيم بوكو حرام في نيجيريا والدول المجاورة. ينبغي عدم تجنيد الأطفال كجنود، وعدم استخدامهم في التفجيرات الانتحارية وخطفهم أو الاتجار بهم، أو بيعهم بغرض استخدامهم في الأعمال القتالية، أو للزواج قسرا، أو للاسترقاق الجنسي. وينبغي ألا يصبحوا أهدافا متعمدة للقتل أو التشويه بسبب الألغام الأرضية غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، أو الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. جميع هذه الأعمال تتسبب بأضرار في حياة الأطفال المتأثرين بها ولا سبيل إلى جبرها، والتي تضر أيضا بأسرهم، وتخلف آثارا طويلة الأجل على المجتمعات المحلية.

تعتقد سلوفينيا أن حالات الاختطاف من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في التراعات المسلحة، وحالات

الاختطاف الأخيرة دليل على ضرورة تصرف المجلس حيالها. في هذا الصدد، ندعو المجلس إلى اعتبار عمليات الاختطاف سببا لإدراج الأطراف في القوائم الواردة في مرافق التقارير السنوية للأمين العام ذات الصلة.

في العام الماضي، شهدنا زيادة في عدد الهجمات واستخدام الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول للمدارس في أعمال، من قبيل الهجمات التي تشنها حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، وتنظيم بوكو حرام في نيجيريا. في هذا الصدد، نود أن نشير إلى القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤)، ونحض كل الجماعات المسلحة من غير الدول على احترام الطابع المدني للمدارس وفقا للقانون الإنساني الدولي. ونهيب بمجلس الأمن، وفريقه العامل استخدام جميع الأدوات المتاحة لهما من أجل التصدي لأثر الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة من غير الدول على الأطفال في حالات التراع المسلح وزيادة الضغط على الممعنين في ارتكاب تلك الانتهاكات لحملهم على الامتثال للمعايير الدولية.

كي نظهر عدم قبول الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في التراعات المسلحة التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول على الأطفال، لا بد لنا من مساءلتهم أمام نُظم العدالة الوطنية أو، عند الاقتضاء، من خلال الآليات القضائية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية. إن تأكيد دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لإدانة توماس لوبانغا والعقوبة التي حكم عليه بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب.

إن الجماعات المسلحة من غير الدول تمثل الأغلبية الساحقة من الأطراف المدرجة في مرفقي التقرير السنوي الأخير للأمين العام (S/2014/339) عن الأطفال والتراع المسلح، وأن معظم أفرادها من الجناة الممعنين في ارتكاب الانتهاكات. وفي نفس الوقت، نشجع الأمين العام وممثلته الخاصة على وضع استراتيجيات للتواصل مع تلك الأطراف، ونحض جميع البلدان المعنية على التمكين من الوصول إلى الجماعات المسلحة من غير الدول. ونرى أيضا أن ثمة جدوى في قيام الجهات الفاعلة من غير الدول بالتوقيع على صك الالتزام بحماية الأطفال من أثر التراع المسلح، ونشيد بجهود الذين فعلوا ذلك بالفعل.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية إعادة تأهيل الأطفال. ما فتئت سلوفينيا تؤيد مختلف المبادرات المتخذة في هذا الصدد. في الآونة الأخيرة، قمنا بدعم مشروع إقليمي ثنائي لتقليل من حالة الضعف التي تكتنف اللاجئين السوريين، ولا سيما الأطفال واليافعين منهم، ومن تقليص الآثار السلبية للألغام وغيرها من مخلفات الحرب. إن ذلك المشروع المعنون "لنا الغد" يضطلع به الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري في الأردن ولبنان. يوفر المشروع أيضا الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم للأطفال السوريين لمساعدتهم في التغلب على الصدمات النفسية، وتحسين الرفاه النفسي وإرساء المزيد من الأسس المتينة للمستقبل.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه، منذ صدور تقرير ماشيل الرائد قبل ٢٠ عاما تقريبا (انظر A/51/306)، واعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة منذ ١٥ عاما واتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) قبل ١٠ سنوات، أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في تخفيف أثر التراع المسلح على الأطفال. ويجب أن نواصل تلك الجهود، إذ نواجه أيضا تحديات جديدة فيما يتعلق بموضوع الأطفال في التراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة. كما أرحب بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، بيننا اليوم وبممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجتمع المدني.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الفظائع التي تُرتكب ضد الأطفال تشكل إهانة لإنسانيتنا المشتركة. إنها تحرم الأطفال من حقهم في المستقبل، وتترتب عليها عواقب وخيمة على المدى الطويل للضحايا ولمجتمعاتهم على حد سواء. وقد شهدت النزاعات الأخيرة ارتكاب اعتداءات لا يمكن تصورها ضد الأطفال. وشعرنا بالفزع إزاء عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. ونشير بصورة خاصة إلى اختطاف جماعة بوكو حرام لـ ٢٧٦ تلميذة في نيجيريا في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ واختطاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لـ ١٥٣ من الفتيان الأكراد من عين العرب في سوريا في أيار/مايو ٢٠١٤؛ وهجوم حركة طالبان على مدرسة في بيشاور والذي قُتل فيه ١٣٢ طفلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ واختطاف داعش لمئات الأطفال الإيزيدين في غرب العراق في تموز/يوليه ٢٠١٤.

وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين دون تأخير. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى جعل اختطاف الأطفال معيارا يترتب عليه إدراج الجهة الضالعة في ارتكابه في مرفقات جميع تقارير الأمين العام ذات الصلة.

(تكلم بالفرنسية)

وتكتسي حماية الأطفال من العنف بجميع أشكاله، وفي جميع السياقات، أهمية بالغة. ويجب أن تكون المدارس مكاناً آمنا حيث يمكن للأطفال التعلم. إن التعليم أداة فعالة للحد من تعرضهم للخطر. ونحن نشهد تزايد استخدام المدارس كدروع وأماكن احتباء للمقاتلين، ومن ثم يُزج بالأطفال إلى خط المواجهة. وتدين كندا بشدة الاستهداف غير المشروع لمرافق التعليم. وندعو جميع الأطراف المتحاربة في النزاع المسلح إلى الامتناع عن استخدام المدارس كقواعد أو ثكنات أو مخابئ للأسلحة أو مراكز احتجاز.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء سلامة الفتيات في حالات النزاع المسلح، حيث يواجهن مخاطر خاصة واعتداءات معينة. فكثيرا ما يصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي. ويُستخدمن كرقيق، بما في ذلك كرقيق جنسي وتواجهن انتهاكات مثل الزواج في مرحلة طفولتهن والزواج المبكر والقسري. ولذلك، ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص ومكرس لحماية الفتيات.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي سياق سعينا إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بالاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، يجب ألا نغفل عن الضحايا أنفسهم. وتشكل فعالية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال أمرا بالغ الأهمية. والتقارير الأخيرة التي تفيد بتلقين الجهات الفاعلة من غير الدول أفكارها للأطفال تبعث على القلق الشديد، ومن الضروري أن تتلقى البرامج المجتمعية موارد وتمويلا بشكل كاف ومستمر وفي التوقيت المناسب. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لضمان نجاح إعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

وبالمثل، يجب أيضا القيام بالمزيد لمساعدة الفتيات اللائي نجين من أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ويجب أن نساعدهن على التعافي وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن، حتى لا تتضاعف صدماتهن بوصمهن اجتماعيا. وفي سياق القيام بذلك، يجب ألا نحصر الناجيات منهن بشكل غير مقصود في دور الضحايا. وبدلاً من ذلك، يجب أن نساعدهن على أن يعشن حياتهن كأعضاء نشطين ومُمكّنين في مجتمعاتهن.

(تكلم بالفرنسية)

حينما يعاني الأطفال من هذه الانتهاكات التي لا توصف، تتمزق أسرهم ومجتمعاتهم. وإضافة إلى الوصم الاجتماعي الذي يمكن أن ينشأ في حالات العنف الجنسي، قد يضطر الأطفال أيضا إلى الاشتراك في أعمال العنف ضد أفراد أسرهم وجيرانهم. وينطوي هذا على مستوى جديد ومرعب من التعقيد أمام عملية إعادة الإدماج. وإذا كانت تنشئة طفل تتطلب جهدا مجتمعيا، فإن التعافي من الفظائع يتطلب أيضا جهدا مجتمعيا.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نشهد بشكل متزايد اتجاها لسعي الجهات الفاعلة من غير الدول إلى تجنيد الأطفال عبر الحدود. وإذ نشير إلى القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون لمنع عمليات تغذية نزعة التطرف لدى الأطفال وتجنيدهم وتجهيزهم ونقلهم عبر الحدود للانضمام إلى تلك الجماعات.

وندعو تلك الجهات المسلحة من غير الدول المدرجة في مرفق أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339)، إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل تلتزم فيها بوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في عمليات التفاوض والمساعدة في تنفيذ خطط العمل مع ١٢ من الجماعات المسلحة من غير الدول في السنوات الأخيرة.

(تكلم بالفرنسية)

وهناك أيضا دور لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على استخدام ما لديها من نفوذ، بما في ذلك من خلال الحوار، وإنفاذ القانون والوسائل الاقتصادية، للضغط على الجهات الفاعلة من غير الدول للوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا ملتزمة بضمان حماية حقوق الطفل. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل مكافحة الفظائع التي لا توصف التي تهدد سلامة وكرامة وحياة الفتيات والفتيان في حالات النزاع المسلح في أماكن مثل العراق وسوريا والعديد من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة عبر إقليمية تتألف من الأردن، أيرلندا، بنما، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كوستاريكا، مالي، النرويج، اليونان، وبلدي النمسا، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب. وشبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية مؤلفة من الدول التي تدعو إلى اتباع نهج كلي يركز على البشر إزاء الأمن البشري، يُكمل الفهم التقليدي بدرجة أكبر للأمن القومي والدولي.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو موضوع له أولوية منذ زمن بعيد بالنسبة للشبكة. ونرحب بالتركيز الخاص للمناقشة اليوم، نظراً لأن الأغلبية الساحقة من الأطراف المدرجة في التقرير السنوي الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339) هي من الجماعات المسلحة من غير الدول.

وبغية كفالة تقديم مرتكبي تلك الأعمال - بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول والقوات المسلحة الوطنية وحفظة السلام الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال - للعدالة، نحتاج إلى اتخاذ تدابير ملموسة. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب وإجراء التحقيقات وملاحقة ومعاقبة جميع الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد

الأطفال. وبصفة خاصة، لا يزال الفتيان والفتيات يتضررون من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة. ولنظم العدالة الوطنية والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والمحكمة الجنائية الدولية دور هام في هذا الصدد. وتشدد الشبكة على أن وجود ضابطات شرطة محلية وحفظة سلام من النساء يمكن أن يشجع الضحايا على التقدم للإبلاغ عن تلك الجرائم.

ولا بد من تيسير توقيع خطط العمل، وبذل جهود من أجل تنفيذها. ويجب أن يزيد عدد خطط العمل الموقعة مع الجماعات المسلحة من غير الدول. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن تتعاون الأمم المتحدة والحكومات المعنية تعاونا وثيقا. وعلاوة على ذلك، لا بد من إدماج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في محادثات واتفاقات السلام.

وينبغي أن يتسنى لكل طفل الحصول على التعليم، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح. وفي ذلك السياق، تعيد الشبكة التأكيد على أهمية القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤). وأثبتت الأحداث الأخيرة حسن توقيت التركيز على حماية المدارس من الهجمات وتجنب استخدامها في الأغراض العسكرية. وترحب الشبكة بمشروع مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وبالجهود الرامية إلى نشرها وتعزيز تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً مع الاهتمام بالمشاورات الجارية حول ما يسمى ''إعلان المدارس الآمنة'' لتوفير إطار أوسع نطاقاً للمبادئ التوجيهية.

وتدعو شبكة الأمن البشري إلى إدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في ولايات بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتلقى الجنود وأفراد الشرطة والمدنيون الذين يشاركون في بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة وغيرها تدريباً في مجال حماية الطفل وحقوق الطفل. وتشجع الشبكة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على العمل معاً من أجل زيادة بناء هذه القدرة.

يمكن أن يكون الرصد على أرض الواقع والإبلاغ الدقيق في أوانه أمراً حاسماً لضمان أن يخضع الجناة للمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمكن لحفظة السلام أن يسهموا إسهاماً كبيراً من خلال تطبيق آليات الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً للقرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، في الحالات التي تكون فيها أطراف الصراع قد أدرجت في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

وتدين الشبكة عمليات اختطاف الأطفال الجماعية المقلقة للغاية. إن الفتيات بوجه خاص معرضات لخطر الاختطاف والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة للأغراض الجنسية والزواج القسري. وعلاوة على ذلك، تدين الشبكة بشدة تجنيد الأطفال على يد القوات المسلحة، وتدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال المجندين والأطفال المتضررين من الحرب، وتكرر التزامها تجاه حملة الأمم المتحدة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقت قبل عام مضى. وعلاوة على ذلك، فإن الشبكة تشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ونثني كذلك على عمل فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسه ماليزيا. ونشجع الفريق العامل، في العام الذي تحلّ فيه الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، على الاستفادة الكاملة من مجموعة أدواته في سبيل المضي قدماً بجدول الأعمال من نواح عديدة. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية لتنفيذها الولاية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وضمان آلية رصد وإبلاغ فعالة وشاملة.

وأخيراً، فإن شبكة الأمن البشري تتطلع إلى المناقشة المفتوحة التالية المكرسة للأطفال والنزاع المسلح، في حزيران/يونيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلّم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي ترحيباً حاراً بتركيز هذه المناقشة على الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. ونقدر على نحو خاص تعليقات الذين اقترحوا تدابير ملموسة ترمي إلى إحراز تقدم بشأن المسألة.

وفي هذا الصدد، أود أن أضيف ثلاث نقاط من منظور وفد بلدي. وتتعلق النقطة الأولى بعمليات الاختطاف. إن عمليات الاختطاف الجماعية للأطفال باتت متكررة الحدوث أكثر من أي وقت مضى. وقد شهدنا حالات مروعة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك ما قام به تنظيم بوكو حرام في نيجيريا، وداعش في سوريا والعراق. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بالاختطاف واحداً من أسباب إدراج أطراف الصراع في قائمة مرفقات تقارير الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي الواقع، نعتقد أن هذا الإجراءتأخر.

ثانياً، نؤيد جهود الممثلة الخاصة للأمين العام للتفاوض على خطط عمل بشكل مباشر مع جهات فاعلة مسلحة من غير الدول والمساعدة في تنفيذها. ونعتقد أن المشاركة المباشرة من هذا القبيل أمر بالغ الأهمية. في هذه القاعة، غالباً ما ندعو أطراف الصراع إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وندعو الجماعات المتمردة إلى عدم استخدام المدارس لأغراض الأنشطة العسكرية. ولكننا نعلم جميعاً، بطبيعة الحال، أنهم لا يستمعون إلى البث الشبكي لهذا الحدث أو يقرؤون النشرة الصحفية في اليوم التالي. ومن دون المشاركة المباشرة مع تلك الجهات الفاعلة، فإن العديد من الجهود التي نضطلع بها ستكون بلا معنى. ولذلك، نحث الحكومات المعنية على تقديم الدعم الكامل لهذه المشاركة. كما أننا ممتنون للغاية من المشاركة المباشرة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، والتي غالباً ما تنتهج طريقة مختلفة في الوصول إلى هذه الجماعات، وهذا أمر يكتسي أهمية حاسمة من وجهة نظرنا.

تشدد النقطة الثالثة على أهمية دور آليات العدالة في ردع الانتهاكات ضد الأطفال؛ وهناك جانبان لهذه القضية.

الأول هو أنه يجب أن نجعل مرتكبي هذه الأفعال يدركون أن أفعالهم غير قانونية. وهذا ليس دائماً أمراً بديهياً، كما هي حالة تجنيد الأطفال الجنود. وفي مثال جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثّق المركز الدولي للعدالة الانتقالية الأثر التعليمي لمحاكمة المحكمة الجنائية الدولية ضد توماس لوبانغا على غيره من المتمردين في الميدان.

ثانياً، يجب أن يدرك مرتكبو هذه الأعمال أنه يمكن ملاحقتهم قضائياً. يتطلب ذلك إما نظاماً قضائياً وطنياً فاعلاً أو الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وقد تكون الإحالة من مجلس الأمن ضرورية في بعض الأحيان لإقامة الولاية القضائية. وعلاوة على ذلك، يمكن للدول الثالثة وينبغي لها ممارسة الولاية القضائية، إما على أساس جنسية الجاني، الأمر الذي يزداد أهمية مع سفر أعداد متزايدة من المقاتلين إلى مناطق الصراع، وذلك على أساس الولاية القضائية العالمية، الراسخة فيما يتعلق بجرائم الحرب.

وأود على وجه الخصوص التأكيد على الأثر الرادع للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يتزايد توثيقه. وإنه لمن دواعي سرور ليختنشتاين مشاركتها في استضافة حدث في الآونة الأخيرة في معهد السلام الدولي، حيث تمّ تقديم دراسة اضطلعت بها جامعتا هارفارد وتكساس إيه أند إم. وكانت النتيجة الرئيسية للدراسة أن المحكمة الجنائية الدولية تستطيع فعلاً، في ظروف معينة، منع الجرائم وتؤثر على الناس في الميدان.

وهي تقوم بذلك من خلال المقاضاة الرادعة، فتبعث بإشارة لمرتكبي الجرائم بأنهم يمكن أن يكونوا عرضة للاتهام والمحاكمة والأحكام بالسجن، وكذلك من خلال الردع الاجتماعي.

وهناك عواقب مباشرة وأخرى خارجة عن نطاق القانون تترتّب على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى أن تنبذ المجتمعات المحلية الجناة والجناة المحتملين، أو تعرضهم للجزاءات والتدابير الأخرى غير الرسمية. وفي المثال المذكور في جمهورية أفريقيا الوسطى، أخبر قادة المتمردين باحثي منظمة هيومن رايتس ووتش بأنهم لا يرغبون أن ينتهي بهم الأمر أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما أنهم عرضوا تسريح الجنود الأطفال. وقد تم، في الواقع، تسريح الأطفال.

وخلاصة القول إننا نعتقد أن آليات العدالة يمكن أن تكون حليفاً رائعاً لمجلس الأمن في كفاحه من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وندعو مجلس الأمن إلى استخدام تلك الأداة الهامة على نحو أفضل وأكثر اتساقاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الدولة المراقبة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأشكر أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية، والآخرين على إحاطاتهم الإعلامية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة التي تدعم الأطفال الفلسطينيين، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وفيما ينظر مجلس الأمن في حالة الأطفال في النزاعات المسلحة في أنحاء العالم، فإننا نناشد المجلس أن لا ينسى الأطفال الفلسطينيين، الذين يعانون من المشقة المفرطة، وأعمال العدوان المروعة والقمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بسبب الاحتلال الإسرائيلي واستمرار هذا الصراع على مدى ٧٠ سنة تقريباً. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم بانتهاك خطير ومستمر للقانون الدولي، بما في ذلك، في جملة أمور، اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية حقوق الطفل، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. لا شك في أن إسرائيل تفي بصورة منهجية بثلاثة معايير من أصل ستة مستخدمة لتقييم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

الأول، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تنخرط في نمط من قتل الأطفال وتشويههم. وتزعم السلطة القائمة بالاحتلال باستخفاف أن ضرباتها العسكرية تجري ”بطريقة دقيقة وجراحية“، ولكن في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الصيف الماضي قُتل ما لا يقل عن ٥٤٠ طفلاً فلسطينياً، وهم يشكلون ٢٠ في المائة من الخسائر في أرواح المدنيين. وأصيب آلاف من الأطفال وصاروا معاقين. وهذه الجرائم لم تكن حادثة منفردة. فاعتداءات إسرائيل السابقة على غزة المحتلة تسببت في نسبة عالية من الإصابات بين الأطفال، بالإضافة إلى الهجمات المتواصلة على الأطفال في الضفة الغربية المحتلة على يد قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين، مع إصابة ما يقرب من ١ ٢٠٠ منهم في سنة ٢٠١٤ وحدها.

ثانياً، تتعمد السلطة القائمة بالاحتلال استهداف المدارس والمستشفيات. خلال الحرب على غزة، تلقت حكومة الإسرائيلية مراراً وتكراراً المواقع الدقيقة للمستشفيات والمراكز الطبية والمدارس، بما في ذلك تلك التي كانت تدرك تماماً أن الأسر تحتمي فيها.

ومع ذلك فإن السلطة القائمة بالاحتلال هاجمت ودمرت ٢٧٩ مدرسة و ٧٥ مستشفى ومركزا صحيا، بالإضافة إلى استهداف وتدمير الآلاف من منازل المدنيين.

وبحددا، هذه الهجمات لم تحصل لمرة واحدة فقط، لأن السلطة القائمة بالاحتلال دمرت بشكل منهجي منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد الآلاف تلو الآلاف من العائلات بشكل قسري وترك الأطفال في حالة من انعدام الأمن الدائم والصدمات النفسية.

ثالثا، تمنع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحتل بأكمله، مما يعرض رفاه الأطفال الفلسطينيين وبقاءهم للخطر. وقد أخضعت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧، أكثر من ١,٨ مليون مدني في غزة إلى حصار لاأخلاقي وغير قانوني. وقد ترك هذا الوضع غزة مدمرة وجعلها تعتمد على المساعدات، وأدى إلى تدمير اقتصادها وبنيتها التحتية بشكل كامل، بما في ذلك شبكات المياه، حيث إن ٩٠ في المائة من شبكات المياه غير صالحة للبشر. وبهذا المعدل، وبدون رفع الحصار الإسرائيلي أو تقديم المساعدة في النطاق والحجم المطلوبين، فإن إعادة الإعمار في غزة ستستغرق أكثر من ١٠٠عام، وهي حالة يرثى لها وتتعارض مع القانون الإنساني الدولي. والأطفال – أي ٥٢ في المائة من السكان – هم الذين يعانون وبشكل مجحف.

والسياسات الإسرائيلية – المعتمدة على أعلى المستويات – ليست اعتداءات جسيمة ضد الأطفال فحسب، ولكنها أيضا انتهاكات منتظمة للقانون الدولي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. إن القمع الإسرائيلي المتعمد للأطفال الفلسطينيين ليس له حدود؛ ولا يمضي يوم واحد حيث لا تنتهك فيه حقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن ألفت الانتباه إلى الممارسات الإسرائيلية المتمثلة باعتقال الأطفال الفلسطينيين الذين تبلغ أعمار بعضهم ثمانية أعوام. إن المحكمة العسكرية الإسرائيلية هي المحكمة العسكرية الأولى والوحيدة في العالم المخصصة لمحاكمة الأحداث، ومنذ عام ٢٠٠٠، قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال ومقاضاة نحو ١٠ ٠٠٠ طفل فيها. كما أن أعدادهم تتزايد. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، زادت اعتقالات الأطفال بنسبة ٨٧ في المائة. وعند الاعتقال، يتم عصب عيون هؤلاء الأطفال وتفتيشهم مع التجريد من الملابس ويتعرضون للإيذاء اللفظي والبدني والحبس الإنفرادي الذي يسبب لهم الصدمات. إنهم يعانون من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي تصل إلى حد التعذيب.

إن سياسة العقاب الجماعي الذي تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال وإساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين هي أيضا مصدر للصدمة والمعاناة المستمرة. وفي غزة وحدها، بعد ستة أشهر من الهجوم الاسرائيلي الأخير، لا يزال الأطفال الفلسطينيون يعانون من الجوع والخوف والحرمان والعزلة. وأن ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ طفل في غزة هم في حاجة ماسة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. ونحن نثني على وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف والأونروا، على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى هؤلاء الأطفال المحتاجين.

من الواضح أن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الأطفال هي عرض من أعراض مشكلة أوسع نطاقا – وهي الانعدام التام للمساءلة. وما زلنا نكرر أن عدم استعداد المجتمع الدولي لفرض القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل يزيد من الخروج عن القانون ومن ثقافة الإفلات من العقاب لدى قوات الاحتلال. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لاتخاذ ثلاث خطوات فورية لإنهاء هذه الدوامة من الإفلات من العقاب ولحماية الأطفال الفلسطينيين.

أولا، ندعو الأمين العام إلى إضافة قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى قائمة الأمم المتحدة العالمية للأطراف التي دأبت على ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذه الدعوة. والأدلة على ذلك وفيرة. ويجب أن تقّيم المعايير بشكل موضوعي. وسوف

يؤدي أي تقييم من هذا القبيل إلى استنتاج أن قوات الاحتلال الإسرائيلية يجب إدراجها في تلك القائمة. وعدم القيام بذلك يعني تسييس الآلية، الأمر الذي يقوض مصداقيتها، وإذا قوضت مصداقية الآلية في حالة واحدة فهي تقويض لجميع الحالات.

ثانيا، ينبغي على المجتمع الدولي أن يطالب بالإفراج الفوري والدائم عن جميع الأطفال الفلسطينيين من المعتقلات الإسرائيلية. فلا يمكن تبرير احتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم.

وأخيراً، يجب أن تتدفق المساعدات إلى غزة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما يلزم لضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك عن طريق رفع الحصار غير المشروع. وهذا الأمر لا بد منه من أجل تحقيق تغييرا حقيقيا في الحالة المأساوية للأطفال الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ولا يمكن فصل محنة الأطفال الفلسطينيين عن السياق السياسي الأوسع نطاقا. ودولة فلسطين المستقلة، حيث يمكن أن يعيش الشعب الفلسطيني في حرية وكرامة، هي وحدها التي ستعمل على التخفيف المستمر للأعباء وتحقق السلام والأمن الدائمين لأطفالنا. والقيادة الفلسطينية لا تزال ملتزمة بالحل القائم على وجود الدولتين. ومع ذلك، فقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بوضوح معارضته المعروفة من خلال الأقوال والأفعال. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي ممارسة الضغط اللازم لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وحمل الجانب الإسرائيلي على الامتثال للقانون الدولي. وفي غضون ذلك، ستواصل القيادة الفلسطينية العمل على السعي لتحقيق المساءلة من أجل الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال، من خلال كل الوسائل المشروعة المتاحة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم مناقشة اليوم وجميع مقدمي الإحاطات على البيانات التي أدلوا بها في وقت سابق. وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشير إلى بعض الأرقام: مليونان و ٦ ملايين و ٣٠٠ مليون وبليون. هذه أرقام لا تصدق. وقد يتساءل المرء ما علاقة هذه الأرقام مع مناقشة اليوم. واستنادا إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لقي ما لا يقل عن مليوني طفل حتفهم في العقد الماضي جراء الحروب. واستهدف العديد بصفتهم غير محاربين أو قتلوا في العمليات الحربية بصفتهم جنودا. ونحو ٦ ملايين أصبحوا من المعوقين أو مصابين بجروح بليغة، وعدد أكبر بكثير يعانون من الأمراض وسوء التغذية أو العنف الجنسي. وأعلنت إدارة المساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية أن المناطق المتضررة من النزاع تشكل موطنا لبليون طفل، من بينهم ٣٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة.

في العقود الأخيرة، ازدادت نسبة الإصابات في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة بشكل هائل، وتشير التقديرات إلى أكثر من ٩٠ في المائة. حوالي نصف هؤلاء الضحايا هم من الأطفال. ونحن نشارك مجلس الأمن في إدانته الشديدة لاستمرار العنف ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وقد شهدنا منذ عام ٢٠٠٩، سلسلة مؤسفة من العنف وإيذاء الأطفال. إن الوقف الفوري للأعمال العدائية ولانتهاكات جماعة بوكو حرام، التي انتشرت الآن بصورة مروعة خارج نيجيريا وتؤثر بأسلوب وحشي على بلدان الجوار تشاد والكاميرون والنيجر، يعتبر ضرورة قصوى إلى جانب الإفراج غير المشروط عن جميع المختطفين المدنيين والأطفال، بمن فيهم ٢٧٦ تلميذة اختطفن في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

نحن نستمع إلى بيانات بشأن الأطفال الذين يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف والاعتداء الجنسي والاستخدام من جانب القوات المسلحة. ويفتقر ضحايا هذه الجرائم إلى المساعدة الكافية، وفي معظم الحالات، يبقى مرتكبوها دون عقاب. وقد تم تجاوز العديد من الخطوط الحمراء. ولا توجد كلمات لوصف معاناة هؤلاء الأطفال. في الواقع، الكلمات ليست ضرورية؛ يجب اتخاذ إجراءات. وفي هذا الصدد، فإن دور المحكمة الجنائية الدولية أمر لا غنى عنه، وينبغي على الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مواصلة بحث السبل الكفيلة بمساعدة المحكمة على الوفاء بولايتها. والمساءلة عنصر حاسم، وعلينا إيجاد الطرق من أجل الإفادة بشكل أفضل من الآليات المصممة لإنفاذها.

ولكن هناك سؤال واحد يزعجني كثيرا. لماذا يتأثر الشباب بالتطرف وينجذبون إليه؟ فنحن نرى العديد من الشباب الذين يتحولون إلى التعاطف مع الحركات المتطرفة بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية. ما هو الخطأ الذي نقوم به؟

ربما ما يلزمنا التركيز عليه من مجالات عندما نتكلم عن مستقبل أفضل للأطفال الذين ينجون من التزاع المسلح هي المنازل الآمنة والسلامة والتعليم وآفاق العيش في مجتمع مستقر

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، في التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، يتم التركيز بشكل خاص على الهجمات على المدارس والمستشفيات. فالمدارس والمستشفيات ينبغي أن توفر ملاذات آمنة، لا أن تكون أهدافاً في ذاتها.

والتعليم هو كلمة رئيسية أخرى. في ”الأهداف الإنمائية للألفية“، حدد المجتمع العالمي عام ٢٠١٥ موعدا نهائيا عام لتعميم التعليم الابتدائي والقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. ولكن علينا أن نحقق أفضل من ذلك بكثير.

أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أنه سيكون هناك ضوء في نهاية النفق. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أطلقت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بالاشتراك مع اليونيسيف مبادرة ”أطفال، لا جنود“ بهدف وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية في التزاعات بحلول عام ٢٠١٦. وكما توقعت الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي، شهدت السنة الأولى لتلك الحملة تقدما مطرداً. فقد تلقت الحملة تأييدا واسعاً وحققت نتائج أحدثت تغييرا ملموسا في حياة الأطفال. وتشيد سلوفاكيا بها وتدعمها دعما كاملا.

ومع ذلك، فقد أظهرت السنة الأولى للحملة أيضا أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل. والمجتمع الدولي ملزم أيضا بمساعدة الدول المتضررة في إعادة تأسيس جل نظمها المؤسسية، غير أن الاهم القيام بالتحديث والإصلاح حتى يشعر جميع المواطنين بالأمن والحرية وبمستقبل واعد. ويجب التركيز على إعادة بناء المجتمعات وتحولها الكاملين، بما في ذلك إجراء إصلاح مفاهيمي جذري وحقيقي لقواتها المسلحة، وهيئات إنفاذ القانون وقطاع الأمن برمته. إن العنف ضد أي طفل اليوم سيؤثر تأثيراً سلبياً وغير قابل للعلاج على جيلين قادمين على الأقل. وينبغي لنا ويلزمنا أن نتخذ إجراءات لتجنب هذا المصير لأطفالنا وأحفادنا وأحفاد أولادنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيدة بونسي (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لنا لتبادل مقترحات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها منع الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول ضد الأطفال والتصدي لها، لا سيما فيما يتعلق بعمليات السلام.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن حكومة الفلبين قد أكملت مفاوضات السلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير،ووقعت في آذار/مارس ٢٠١٤، الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو. وفي وقت لاحق، كلفت لجنة انتقالية، تتألف من ممثلين عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير والحكومة، وتقودها الجبهة، بإعداد مشروع قانون أساسي لبانغسامورو، قصد منه أن يكون الإطار القانوني، والقانون السائد لكيان وإقليم بانغسامورو الجديد. ومشروع القانون هذا الآن قيد النظر في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في بلدنا.

وإذ يسلم هذا القانون الأساسي بأن رفاه الأطفال جزء لا يتجزأ من أي عملية سلام، فإنه يلزم حكومة بانغسامورو بصون وحماية الحقوق الأساسية للأطفال ووضع برامج تنمية خاصة وقوانين لصغار السن ببانغسامورو. وينص كذلك على وجوب حماية الأطفال، لا سيما اليتامى صغار السن، من الانتهاكات أو الاستغلال أو التمييز.

وفي تفاوضنا مع الجبهة، كان النهج الذي اتبعناه على الدوام يستند إلى الثقة وحسن النية والاعتراف بوجود المظالم المشروعة. استند هذا النهج بالضرورة إلى اتباع نهج شامل يسعي نحو التوصل إلى ليس تسوية سياسية فحسب، بل كذلك برنامج شامل للرعاية الاجتماعية – ساجاهاترا بانغسامورو – يشمل الصحة والتعليم وسبل كسب الرزق، وخطة تنمية اقتصادية، وكلاهما يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح. وقد مكننا هذا النهج من بناء الثقة، وهو أمر ضروري لتتمكن الجبهة من اكمال خطة العمل مع الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ للقضاء على تجنيد واستخدام الأطفال، ومن الاتفاق على تمديده في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ولا يزالون يواصلون تنفيذ خطة العمل تنفيذا فعالاً، حيث أشادت اليونيسيف في الفلبين بالجبهة لالتزامها بمعالجة هذه المسألة. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، خضعت القيادات العسكرية للجبهة وقواقما لسلسلة من دورات التوجيه بشأن أدوار قيادة الجبهة العسكرية وضباط صفها وجنودها في مجال منع ومعالجة تجنيد واستخدام الأطفال، والجزاءات في حال عدم الإلتزام ومفهوم حماية الأطفال، بما في ذلك تعريف الطفل في إطار القانون الدولي، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، علاوة على الأطر القانونية المتعلقة بحماية الأطفال. والتزم قادة الجبهة وقياداقما الميدانية في نهاية هذه الدورات، علنا بضمان ألا يرتبط الاطفال بأي من وحداقم وأنه إذا كانت هناك مثل هذه الحالات فإنه سيتم فصل الأطفال عن هيكل القيادة. ووفقا لليونيسيف، تلقى هذا التدريب ١٥١ ٤ من عناصر قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة من ٢٦ قاعدة قيادة وأربع جبهات.

وإليكم فيما يلى النقاط المستخلصة من تجربتنا. يجب أن تتضمن محادثات السلام والمفاوضات حماية الأطفال وتوفير أطر مستقبلهم منذ الوهلة الأولى. وبذات القدر من الأهمية يجب أن تكون هناك إرادة سياسية وثقة من جانب الحكومة والجماعات المسلحة من غير الدول على لتتحقق العملية. وبالمثل، يجب أن تكمل العمليات العسكرية عملية السلام عن طريق كفالة مواصلة التدريب على حقوق الإنسان – لا سيما بشأن حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك عدم استخدام المرافق التعليمية – وتضمين ذلك في استراتيجياقما التنفيذية وخططها. وهذا يشجع على اتخاذ إجراءات مماثلة من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول الملتزمة.

ويتوازي مع هذا، الحاجة إلى تعزيز وتوضيح الإطار القانوني الوطني لحماية الأطفال. ونحن أصلا لدينا قانون في هذا الصدد – وهو قانون الجمهورية ٧٦١٠، المعروف أيضا بالقانون الخاص لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والتمييز – قانون يعتبر الأطفال على أنهم مناطق سلام لا ينبغي تجنيدهم كأفراد في القوات المسلحة أو وحداقما المدنية

أو استخدامهم كمقاتلين أو حاملي رسائل أو جواسيس. ولضمان تنفيذ واضح أصدر رئيس بلدنا الأمر التنفيذي ١٣٨ منشئاً بموجبه نظاماً للرصد والإبلاغ والاستجابة يتألف من مدنيين وعسكريين وقوات شرطة، يجتمع بانتظام للتحقق من التقارير عن الأطفال الذين يزعم أنهم مقاتلين أو حاملي رسائل أو أدلة أو جواسيس أو عاملين في المجال الطبي أو طهاة أو يقومون بأداء أي مهام غير قتالية.

وفيما بعد، وقعت هذه الوكالات مذكرة تفاهم تنص على تطوير خطة عمل واتصالات مشتركة بين الوكالات بشأن منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتصدي لها؛ وإدماج حقوق الأطفال في حالات التراع المسلح في مفاوضات السلام وغيرها من برامج بناء السلام والعمليات؛ وتطوير مجموعة خدمات، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة، للأطفال المتأثرين بحالات التراع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مشروع قانون أمام مجلس الشيوخ بشأن الحماية الخاصة للأطفال في حالات التراع المسلح، والمعاقبة على الانتهاكات في هذا الصدد.

وللشركاء الإقليميين والدوليين أيضا دور فعال في رصد الامتثال من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول لالتزاماتها بموجب عمليات السلام وخطط العمل. إن مجرد وجودهم يمكن أن يبني الثقة والقدرات، غير أن من المهم أن يعملوا في تنسيق وثيق مع الحكومة وبموافقتها حتى يمكنهم معا تحديد وتنفيذ البرامج المحددة والظرفية، بما في ذلك القدرات ومعايير بناء الثقة.

ولعل مجلس الأمن يرغب أيضا في أن يدرس بتركيز أكبر التشجيع الذي يتأتى من الرفع من القوائم. ومن ناحية أخرى، نحن نعلم أيضا أنه لا تشاركنا كل الجماعات المسلحة من غير الدول قيمنا أو منفتحة على خطط عملنا. وقد شهدنا ظهور الجماعات المتطرفة التي لا تسعى إلى الشرعية من خلال النظام الدولي بل تسعى إلى القضاء عليه عوضا عن ذلك. وفي هذه الحالات، يجب أن تركز الجهود على المساءلة والجزاءات، بما في ذلك آليات العدالة. ولذلك، فنحن بحاجة قوية إلى قوانين محلية قوية تجرم تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات المسلحة، فضلا عن إجراءات تتخذها المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيراً، يمكن استخدام التوثيق ليس فقط كأداة لنشر التجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول، بل وكذلك الإعلان عن التقدم الذي تحرزه. فمثل هذه التعزيزات الإيجابية قد ترفع من التكاليف المعيارية والسياسية عليها. وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون المعلومات المقدمة من الموقع الشبكي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح محدثة ومستكملة. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن المعلومات المتعلقة بالفلبين على الموقع الشبكي لا تزال تستند إلى تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2013/419) للعام ٢٠١٣. كما أنها لا تعكس حقيقة أن جبهة مورو الإسلامية للتحرير قد وقعت على تمديد لخطة العمل عام ٢٠٠٩، فضلا عن التقدم الذي أحرزته الجبهة منذ عام ٢٠١٣. مرة أخرى، فإن التعزيز الإيجابي قد يساعد في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم، فرنسا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمفتوحة التي تعقد في الوقت المناسب بشأن موضوع الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، في إطار بند جدول الأعمال، "الأطفال والتراع المسلح". كما أود أن أهنئكم بحرارة على إدارتكم الممتازة خلال رئاسة فرنسا لمجلس الأمن ودوركم الرئيسي في إعداد وتنفيذ الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس لبلدي، بوروندي. ولن أنسى المناقشة الموضوعية الساخنة والمفعمة بالحيوية التي

عقدت بإدارتكم عصر يوم ١٣ آذار/مارس خلال لقائكم بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في بوغمبورا. وخرجت ديمقراطيتنا من ذلك اللقاء وقد ازدادت حكمة.

وأود أن أشكركم على الورقة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق) بشأن الموضوع قيد النظر اليوم، والتي تفضلتم بتقديمها كمادة لمناقشتنا. وهي موجزة وتجمع بين حسن الصياغة والتوثيق والتوجيه. وأتقدم بخالص الشكر أيضا للأمين العام والمتكلمين الذين انضموا إلينا صباح اليوم في هذا النقاش المثير للاهتمام.

في كل عام، يُجنّد مئات الآلاف من الأطفال في شتى أنحاء العالم، ومعظمهم رغماً عن إرادته، في القوات المسلحة الحكومية أو في الجماعات المسلحة من غير الدول في فترات النزاع. وبالتالي، فإنهم يتعرضون للعنف كشهود له وضحايا مباشرين أو غير مباشرين. وأثر ذلك على رفاههم النفسي والبدني يرقى إلى حد انتهاك حقوق الطفل وحقوق الإنسان الأساسية، إضافة إلى التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلام والتنمية. كما يتعرض الأطفال على يد الجماعات المسلحة من غير الدول في كل يوم للقتل والتشويه، وفي بعض الحالات، للاعتداء الجنسي والاختطاف إلى جانب فصلهم عن أسرهم. وقد أصبح هذا المنحى المؤسف تكتيكاً جديداً تستخدمه الجماعات المسلحة دون وازع من ضمير. وهو أيضاً وسيلة لبث الخوف والرعب في قلوب الأبرياء، والسيطرة عليهم وإجبارهم على ترك منازلهم وأسرهم ليتحولوا إلى لاجئين في بلادهم.

ولن نكرر أكثر من اللازم أن الأطفال أصبحوا أكثر عرضة للتجنيد والاستغلال على يد الجماعات المسلحة، في الوقت الذي غدت النزاعات في شتى أنحاء العالم أكثر ضراوة وعنفاً وتواتراً. ولئن كان صحيحا أن حكومات العالم قد حققت تقدماً في الإقرار بأن الأطفال لا مكان لهم في جيوشها، إلا أن تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً لا يزال مشكلة كبيرة، خاصة بين الجماعات المسلحة من غير الدول، ويشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. يُجرح الأطفال ويشوهون ويروعون بسبب حروب لم يختاروها، ويُترك الأطفال وهم معوقون ومهمشون ومرفوضون بعد أن يصبحوا ضحايا للاغتصاب أو الزواج القسري. وبعد حرمانهم من حقوقهم الأساسية، لم تعد أمامهم فرصة للوصول إلى التعليم أو الملاعب أو الرعاية الصحية أو الإشراف النفسي، وهم يعانون من الود المفقود والصدمات الأخرى نتيجة فترة تجنيدهم القسري في الجماعات المسلحة المعدومة الضمير.

إن تجربة القتال يمكن أن يكون لها آثار جسدية ونفسية مدمرة وطويلة الأجل على الأطفال، بما في ذلك فقدان الأطراف، واحتمال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والاضطرابات العاطفية والانتقام أو الرفض من جانب الأسر والمجتمعات المحلية التي يرغب هؤلاء الشباب في العودة إليها. ولا تمثل تلك العواقب مشكلة كبيرة للمجتمعات المتأثرة بالحرب فحسب، بل إنها تقوض جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلام والنهوض بالانتعاش الدائم للمجتمع بعد النزاع.

ونرى أنه ينبغي إطلاق سراح جميع الأطفال الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة من دون تأخير. ولا يمكن انتظار عودة السلام حتى نقدم المساعدة للأطفال المحاصرين في أتون الحرب. وإن دقيقة إضافية واحدة في قبضة تلك الجماعات هي دهر بالنسبة لأولئك الأطفال. ولا بد لنا أن نؤكد أن القبول باستخدام الجنود الأطفال في النزاعات هو قبول بتدمير مستقبلنا، وعلينا أن نكافح من أجل إنقاذهم، ولو طفل واحد في كل مرة. يجب أن نعيدهم جميعاً، الواحد تلو الآخر. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الاستثمار في سبل تُبقي الأطفال بعيداً عن الخطوط الأمامية، خصوصاً من خلال التعليم ودعم اقتصاد البلاد، أمر بالغ الأهمية لمستقبلهم ولمجتمعاتهم.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المدارس والطلاب لا يزالون هدفاً للهجمات المتعمدة. وتتعرض المرافق التعليمية للنهب باستمرار أو تحول عن وظيفتها الأساسية من أجل استخدامها لأغراض عسكرية أو شبه عسكرية. وهذه الأفعال تحرم الأطفال والمجتمعات المحلية التي يمثلون لها المستقبل والأمل، من حق أساسي، هو الحق في التعليم. والجهل الناتج عن غياب التعليم يشجع التعصب ويديم دائرة الفقر، مما يساعد على تأجيج العنف الشديد.

ونود أن نسلط الضوء بالأخص على حالة الفتيات المرتبطات بشكل مباشر أو غير مباشر بالجماعات المسلحة من غير الدول. فالفتيات هن أكثر عرضة لتلك الجماعات من إخوانهن، وغالباً ما يُستهدفن تحديداً. بالتالي، فهن في حاجة إلى الاهتمام الخاص والحماية، بطبيعة الحال. وهن أكثر عرضة لخطر الاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي وانتهاكات أكثر تدميراً مثل الاسترقاق الجنسي والسخرة والزواج القسري أو المبكر. وهذه المآسي تؤرق المجتمع الدولي برمته، الأمر الذي يجعل هذا النقاش وثيق الصلة للغاية بالموضوع، ولكن استمرار الظاهرة يثير التساؤلات بشأن قدرة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على وضع حد لها. ولذلك، نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل بث الأمل في أطفالنا. وإليكم اقتراحاتنا. وأنا لا أدعي إعادة اختراع العجلة؛ فبعض هذه التدابير قائم بالفعل، إلا أن تعزيزها سيحدث الفرق في حمايتنا لأطفالنا.

أولاً، يجب أن نتأكد من أن إدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام قد أصبح واقعاً. تلك تدابير فعالة وناجحة، لا سيما إذا جرى ضم مستشارين لحماية الأطفال إلى تلك العمليات بصورة منتظمة. غير أن ذلك يجب أن يتسق تماماً مع سياسة حماية الطفل التي تنتهجها الجهة المختصة. ثانياً، فيما يتعلق بالمظالم التي يعاني منها الأطفال في سياق التراع المسلح، وخاصة فيما يختص بالتعليم، فإن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة من خلال بناء المدارس والمراكز الصحية ومراكز التدريب المتخصصة، يعد وسيلة وقائية ممتازة لحماية الأطفال من الانخراط في التراعات المسلحة أو استغلالهم فيها. ثالثاً، يجب أن تشمل عمليات التفاوض والوساطة أحكاماً معززة من أجل تأمين إطلاق سراح الجنود الأطفال من قبضة الجماعات المسلحة من غير الدول، مع التركيز بشكل خاص على تحرير الفتيات اللاتي يرتبطن بالجماعات المسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتوفير الدعم لهن بعد تحريرهن.

رابعاً، أود أن أشدد على الأهمية الحيوية للبعد الإقليمي. فالأطراف المعنية، المحلية والإقليمية ودون الإقليمية والقارية، في وضع يمكنها من القيام بدور رئيسي في ممارسة ضغط أكبر على الجماعات المسلحة من غير الدول من أجل وضع حد لسوء معاملة أطفالنا.

يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي هي قريبة جداً من المناطق المتضررة. كما أن بناء القدرات المحلية والإقليمية والقارية ضروري أيضاً في هذا الصدد. وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بعملية التسريح والجهود المبذولة على مستوى البلدان المعنية ومن المجتمع الدولي لإعادة تأهيل أو إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاهم الأصلية.

خامساً وأخيراً، يجب التذكير بأن الحماية والمساعدة المقدمة إلى الأطفال في حالات الصراع لا تزال غير كافية وموزعة بصورة سيئة. يتحمّل الشباب تبعات الحرب لأن الحكومات لم تولِ أهمية كافية لاحتياجاهم أو حقوقهم؛ وبالتالي فإن الموارد المخصصة لتسوية الأزمات الإنسانية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وربما لاحظ المشاركون في هذه الجلسة

أن الأطفال الذين يعيشون في سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى لا يحصلون على نفس النوع من المساعدة التي يحصل عليها الأطفال الذين يعيشون في كوسوفو أو في أوكرانيا. ويجب تصحيح هذا الوضع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الجميع هنا وشكر فرنسا على المبادرة بعقد هذه المناقشة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق) التي عممت لتوجيه مناقشاتنا. وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى وفد ماليزيا والسفير حسين حنيف على قيادة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأرحب أيضاً بإحاطة الأمين العام؛ وبوجود الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، وإحاطتها الإعلامية؛ وبنائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي كانت بليغة جداً هذا الصباح. كما ننوّه بحضور الممثلين رفيعي المستوى لليونيسيف. وأنا ممتنة أيضاً لوجود السيدة بودان والخبرات التي شاطرتنا إياها والتزام السيد نزيتا بمواصلة تعميق أنشطة التوعية في المجتمع العالمي الذي غالباً ما يكتنفه العنف.

ونشدد على التقدم المحرز في مجال المنع وفي تعزيز حقوق الطفل عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. ونؤيد بقوة ضرورة الاتفاق على تنفيذ التدابير الرامية لممارسة المزيد من الضغط على الدول والجهات من غير الدول التي تنتهك باستمرار حقوق الطفل.

وفي هذا السياق، تؤكد الأرجنتين من جديد الحاجة إلى مزيد من التنسيق والاتساق بين نظام حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ومختلف نظم الجزاءات، بما يمكننا من فرض جزاءات على المسؤولين عن أخطر الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وكذلك فيما بين مختلف الوكالات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الميدان في تنفيذ الخطط الرامية إلى حماية حقوق الأطفال.

وكما سمعنا من الجميع طوال هذه المناقشة، سيصادف هذا العام الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أيدت الأرجنتين اتخاذه بقوة، والتي كانت في ذلك الوقت عضواً غير دائم في مجلس الأمن. ماذا تعني هذه الذكرى السنوية العاشرة؟ هذا يعني أن علينا إعادة التفكير وإعادة تقييم التقدم المحرز وكذلك التحديات المقبلة. وبالتالي تؤيد الأرجنتين بقوة الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وقد كان هذا الالتزام واضحاً منذ أن أصبحت الأرجنتين واحدة من أولى البلدان التي صدّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. كما أنها شجعت بنشاط اتخاذ كل القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة.

ولكن يبدو لي أيضاً أن علينا أن نرى أين نحن كل على حدة بوصفنا دولاً من حيث منع انتهاك حقوق الأطفال والمراهقين. في بلدنا، لم نولد حكماء ولذا تعلمنا ونواصل التعلّم فيما يخصّ الديمقراطية؛ وكنا طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلّحة. وعلاوة على ذلك، مكنتنا الديمقراطية من جعل التجنيد في جيش بلدي طوعياً، في سن ١٨ سنة كحد أدنى.

ولا يمكن لبلدي تخيل أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ فما الذي يمكن أن يكون أفضل أشكال عمل الأطفال؟ إننا نقول لا لعمل الأطفال. ونحن بذلك لا نجعل من أنفسنا قدوة بل نقول إنه مهما كانت حالة النزاع المسلح، سواء كان عنفاً

من الدولة أو من غيرها، فيجب على أسس الديمقراطية أن تتضمّن الحقوق المعترف بها في ذلك المجتمع وأن تمتثل إليها السلطات وتحترمها.

ويجب أن تظل حماية الأطفال واحدة من أولوياتنا بصفتها محوراً لحقوق الإنسان. ولهذا السبب يجب أن نأخذها في الحسبان، كما نرى في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. هذا أمر أساسي، لكن علينا أيضاً أن نقوم بما هو أكثر من مجرّد إدخال المدافعين عن حقوق الأطفال والمراهقين في مختلف البعثات؛ بل علينا أيضاً أن نكفل إدماج هذه المسألة الشاملة لعدة قطاعات في جميع العناصر العسكرية والمدنية والشرطية للقوات والجهات الفاعلة التي تشارك في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة.

ويمكن تقديم دعم إضافي للسيدة زروقي واليونيسيف إذا انخرطنا جميعاً انخراطا كاملا في مسألة حقوق الطفل وما يعنيه هذا من حيث جميع المشاركين في عمليات حفظ السلام على أرض الواقع. وهذا هو السبب في أن من المهم أيضاً التأكيد على أهمية التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها من قبل كل دولة، بما في ذلك إنشاء وتنفيذ الإطار القانوني الذي يكفل بصورة فعالة أن الأطفال ليسوا جنوداً ولا يمكن تجنيدهم. ولذلك، فإن تسجيل المواليد أمر ذو قيمة كبيرة. ربما ما زال بعض الأطفال غير قادرين على الوصول إلى بعض البرامج لأن سنهم لم يكن معروفاً، وبالتالي فقد استخدموا كجنود أطفال.

ومن الأهمية بمكان أيضاً في إطار برامج التعويض وإعادة الإدماج أن يتم الاعتراف بالأطفال الذين كانوا ضحايا في حالات التراع المسلح على أنهم أصحاب حقوق لا أنهم بحاجة إلى الوصاية وحسب، الأمر الذي يمكن أن يحرمهم من الحرية. ويجب الإقرار بأنهم أصحاب حقوق وليسوا قاصرين وحسب.

ولذلك يجب تجنب أي جهود تدخّل مركّزة على الوصاية تُبذل في مجال إعادة إدماج الأطفال وكذلك أي جهود قد تجعلهم ضحايا بشكل أكبر. ونؤكد أيضاً على ضرورة إشراك مختلف الجهات الفاعلة في الدعوة إلى وضع حدّ لإشراك الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، بما في ذلك الناشطون في مجال حقوق الإنسان والمدرسون وممثلو المجتمع المدني وأفراد الأسرة والعاملون في القطاع الصحي والقادة الدينيون وقادة المجتمعات المحلية.

وعلينا أيضاً مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي هذا الصدد، نحن نعول على المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت آذار/مارس ٢٠١٢، كما قال السفير والممثل الدائم لفرنسا صباح هذا اليوم، أول حكم لها والذي خلصت فيه إلى أن توماس لوبانغا دييلو مذنب بجرم ارتكاب جرائم حرب وتجنيد الأطفال دون سن ١٥ عاما للمشاركة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدرك الأرجنتين بوضوح، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، الآثار المدمرة على الأطفال والمراهقين والمجتمع عندما يكون الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة. ولا نزال نشهد أطفالا في بعض البلدان التي تدور فيها صراعات مسلحة يجري التعامل معهم ليس كضحايا وإنما كمرتكبي جرائم. ويجب وضع حد لذلك. ويجب أن نساعد على وضع حد لذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بهذا التعليق. بينما كنت أصغي هذا الصباح بعناية فائقة، افتكرتُ رواية لويس كارول بعنوان النظر من خلال المرآة. تجرأت أليس وسألت الملكة، ”ما هي أفضل الأشياء التي تذكرينها ؟“ أجابت الملكة بعفوية، ”أوه، الأشياء التي تحدث في المستقبل“. كان رد الملكة طبيعيا. لماذا أقول هذا؟ الوقت على الدوام قصير جدا بالنسبة إلينا لممارسة الوقاية؛ وإنما هناك دائما وقت للبحث عن حلول عسكرية للصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئاسة الفرنسية على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا بشأن الأطفال والتراع المسلح، مع تركيز خاص على الأطفال الذي هم ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول.

(تكلم بالإنكليزية)

فيما نوشك على الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، من المؤسف للغاية أننا لا نزال نشهد تزايدا في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، مما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبينما نتكلم اليوم في مجلس الأمن، هناك آلاف الأطفال الذين تحاصرهم الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. والاستهداف المتعمد للمدارس من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، والاستخدام العسكري للمدارس، والأطفال الذين يجري استخدامهم لحمل الأجهزة المتفجرة أمور ليست سوى بعض من الحالات المأساوية. ونحن نرحب، في هذا الصدد، بمبادئ لوسينز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء الصراع المسلح، وهي المبادىء التي توفر توجيهات ملموسة وهامة للجماعات المسلحة التابعة للدول وغير الدول على حد سواء، بغية التقليل إلى أدنى حد من تأثير الاستخدام العسكري للمدارس أثناء الصراعات المسلحة، والتقليص من تعرضها للهجمات. ويجب علينا أن نتابع جميع حالات الصراع، ولا سيما في مجلس الأمن، لمنع شن الهجمات المحرّمة ضد المدارس والتلاميذ والمدرّسين أو التهديد بشنها، ومنع القيام بالاجراءات التي تعرقل إعمال حق الأطفال في الحصول على التعليم.

ونحن نلاحظ إحراز بعض النتائج المشجعة منذ أطلقت الأمم المتحدة في العام الماضي الحملة العالمية بعنوان ”أطفال، لا جنود“، بغية إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الأمنية الوطنية بنهاية عام ٢٠١٦. ومع ذلك، وعلى الرغم من تزايد الجهود الدولية لحظر تجنيد الأطفال كمقاتلين، لا تزال الجماعات المسلحة من غير الدول تشكل الغالبية الكبرى من مرتكبي هذه الجرائم. فالأطفال ذوو المستوى التعليمي المتدني غالبا ما يكونون الهدف الأسهل للجماعات المسلحة. وينبغي لتعزيز نظم التعليم في مناطق الصراعات المسلحة أن يشكل إحدى أولوياتنا القصوى.

والبنات بشكل خاص عرضة للتهديد المستمر بالعنف الجنسي وغيره من أشكال الانتهاكات في حالات الصراع. فغالبا ما يجري حرمانهن من حقوق التعليم، ويتعرضن للاغتصاب، ويجبرن على الزواج. والهجمات الوحشية التي شنتها جماعة بوكو حرام وداعش مؤخرا، بما في ذلك اختطاف البنات وبيعهن إلى مقاتلين إرهابيين، تشكل تحديا لنا جميعا، وتدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة. وينبغي أن نواصل إيلاء اهتمام محدد لحماية البنات لأنهن يتعرضن لخطر أكبر يتمثل في العنف الجنسي، والاستغلال الجنسي، والانتهاكات. ولن يتحقق السلام الطويل الأمد أبدا دون تزويد الأطفال بالوسائل والمهارات والتعليم، في سبيل إعادة بناء المجتمعات والمؤسسات التي مزقتها الصراعات المسلحة.

ولبعثات حفظ السلام دور هام تضطلع به في حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. لذلك، من الضروري أن تتلقى بعثات حفظ السلام التدريب اللازم والموارد المطلوبة بغرض الاضطلاع بهذه المهمة الحاسمة. وفي سياق عمليات حفظ السلام، نؤمن إيمان قويا بأنه ينبغي أن تدرج في جميع مفاوضات السلام واتفاقات السلام أحكام محددة تتعلق بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. والواقع، على سبيل المثال، أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي جرى توقيعه في الجزائر بداية هذا الشهر، يتضمن أحكاما محددة تتصل بحماية الأطفال من

الصراع المسلح، وإشراك المجتمعات المحلية في عملية دعم عودة الأطفال، وبخاصة البنات، وإعالتهم في المدارس،. وينبغي لهذه الأحكام أن تكون مصدر إلهام لجميع عمليات السلام الجارية.

أخيرا، إن تزايد عدد الصراعات واتساع نطاقها يرفعان من أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وبخصوص الدعوة إلى حماية الأطفال والمدنيين، نثني على العمل الهائل الذي قامت به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، وفريقها، الأمر الذي يستحق دعما أكبر وأوسع نطاقا، سواء كان سياسيا أو من حيث تزويد مكتبها بالوسائل والموارد المناسبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن بعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر، وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

إن المناقشة الجارية اليوم تأتي في الوقت الذي يتم فيه توافق دولي في الآراء ليس على إدانة الأشرار إدانة معنوية فحسب تجاه استخدام الأطفال كجنود في النزاعات المسلحة، وإنما على مواجهتهم أيضا على أرض الواقع بمزيد من القوة من جانب مختلف الجهات الفاعلة حول العالم. وزيادة استخدام الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول للأطفال في الصراعات المسلحة تدل على الحاجة الماسة إلى توافق دولي جديد في الآراء، بغية مواجهة هذه الجريمة، وتجديد إرادة المجتمع الدولي للتصدي لهذه الآفة.

ولقد كان عام ٢٠١٤ أسوأ عام في العصر الحديث لاستخدام الأطفال كجنود في الصراعات المسلحة. ففي سوريا والعراق وحدهما، شهدنا أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل أجبروا قسرا على أن يصبحوا جنودا أطفالا. وبينما يبحث العالم عن حلول، علينا أن نخطو الخطوة الأولى ونؤكد متحدين أن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة لا يشكلان انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، وإنما هما شر مقيت تتعين إدانته. وهذا التأكيد ينبغي ألاّ يأتي من الحكومات وحدها، بل من جميع القادة الاجتماعيين والسياسيين والدينيين.

إن تزايد نفوذ الجهات الفاعلة من غير الدول في مناطق العالم قاطبة تشكل لهذا المجلس والمجتمع العالمي تحديا متزايدا يتطلب أدوات جديدة وبذل جهود جديدة لمواجهته. لهذا السبب، أوكل مؤسسو الأمم المتحدة إلى هذا المجلس المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه المهمة الأساسية لا تسمح للمجتمع الدولي، ويجب ألاّ تسمح له بأن يدير ظهره للصراعات باسم المصالح السياسية الوطنية أو الخلافات الجغرافية السياسية مع بلدان أخرى. فهذه المسؤولية يعهد بها إلى هذا المجلس من جميع أعضاء الأمم المتحدة، بغية الحفاظ على المفهوم التأسيسي للحكم، والتمسك بالمسؤولية عن الحماية.

وهذه المسؤولية لا تقتضي من الحكومات الوطنية أن تحمي مواطنيها فحسب، بل تحث المجتمع الدولي أيضا على التدخل عندما تكون الحكومات الوطنية غير قادرة على حماية مواطنيها، أو غير راغبة في ذلك.

وفي حالة تجنيد الجهات الفاعلة من غير الدول قسراً للأطفال واستخدام الأطفال الجنود في جميع أنحاء العالم أو ارتكاب أعمال عنف وحشية ضد الأقليات الدينية والعرقية، وحينما تكون دولة ما غير مستعدة أو غير قادرة على مواجهة تلك الفظائع، فإن هذه الهيئة تتحمل المسؤولية عن توفير الوسائل العسكرية اللازمة لحماية المواطنين من المعتدين اللاإنسانيين حينما تُستنفد جميع الأدوات والسبل الأخرى.

بيد أن حلول مشكلة الأطفال في التراعات المسلحة لا يمكن أن تقتصر على استخدام القوة فحسب. بدلا من ذلك، فإن الخطوة الأولى تقتضي تجديد الالتزام بمعالجة الحالات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤجج التراعات التي يُستخدم فيها الأطفال الجنود. وفي ذلك الصدد، اضطلعت الجماعات الدينية، ولا تزال، بدور حيوي في خدمة المجتمعات المتضررة وإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين وتوفير سبل للحوار. كما تتحمل الجماعات الدينية المسؤولية عن كفالة صدور إدانة وشجب عن حق للمنظمات التي تسعى إلى تبرير استخدام الأطفال الجنود في سعيها إلى تحقيق أهداف أيديولوجية مدفوعة بالفهم المشوه للعقيدة والمنطق.

ومع أن المجتمع الدولي يضطلع بدور هام في دعم الدول في مسؤوليتها الرئيسية عن حماية مواطنيها، يجب عليه أيضا التأكد من التفاعل مع المجتمع المحلي حتى يتسنى ظهور حلول بخصوص الأطفال الجنود والتراعات بصورة عضوية وتعزيز الملكية المحلية. ويتطلب التوصل إلى حل لمحنة الأطفال الجنود أيضا حساسية إزاء إيجاد سبل لإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاقم. وبينما نشهد الأعمال الوحشية التي تفوق الخيال يرتكبها أيضا الأطفال الجنود، يجب أن نتذكر أن هؤلاء الأطفال قد تم استغلالهم والتلاعب بهم ليصلوا إلى هذه المرحلة التي أصبحوا فيها. ولذلك، فإنه ولئن كانت إعادة إدماجهم في المجتمع تقتضي أن نسلم بأهم ارتكبوا أعمالا وحشية، يجب في الوقت نفسه إيجاد مسارات لتقديم المشورة والمصالحة بهدف إنجاز إعادة الإدماج بشكل كامل.

والمجتمع الدولي بالفعل لديه العديد من الأدوات اللازمة لمواجهة استخدام الأطفال الجنود. ولكنه يفتقر إلى الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للتحدي. وإذ يتم اختطاف الأطفال من مدارسهم لاسترقاقهم، ويُجبر الأطفال على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين، ويتم تخديرهم وتعذيبهم حتى يصبحوا أطفالا جنودا، فما هو المطلوب حتى لا نغض الطرف عن تلك الأمور بعد الآن؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح والتركيز بشكل خاص على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. لزام علينا أن نجهر باستمرار بإدانة المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الأطفال في البيئات المعرضة لنشوب التراعات. وينطبق هذا بصفة خاصة منذ أصبحت إساءة معاملة الأطفال سمة غالبة للتراعات في أنحاء العالم الآن أكثر من أي وقت مضى، بالرغم من جميع الجهود الوقائية وإذكاء الوعي التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والإجراءات المنسقة التي تتخذها المنظمات الدولية.

ونحن نقدر بالغ التقدير الإحاطات الإعلامية التي قدمها المتكلمون اليوم والذين تشاطروا معنا آراءهم القيمة بشأن هذه المسألة من زوايا مختلفة، وبالتالي قدموا لنا أفكارا إضافية لاتخاذ إجراءات.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وتؤيد تماما المقترحات الواردة فيه. ونود أن نؤكد بشكل خاص على دعمنا للتوصية المتعلقة بزيادة تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية في كفالة المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول ضد الأطفال.

وعلاوة على ذلك، تؤيد كرواتيا جميع التوصيات الست لإنهاء انتهاكات الجماعات المسلحة من غير الدول لحقوق الأطفال ومنعها، والتي قدمتها هيئة الرصد المعنية بالأطفال والتراع المسلح إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. منذ أكثر من ٢٠ عاما، ما برح مجلس الأمن يبذل جهودا جادة رامية إلى منع وإنهاء تجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. ولكن من الواضح أن الفجوة بين الالتزامات والممارسات الفعلية لا تزال واسعة للغاية.

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على دعمنا القوي لحملة ”أطفال، لا جنود“ الجارية، التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالاشتراك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والرامية إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن الوطنية. وأسهمت الحملة إسهاما كبيرا في توقيع خطط عمل وطنية مع الأمم المتحدة، وقد أثرت تأثيراً كبيرا على تحسين الحالة في الميدان في البلدان المعنية. ولا بد من توسيع نطاق تلك الجهود بشكل كامل لتشمل أنشطة الجماعات المسلحة من غير الدول، حيث أنها تمثل ٥١ جهة من أصل ٥٩ مدرجة في تقرير الأمين العام الذي أصدره في العام الماضي (S/2014/339). وفي القيام بذلك، نأمل أن نشهد المزيد من أمثلة النجاح، مثل إطلاق سراح مئات من الأطفال الجنود في جنوب السودان مؤخرا.

إننا نشهد أعمال عنف مروعة ترتكبها الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول. والأنباء عن عمليات الاختطاف والعنف الجنسي الوحشي المرتكبة ضد الأطفال، فضلا عن مشاركتهم النشطة في النزاعات المسلحة، تكاد تكون أمرا عاديا. ولا تشكل عمليات اختطاف تنظيم بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة للتلاميذ جريمة بشعة فحسب، بل تُستخدم بصورة منهجية كأداة من أدوات الحرب واستراتيجية لنشر الرعب. وتعتقد كرواتيا أن إساءة معاملة الأطفال يتعين التصدي لها بحزم، وتؤيد إدراج الاختطاف في معايير الإدراج في القائمة في جهودنا الرامية إلى كفالة مساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

غير أن المنع وحده غالباً لا يكفي. ولذلك، نحن بحاجة إلى استثمار المزيد من الجهود في النجاح في إعادة إدماج الأطفال الذين تعرضوا للنزاعات المسلحة. ووضع خطة عمل بمساعدة الأمم المتحدة في هذا الشأن للدول الأكثر تضررا سيكون موضع ترحيب كبير، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال تحديدا. ويتعين أن تركز مشاركتنا بشكل خاص على جميع نواحي عملية حماية الفتيات اللائي يتضررن بشكل خاص في النزاعات المسلحة لاحتمال وقوعهن ضحايا للاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي والزواج المبكر والقسري.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أشير إلى التزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي اعتمدتها كرواتيا، بوصفها أداة مفيدة للاستجابة لاحتياجات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وتقر تلك الصكوك بأن الدول والجماعات المسلحة، في حالات النزاع المسلح، هي الجهات الفاعلة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة بمكان أن نولي انتباها متواصلا للاحتياجات المحددة للأطفال خلال النزاع المسلح وبعده كجزء من كل سياسة فعالة من السياسات الحكومية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن كرواتيا ترحب باعتزام الرئاسة الفرنسية مواصلة البناء على هذه المناقشة بتحديد توصيات رئيسية، وتعتزم الإسهام بمقترحات ملموسة نحو تنفيذ مسؤوليتنا المشتركة لكفالة أن تصبح مرحلة الطفولة خالية من الخوف والعنف لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد لرم (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة التي تعتبر فرصة هامة لإسماع صوت جميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وأود أن أثني على المذكرة المفاهيمية التي قدمتموها بهذا الشأن (S/2015/168، المرفق). ولا يفوتني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومستشارة حماية الطفل في منظمة إنقاذ الطفولة، على بياناتهم القيمة. وخاصة السيد جونيور زيتا على مشاركتنا تجربته المؤثرة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي تم بموجبه إنشاء الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والذكرى السنوية الخامسة لحملة ”أطفال، لا جنود“، التي تهدف لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الحكومية في النزاعات بحلول عام ٢٠١٦.

مما لا شك فيه أن دوامة العنف التي يعاني منها الأطفال في مناطق الصراعات، وما نراه اليوم من تجنيد للأطفال واستغلالهم، وممارسة كل أشكال العنف ضدهم ومن بينها العنف الجنسي، يشكل تحديا يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة، ويستوجب دعما أكبر وأوسع من مجلس الأمن، وتعاونا فعالا بين الدول الأعضاء من أجل تقديم جميع مرتكبي أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة إلى العدالة.

من المحزن أن هذه الاعتداءات الجسيمة التي ترُقى إلى مستوى جرائم الحرب في بعض الحالات، وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني، غالبا ما يبقى مرتكبوها من دون عقاب، ولا يخضعون لأي شكل من أشكال المساءلة. لقد أبرز التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، عدة أشكال من الانتهاكات ضد الأطفال، ومن بينها الاعتداءات المتكررة على المدارس والمستشفيات. وفي هذا السياق، نرحب بالمذكرة التوجيهية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١)، حيث جاءت هذه المذكرة في حينها، وهو ما أكده قرار مجلس الأمن ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي أُعرب فيه الإعراب عن القلق إزاء الهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات، وطُلب فيه رصد استخدام المدارس في الأغراض العسكرية بشكل أكبر.

إن استهداف الأطفال ومدارسهم وانتهاك حرمة المنشآت التعليمية في النزاعات المسلحة التي يفترض أن تكون أماكن آمنة ومحمية، لا يزالان قائمين على نحو منتظم وممنهج، مما يعرض سلامة الأطفال للخطر، ويؤدي إلى حرمانهم من حق أساسي، ألا وهو الحق في التعليم.

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة لمواصلة الجهود واتخاذ الإجراءات الفعالة ضد جميع أطراف النزاع، بهدف الوقف الفوري للانتهاكات بحق الأطفال، ومنع الهجمات على المدارس وعدم استخدامها للأغراض العسكرية مما يساهم في عرقلة سُبل حصول الأطفال على التعليم، وذلك وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن وضع الحواجز التي تمنع الأطفال من الالتحاق بمدارسهم وتحرمهم من حقهم المشروع في التعليم يرسخ ثقافة اليأس والخوف لديهم بدلاً من تعزيز ثقافة الأمل والحياة. ومما لا شك فيه أن التعليم يمد الأطفال بالمعارف والمهارات اللازمة التي تساهم في بناء مجتمعات تتسم بالاستقرار والسلام، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تحصين الأطفال من خطر الانحراف إلى التطرف وأعمال العنف.

نود هنا أن ننوه بمؤسسة ”التعليم فوق الجميع“ وهي مبادرة عالمية أسستها دولة قطر لتوفير الفرص التعليمية وخاصة في المجتمعات التي تعاني من النزاعات والفقر. ومن ضمن برامج هذه المؤسسة مبادرة ”علّم طفلاً“، وهي مبادرة عالمية

تنفذ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتهدف إلى إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق تعليم ابتدائي عالي الجودة لكل أطفال العالم، وتمكين الأطفال الذين يواجهون تحديات خاصة بسبب تواجدهم في مناطق الصراعات. كما نود أن نثني على الدور الهام للتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، وهو دور تمثل في وضع الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة.

إن ما ورد في تقرير الأمين العام عن الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال، جراء الاعتداءات التي تقوم بها الأطراف المتنازعة في مختلف مناطق العالم، يؤكد مسؤوليتها عن تلك الانتهاكات، وفي مقدمتها الحق في الحياة وحصول الأطفال على معاملة خاصة، لكونهم الشريحة الأكثر هشاشة، والتي يجب أن تلتزم بحمايتها أطراف النزاع كافة، وفق ما ورد في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الأطفال في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وسوريا كان لهم النصيب الأكبر من المعاناة، جراء انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وستستمر معاناتهم وسيتواصل وقوع الضحايا، ما لم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل لهذه النزاعات. ولعل ذلك يشكل دافعا إضافيا لتكثيف الجهود في هذا المضمار.

ختاما، أدرك العالم أن بناء مجتمعات آمنة ومستقرة لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، يجب أن يبدأ بحماية الأطفال وتوفير البيئة الصحية والآمنة لهم. وعليه فإننا أمام اختبار لمدى قدرتنا على احترام وتنفيذ المواثيق والصكوك الدولية التي اعتمدها المجتمع الدولي إذا ما أردنا الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ماندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الذين يقعون ضحايا لأعمال الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، غير أنني أود أن أبرز بعض جوانب ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن ما تخلفه المنازعات المسلحة من أثار ضارة وواسعة على الأطفال وما تخلفه من عواقب طويلة الأجل على استدامة السلم والأمن والتنمية أمر لا يمكن إنكاره. فالأطفال، بسبب ضعفهم، لا يعانون مباشرة من عواقب الصراع المسلح وانهيار النسيج الاجتماعي، بل يُستهدفون عمدا ويخضعون للتجنيد القسري، والعنف الجنسي، والتشريد والقتل والتشويه والاختطاف، وغير ذلك من الأعمال الوحشية المروعة. ومما زاد الطين بلة أعمال الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول، كما أثبتت ذلك الأحداث الأخيرة التي صدمت ضمير العالم، من قبيل اختطاف جماعة بوكو حرام لأكثر من ٢٠٠ تلميذة مدرسة، أو الهجمات المتعمدة التي ارتكبت ضد إحدى المدارس في بيشاور، بباكستان، أو الأعمال الوحشية التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى.

إن حماية الأطفال من ويلات الحرب حتمية أخلاقية، ومن بين مسائل السلم والأمن الدوليين. فمنذ عام ١٩٩٦، عندما عرضت السيدة غراسا ماشيل دراستها (A/51/306) عن أثر الصراع المسلح على الأطفال، أنجز الكثير، ومنذ عدة سنوات أعد المجلس الإطار المعياري لحماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان

والقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق وإرساء إطار معياري قوي من خلال اتخاذ عدة قرارات، لا تزال توجد تحديات جسام، ولا سيما بسبب الطبيعة المتغيرة للصراعات.

ترى البرتغال بأنه لا بد للمجلس من أن يواصل البحث عن أفضل طريقة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة والاستجابة على نحو أفضل لحجم ونطاق التحديات التي تطرحها الوحشية الهائلة المتمثلة في أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول. في ذلك الصدد، تعتبر خطط العمل أداة رائعة للعمل مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول، ويمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. نرحب بمواصلة التنسيق الجاري للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، ولكننا نعتقد أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهود للعمل مع الجماعات المسلحة من غير الدول، وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تعاون الحكومات المعنية بالغ الأهمية. أود أن أدلي ببضع نقاط.

أولا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في توسيع قائمة الأسباب الداعية إلى إدراج أسماء الجناة في مرفق التقرير السنوي للأمين العام، بما في ذلك أعمال الاختطاف. لقد أضحت أعمال الاختطاف من أساليب الحرب التي تستخدمها الجهات الفاعلة المتطرفة من غير الدول لترهيب بعض المجتمعات المحلية الإثنية أو الدينية والسيطرة عليها، وهي أول إشارة إنذار على وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ويجري تسخير الأطفال المختطفين للعمل كمقاتلين، أو كمفجري قنابل، أو للاسترقاق الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات التي يعجز اللسان عن وصفها.

ثانيا، يجب علينا أن نعالج مسألة الإفلات من العقاب. معظم الجناة الممعنين المذكورين في التقرير السنوي للأمين العام ينتمون إلى الجماعات المسلحة من غير الدول. وترى البرتغال أن المحكمة الجنائية الدولية ما فتئت تقوم بدور أساسي ورادع ومكمل للأدوار التي تقوم بها المحاكم على الصعيدين الوطني والدولي في مساءلة مرتكبي العنف، والتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع ضد الأطفال وتقديمهم للمحاكمة.

أما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فتؤيد البرتغال بشدة أن تتضمن ولايات تلك البعثات مستشارين في مجال حماية الأطفال، فضلا عن توفير التدريب الإلزامي لهم عن حماية الأطفال للتأكد من أنه تجري معالجة حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على النحو الملائم في بعثات السلام بتعزيز الدعوة والتعميم والتدريب والرصد والإبلاغ.

ويجب أن نكفل تقديم التدريب الكافي قبل النشر في مجال حماية الطفل لحفظة السلام والتحقق الفعال من خلفيات حفظة السلام لضمان ألا يعمل مع الأمم المتحدة أشخاص ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

وأخيرا، لا نزال نشعر بالقلق البالغ من استمرار نمط الهجمات على المدارس ومن استخدامها للأغراض العسكرية. ويجري استخدام المدارس ومرافق التعليم بصور منهجية كثكنات ومواقع لإطلاق النار ومراكز احتجاز وغرف تعذيب من جانب القوات المسلحة النظامية وجماعات المعارضة المسلحة من غير الدول على السواء، مما يعرض الأطفال للخطر ويجعلهم عرضة للهجوم. وتؤيد البرتغال مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح باعتبارها مبادئ توجيهية ملموسة لحماية الهياكل الأساسية التعليمية من استخدام الجماعات العسكرية لها للأغراض العسكرية وللإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يحدثها النزاع المسلح على التعليم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال

والنزاع المسلح، والذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقتها في العام الماضي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والتي أود أن أهنئها ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي يدعمها البرتغال دعما كاملا.

وحان الوقت لوضع حد لمعاناة الأطفال ضحايا النزاع المسلح وأعمال العنف. وينبغي أن يلتحق الأطفال بالمدارس وأن يلعبوا ويتمكنوا من التمتع بطفولتهم بدون معاناة من آثار الحرب أو النزاع المسلح. ومن واجبنا الجماعي بذل أقصى جهد لزيادة تحسين حياتهم بتكثيف استخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تركز على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون وممثلته الخاصة، السيدة ليلى زروقي، وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطتهم الإعلامية المتعمقة.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يجابه العالم اليوم تعقيدات تحديات جديدة. وطابع النزاعات والتهديدات آخذ في التغير. ونشهد الآن حجما متزايدا للتهديدات الجديدة النابعة من الجماعات المسلحة من غير الدول. ومما ينذر بخطر كبير أيضا الآثار الواقعة على الأطفال الأبرياء من جراء الأعمال الوحشية التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول. ولذلك، فإن اختيار موضوع اليوم حسن التوقيت للغاية وهام.

وبعد مرور عشرة أعوام على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أُحرز تقدم كبير في السعي للتعاون والامتثال من جانب القوات الأمنية الوطنية، إذ أن لديها جميعا تقريبا خطط عملها الخاصة بها لمعالجة هذه المسألة. بيد أن ما يثير الشعور بالإحباط أن نعلم أن عام ٢٠١٤ اتسم بتعدد النزاعات، مما يجعل الأطفال أكثر عرضة للخطر. وإذ تشاطر ميانمار هذا الشاغل المشروع، فإنها قدمت الدعم الكامل لحملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقت قبل عام. وتؤيد ميانمار بشكل كامل الهدف المشترك للحملة المتمثل في رفع قوات الأمن الوطني من قائمة الجزاءات بحلول عام ٢٠١٦.

وفي بلدي بالذات، ميانمار، شرعنا في بذل جهود جدية مع الجيش الحكومي، أو التاتماداو، للإسراع بتنفيذ خطة عمله بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل القطرية للأمم المتحدة بشأن الرصد والابلاغ منذ عام ٢٠١٢. والقوات المسلحة لميانمار نفذت عمليا جميع الخطوات المحددة في خطة العمل. وتشمل تلك الخطوات إصدار توجيهات عسكرية تحظر تجنيد القصر دون سن ١٨ عاما، وتجريم تلك العمليات للتجنيد، واتخاذ إجراء ضد الجناة، وتشكيل آليات الشكاوى، وإطلاق حملة توعية على نطاق البلد، وتقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الجيش، ومنح إمكانية الوصول لمراقبة المرافق العسكرية الحكومية، فضلا عن بعض قوات حرس الحدود. ويجري التحقيق الشامل في كل شكوى وتسريح جميع المجندين القصر وإعادة إدماجهم. ويلزم تعزيز الدعم المقدم لجهود الحكومة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بغية منع وقوع الأطفال ضحايا مرة أخرى.

واستكملت ميانمار مؤخرا استعراضا مع فريق الأمم المتحدة لخطة العمل ووافقت على خطة العمل والخطوات المتبقية للمضي قدما. وبدعم الأمم المتحدة، نأمل أن يتمكن الجيش الحكومي من بلوغ الغاية التي حددتها الحملة. وسيحدث

نجاح رفع القوات المسلحة الحكومية من قائمة الجزاءات تأثيرا إيجابيا على الأطراف المتبقية من الجماعات المسلحة من غير الدول للتصرف على هذا النحو.

ونظرا لأن الجهات الفاعلة من غير الدول تشكل أغلبية كبيرة ضمن الأطراف المدرجة في تقرير الأمم الأمين العام (S/2014/339)، فإن على مجلس الأمن أن يواصل زيادة التركيز على سلوك الجهات الفاعلة من غير الدول. ولكن هناك عددا من القيود والتحديات أمام القيام بذلك العمل. ومع أنه يمكن مراقبة الدول عن طريق الأدوات الدولية لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق، فإنه لا يمكن مراقبة الجهات الفاعلة من غير الدول. كما أن هناك شواغل حيال مسألة الشرعية الحساسة التي يمكن أن تثار من تعامل الأمم المتحدة بصورة مباشرة مع الجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي أن يجرى التفاعل بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول من خلال المشاورات مع الحكومات المعنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، بمن فيهم الأطفال. وفي الوقت نفسه، تجد الحكومات المعنية نفسها في موقف صعب لكونه يتوقع منها أن تؤثر على الجهات الفاعلة من غير الدول أو أن تسمح لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الجهات الفاعلة من غير الدول بسبب المشاكل الأمنية.

وما من سبيل أفضل لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال المتصلة بالنـزاع سوى وضع حد للتراعات المسلحة. ولذلك، تقوم الحكومة بتسريع عمليتها للسلام مع جميع الجماعات العرقية المسلحة من غير الدول في ميانمار بغية إنهاء التراع الذي استمر لستة عقود من الزمان. وأحرزت الجولة السابعة لمحادثات السلام التي عقدت في يانغون في الأسبوع الماضي تقدما كبيرا بشأن المسائل المتنازع عليها المتبقية، وهو بشير بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد وإجراء حوار سياسي. ومن المرجح أن يتيح هذا الأمر فرصا أفضل لتشجيع الأطراف من غير الدول على إدراج التزامات سياسية لحماية الأطفال ومعالجة مسألة تجنيد القصر. وبإحلال المزيد من السلام والاستقرار في البلد، نعتقد أن أعمال العنف ضد الأطفال المتصلة بالتراع ستنتهي في نهاية المطاف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام ميانمار المستمر بالعمل بشكل وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف والدول الأعضاء في المجلس لتعزيز جهود ميانمار لحماية الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أود أن أشيد بالسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وبالسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، على أعمالهما الدؤوبة. وأود أيضا أن أشكر من قدموا الإحاطات الإعلامية الأخرى اليوم، وبخاصة السيد جونيور نزيتا، على شهادته المؤثرة للغاية وأنشطته في الميدان.

ونؤكد مجددا على دعمنا القوي لحملة الأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“.

ونرحب أيضا بعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشات بصورة منتظمة بشأن هذه المسألة.

وبينما تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

تعرب ديباجة اتفاقية حقوق الطفل عن رغبتنا في تربية أطفالنا في ”بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والحب والتفاهم“. وينبغي للمجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن

للقضاء على الأسباب الجذرية لمشاركة الأطفال في التراعات المسلحة وآثارها. وأعمال الاختطاف والقتل في الهجمات على المدارس واستخدام المدارس لأغراض عسكرية وتجنيد الأطفال والاعتداءات الجنسية، هي جميعا جرائم عنيفة ووحشية كثيرا ما ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول بحق الأطفال وينبغي التصدي لها والمعاقبة عليها. ويتعين إخضاع جميع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الأطفال في التراع المسلح للمساءلة، بما في ذلك إحالة أخطر الحالات من بين هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والأمم المتحدة تهتدي بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ولكن من المهم أيضا أن ينفذ شركاء الأمم المتحدة الآخرون، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، القرار في أنشطتهم الميدانية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى الوثيقة التي اعتمدها مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يوم الاثنين الماضي، ٢٣ آذار/مارس، والتي تحمل عنوان ”حماية الأطفال في التراع المسلح: التقدم المحرز وآفاق المستقبل“. والتوصيات الواردة في الوثيقة تسلط الضوء على ضرورة إدراج القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في عملية التخطيط لبعثات الناتو وتنفيذها.

وترى بولندا أنه ينبغي أيضا معالجة حماية الأطفال في جميع جهود حفظ السلام وبناء السلام التي نشارك فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، وهي معاهدة عالمية كان بلدي صاحب المبادرة في الدعوة إليها في عام ١٩٨٩. وفي تلك المناسبة، زارت سيدة بولندا الأولى، السيدة آنا كوموروفسكا، الأمم المتحدة وناشدت المجتمع الدولي اتخاذ خطوات حاسمة من أجل حماية الأطفال، قائلة:

”إن اهتمامنا بالأطفال ينبغي أن يكون أولوية على الصعيدين الوطني والدولي. وكان اعتماد اتفاقية حقوق الطفل أحد الإنجازات الرئيسية لبولندا في مجال تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ويمكن للأمم المتحدة الآن النظر في إنشاء منصب أمين مظالم دولي يكون معنيا بحقوق الطفل. وستتمثل مهمة أمين أو أمينة المظالم في التحقيق في الفظائع المرتكبة ضد الأطفال، فضلا عن المشاركة في الإجراءات أمام الهيئات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية“.

وأخيرا، أود أيضا أن أؤكد مجددا أنه ينبغي لجميع البلدان التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وتنفيذه بفعالية، وذلك بهدف المحافظة على كرامة الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذه الشهر وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون وبقية مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات ثاقبة.

تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لحماية الأطفال في التراعات المسلحة. ويدرك وفد بلدي أن حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال في حالات التراع، تمثل بحكم طابعها المسؤولية الرئيسية لفرادى الدول الأعضاء. ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييدنا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والتراع المسلح في هذه الذكرى السنوية العاشرة الهامة للولاية المُنشأة بموجبه. وحملة الأمين العام ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، توفر فرصة أخرى لإيلاء اهتمام خاص لهذا التحدي.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ اعتماد وثيقة تاريخية عندما اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤). والقرار يعرب عن بالغ القلق إزاء استخدام القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول للمدارس في أغراض عسكرية. كما أنه يدين ''جميع انتهاكات القانون الدولي المنطبق التي تشمل تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاعات المسلحة''. وفي هذا الصدد، يدين وفد بلدي هذه الهجمات وتجنيد الأطفال ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى حماية الأطفال، وكذلك مدارسهم.

وترى جنوب أفريقيا أن الأطفال يستحقون الحماية، لا الاستغلال. فمكانهم هو المدرسة، لا الجيوش والجماعات المقاتلة. وينبغي تسليح الأطفال بالأقلام والكتب المدرسية، لا البنادق. والحملة تُكمل جهود الأمم المتحدة الأخرى، مثل مبادرة التعليم أولا العالمية، من أجل ضمان حقوق الأطفال وتوفير الكرامة والفرص والحياة الأفضل لهم. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام

> ''جميع الحكومات والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية المعنية إلى العمل مع الأمم المتحدة من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا المتمثل في وضع حد لاستخدام الأطفال من قبل أي قوات حكومية بحلول عام ٢٠١٦''.

يتمثل أحد تطلعات الاتحاد الأفريقي، وفقا لجدول أعمال ٢٠٦٣، في أن تسكت جميع المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ وأن تصبح أفريقيا قارة يسودها السلام والأمن والوئام بين دولها. وبينما تدور الصراعات على نحو متزايد داخل الدول وتشارك فيها جماعات من غير الدول مثل الجماعات الإرهابية أو المتمردة، من غير المرجح أن تهتم هذه الجماعات بالقوانين الإنسانية التي تنص على حماية للأطفال أو أن تلتزم بها. ولا يزال هناك الكثير مما يجب على المجتمع الدولي القيام به على صعيد التصدي للعنف ضد الأطفال.

وعلاوة على ذلك، يتعين تسليط الضوء على الآليات الخاصة بتعزيز الأمن الجماعي للأطفال والدفاع عنه. ويشمل ذلك استخدام الجنود الأطفال في التراع. ورغم ذلك النداء النبيل، ما زال الأطفال يُخطفون ويُجندون قسرا في جميع أنحاء العالم كرقيق جنسي أو مساعدين أو حراس أو مقاتلين مسلحين. وفي تلك العملية، يجري انتهاك حقوق الطفل دون عقاب. ويموت الكثيرون منهم. ويجري تشريد آخرين من مجتمعاتهم المحلية ومنازلهم، حيث يُتركون ليعانوا الأذى العاطفي والبدني والنفسي والعقلي والروحي بصورة يعجز عنها الوصف وتؤثر سلبا على نموهم، وهو ما يتجلى في تلقين الأطفال أفكارا معينة وضمهم إلى صفوف الجماعات المسلحة من غير الدول.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التراع المسلح يدمر الهياكل الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية. والافتقار إلى هذه الخدمات يحول كذلك دون حصول الأطفال على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والطعام المغذي، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حدة الفقر. وهذه عوامل ذات أهمية رئيسية للسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي وتتطلب اهتماما جماعيا فوريا، وكذلك اهتماما طويل الأجل، من قبل المجتمع الدولي.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية حصول الأطفال على الخدمات الأساسية خلال التراع، وكذلك في فترات ما بعد التراع. ووفد بلدي يرفض بشدة الفظائع الجماعية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم بوكو حرام، والتي يكون لها أيضا تأثير مباشر على الأطفال. وترغب جنوب أفريقيا في إسماع نداء المجتمع الدولي بخصوص حملة ''أعيدوا إلينا بناتنا'' عاليا. ومن المثير للقلق أن نلاحظ أنه بحلول ١٤ نيسان/أبريل، سيكون قد مرت سنة بالضبط على وقوع ذلك الحادث المروع.

وستواصل جنوب أفريقيا دعم الإجراءات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال وضمان إعادة إدماج الجنود الأطفال مجددا في مجتمعاتهم خلال مرحلتي التسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا الإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال في سياق تدريب قوات حفظ السلام. ولا بد أيضا من مراعاة الترابط بين الأمن والتنمية على صعيد حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي تبدأ بتحديد الهدف المتمثل في ''إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. وهذه الجملة تشير مباشرة إلى أطفالنا والجيل المقبل. ويجب أن نتذكر ذلك الوعد بإيجاد عالم أكثر سلما وأمانا لأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

وستصبح مشاكل الأطفال اليوم مشاكل البالغين في ١٠ سنوات. لاتحرم النزاعات المسلحة الأطفال فرصة النمو بطريقة متوازنة، مع توفر فرص التعليم، فحسب، بل إنها تخلق جيلا من البالغين الذين لا يعرفون سوى الحرب، والذين لا يعرفون كيفية العيش في عالم خال من الصراعات. ولذلك فإنه من واجبنا الانخراط جديا في مسألة الأطفال والصراع المسلح لمنع الحروب في المستقبل.

وقد أصبحت القضية أكثر إلحاحا مع البروز المذهل للجماعات المسلحة مثل تنظيمي بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). في هذا الصدد، أود أن أهنئ فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمناسبة التوقيت بشأن الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول.

ونحن نعتقد أن مبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بقوات مسلحة أو بجماعات مسلحة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧، ينبغي أن تعتبر أداة هامة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

وترحب اليابان بحقيقة أن حملة ''أطفال، لاجنود'' التي أطلقت في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ من قبل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، واليونيسيف، قد حققت نتائج واضحة في سنة واحدة. وقد حذفت تشاد من قائمة البلدان التي تعاني من المشكلة، لتتبقى سبعة بلدان فقط في هذه القائمة. وفي ميانمار، تم إطلاق سراح ما يقرب من ٤٠٠ من الأطفال الجنود، ووقعت اليمن على خطة عمل.

ومع ذلك، فإن ذلك التقدم لا يزال أبعد من أن يكون كافيا. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب الاستراتيجية الرامية إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن الوطني، التي وضعتها الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف، فإنه يلزم الحصول على مبلغ إجمالي قدره ٣٢,٨ مليون دولار على مدى سنتين لتنفيذ خطة العمل بغرض تخفيض عدد الأطفال الجنود في القوات المسلحة في البلدان المعنية إلى الصفر بنهاية عام ٢٠١٦.

في هذا الصدد، تدعم اليابان عدة مشاريع في الشرق الأوسط وأفريقيا، في شراكة مع اليونيسيف، تهدف إلى تعزيز إعادة تأهيل الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم. ويساعد هذا على منع هؤلاء الأطفال من أن يصبحوا مقاتلين مرة أخرى نتيجة صعوبات اقتصادية، ضمن جملة أمور. وعليه، فقد مولت اليابان ما قيمته ٨٠ مليون دولار لعدد من المشاريع المختلفة بهدف إعادة تأهيل الأطفال الجنود على مدى السنوات الست الماضية.

ونحن اليوم، نولي اهتماما خاصا لمسألة هامة:ألا وهي كيف يمكن تطبيق المعرفة المكتسبة من خلال هذه الحملة على

الجماعات المسلحة من غير الدول؟ وفي الواقع، فإن من بين الجماعات البالغ عددها ٥٩ جماعة التي وردت في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2014/339) في عام ٢٠١٤، هنالك ٥١ من الجهات الفاعلة من غير الدول. وبطبيعة الحال، فإنه سيكون من الصعب التوصل مباشرة إلى خطط عمل بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول. ومع ذلك، أعتقد أنه من الممكن المضي قدما خطوة خطوة في ذلك الاتجاه. فعلى سبيل المثال، يمكن للأمم المتحدة أن تحاول إقناع الجهات الفاعلة من غير الدول التي هي على اتصال معها بالفعل بالتفاوض بشأن اتفاقات سلام من شأنها، من بين أمور أخرى، أن تؤدي إلى التخلي عن ممارسة تجنيد الأطفال في صفوفها. ويمكنها أيضا التوسط بين القوى المتصارعة من غير الدول لكي ترتب للإفراج المتزامن عن الأطفال الجنود لديها.

وكما ذكر في المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق) المعدة لهذه المناقشة، فإن الجماعات المتطرفة المسلحة من غير الدول تستخدم اختطاف الأطفال، على نحو متزايد، كاستراتيجية. ويساورنا بالغ القلق إزاء اختطاف الأطفال على نطاق واسع من قبل جماعات مثل تنظيمي بوكو حرام وداعش. إن اختطاف الأطفال هو أول أعمال العنف ضدهم. ويمكن لذلك أن يفتح الباب أمام التجنيد القسري والأعمال الوحشية الأخرى، مثل العنف الجنسي والقتل. ولذلك تعتقد اليابان أنه ستكون هنالك فجوة حقيقية في التزاماتنا بالتعامل مع مشكلة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، إذا ما استبعد الاختطاف من قائمة المسببات. إن أعمال الاختطاف هي جزء من المعايير التي ينبغي أن تدرج في مرافق تقارير الأمين العام ذات الصلة، ونعتقد أنه يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لسد تلك الفجوة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أولا، أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وخاصة على توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء بتقديم اقتراحات محددة لورقة غير رسمية. لقد ضمنا بعض المقترحات العملية في البيان الذي أدليت به. أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على الدور الهام الذي تضطلع به في تعزيز وحماية حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

(تكلم بالفرنسية)

وقد تأثرت شخصيا بالقصة التي رواها السيد جونيور نزيتا الذي يجلس بجانبي. إنها حقاً لمست قلبي، وأشكره على ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

ينبغي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة أن تكون أحد الشواغل الرئيسية لنا جميعا إن مصير الأطفال يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والعدالة والتنمية، الأولويات الثلاث لمملكة هولندا هنا في الأمم المتحدة. أود اليوم أن أطرح ثلاث نقاط محددة: الوقاية وسرعة تأثر الفتيات بالأخطار والمساءلة.

النقطة الأولى التي أود تناولها هي الوقاية والوساطة. نحن بحاجة إلى نهج متكامل لمنع انتهاك حقوق الأطفال بواسطة الجماعات المسلحة من غير الدول قبل بدء النزاع وأثنائه وبعد انتهائه. علينا أن نستثمر المزيد من القدرات والموارد في مجال الوساطة من قبل الأمم المتحدة، وينبغي تعزيز البرنامج ذو الصلة الذي ندعمه والذي تديره إدارة الشؤون السياسية. ينبغي أن تكون ولايات بعثات الأمم المتحدة جيدة التنسيق لمعالجة مسألة حماية الأطفال بصورة متسقة. فلليونيسيف ولاية تتمثل في معالجة حقوق الأطفال مع الدول ومع الجهات

الفاعلة من غير الدول على. ونحث الدول على التعاون الوثيق مع اليونيسيف لزيادة فعالية معالجة تلك الانتهاكات. في هذا السياق، ستقام ندوة لليونيسيف في لاهاي بشأن آثار النزاع على الصحة العقلية للأطفال في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن مملكة هولندا تود أن تعرب عن دعمها المستمر لمفهوم المسؤولية عن الحماية. تتشاطر الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي المسؤولية عن تمكين الأطفال من النمو في بيئة آمنة وسلمية.

النقطة الثانية هي المخاطر الخاصة بالفتيات. فهي تتطلب إيلاء اهتمام خاص من قبل المجلس. فالفتيات أهداف ضعيفة جداً للعنف الجنسي. إن الأعمال التي ترتكبها بعض الجماعات المتطرفة، مثل بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام، شنيعة وبغيضة. فتلك الجماعات يبدو أنها تعتز بالاتجار بالفتيات الصغار، وإجبارهن على الزواج واستغلالهن كرقيق جنسي. ونظرا لسرعة تعرض الفتيات للأخطار، فإن هولندا نشرت عدة خبراء في العنف الجنسي والجنساني في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ونحن نعتزم تكثيف جهودنا في هذا المجال.

النقطة الثالثة هي الجزاءات والمساءلة. فنحن بحاجة إلى مزيد من التركيز على حماية الأطفال في لجان الجزاءات التابعة للمجلس. يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين لجان الجزاءات من ناحية، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح من ناحية أخرى.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمجلس أن يطلب إسهامات من المقرر الخاص بشأن مسائل محددة، كبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

وينبغي أن تكون المساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال أولوية رئيسية بالنسبة لمجلس الأمن، ويمكن أن يكون التوثيق خطوة هامة لتحقيق تلك الغاية. وتدعم مملكة هولندا المنظمات التي تعمل على توثيق جرائم الحرب. وفي ذلك الصدد، فقد نظمنا في شباط/فبراير الماضي مؤتمرا للخبراء في لاهاي بشأن توثيق جرائم الحرب في سوريا. ويشكّل ضمان المساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة في سوريا، علاوة على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال، مسؤولية تاريخية بالنسبة للمجلس.

وترى مملكة هولندا أنه ينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكثر نشاطا في توثيق ورصد الجرائم المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. وعليه، نرى أنه ينبغي أن يوسع المجلس نطاق معايير الإدراج في القوائم بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لكي تشمل عمليات اختطاف الأطفال، وبوسعه أن يفعل ذلك عن طريق ورقة غير رسمية. وما تزال مشكلة اختطاف الأطفال من قبل الجماعات المتطرفة في ازدياد، وهناك ضرورة للتصدي لها.

ختاما، فإن جميع الأطفال يستحقون الحماية من جميع أشكال العنف. ويتعين وضع حد لاختطاف الأطفال والاعتداء عليهم وتشويههم وقتلهم أثناء النزاعات المسلحة. وستبذل مملكة هولندا - بوصفها شريكا في السلام والعدالة والتنمية - قصارى جهدها لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيفانز.

السيد إيفانز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لأخذ الكلمة باسم منظمة حلف شمال الأطلسي.

تسلّم منظمة حلف شمال الأطلسي بأن حماية الأطفال من آثار النزاعات تمثّل التزاما أخلاقيا. فقد أدت طبيعة الحرب المعاصرة إلى ظهور تهديدات خطيرة للأطفال الذين يستخدمون وتساء معاملتهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة بلا وازع من ضمير. وكثيرا ما يكون الأطفال ضحايا

للهجمات العشوائية، ويتعرضون للعنف الجنسي. وأود أن أصف في بياني التدابير الرئيسية التي اتخذها الناتو – بدعم من الشركاء العملياتيين – لتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة.

لقد تم تناول مسألة حماية الأطفال في العمليات والبعثات التي يقودها الناتو في مؤتمر القمة الذي عقدناه في شيكاغو عام ٢٠١٢. وفي ذلك المؤتمر، كُلِّف رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الناتو بوضع تدابير عملية ميدانية ترمي إلى التصدي للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. وعقب مؤتمر القمة ذاك، وافق مجلس شمال الأطلسي على المبادئ التوجيهية العسكرية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وتسعى تلك المبادئ التوجيهية إلى إدماج القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في الأنشطة العملياتية للناتو ومناوراته، فضلا عن تثقيف قواتنا وتدريبها على الالتزامات المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة.

وهناك خطوة أخرى هامة تمثلت في إطلاق دورة عبر شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٣ أُعدّت بالاشتراك بين الناتو والأمم المتحدة. وتهدف هذه الدورة إلى زيادة مستوى الوعي لدى قيادة الناتو قبل نشر القوات، على النحو المذكور في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، المتخذ في العام الماضي.

بيد أننا لم نتوقف عند ذلك الحد. ففي مؤتمر قمة الناتو المعقود في ويلز في أيلول/سبتمبر العام الماضي، أعرب رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الناتو عن قلقهم العميق إزاء الآثار الضارة للنزاعات المسلحة على الأطفال، وكرروا التأكيد على التزامهم بمواصلة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقرروا أيضا أنه ينبغي تقييم كيفية ضمان مدى تأهب الناتو على نحو كاف للاستجابة حيثما اقتضى الأمر لمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة وباتت مواجهتها أمرا محتملا. ونحن نفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

ونضطلع بذلك العمل استنادا إلى خبرتنا في قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وقد انتهت تلك البعثة في كانون الأول/ديسمبر الماضي ووفرت لنا العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في العمليات المقبلة. كما وضعت تلك الخبرة المكتسبة من قيادة القوة الأساس للجهود التي نبذلها فيما يتعلق بحماية الأطفال.

وما زلنا نواصل هذا العمل الهام في البعثة الحالية في أفغانستان، بعثة الدعم الحازم. وتهدف تلك البعثة إلى تدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، والمؤسسات الأمنية الأفغانية بهدف كفالة قدرتها على تولي مهامها بنفسها، فضلا عن قدرتها على الاستمرار. وتمثّل حماية الأطفال موضوعا هاما في ذلك البرنامج المعني بتقديم المساعدة.

وللمرة الأولى تم إشراك مستشار في مجال حماية الأطفال في بعثة بقيادة الناتو. ومن المتوقع أن يركز هذا المستشار على تعزيز تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بهدف غرس هدف حماية الطفل في عقيدة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونقدم المساعدة أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها الرامية إلى مساعدة أفغانستان على اتخاذ الخطوات اللازمة لتبرير رفع اسمها من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339).

وبناء على المهمة التي حددها مؤتمر القمة المعقود في ويلز، أصدر مجلس شمال الأطلسي في هذا الأسبوع ورقة سياسات بعنوان "حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح – الطريق نحو المضي قدما" وتسعى الورقة إلى تعزيز فعالية المبادئ التوجيهية العسكرية للناتو فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح في جميع البعثات والعمليات التي يقودها الناتو في المستقبل. وتوفر الورقة للسلطات العسكرية في الناتو توجيهات إضافية بشأن

مواصلة إدماج القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة في العقيدة العسكرية للتحالف، فضلا عن التثقيف والتدريب والمناورات. ومن شأن ذلك أن يكفل إدراج الالتزام بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع مراحل التخطيط وإعداد البعثات التي يقودها الناتو.

وستسفر تلك التوجيهات عن زيادة الإبلاغ الفعال أثناء العمليات. ومن شأن الإجراءات المتبعة للإبلاغ الفعال أن تساعد على توفير معلومات موثوقة وحسنة التوقيت عن انتهاك حقوق الأطفال، وخاصة الممارسات الست التي حددها الأمين العام بوصفها انتهاكات جسيمة. وباختصار، ستتوفر لقادتنا وللأفراد المنتشرين توجيهات أفضل وأكثر دقة بشأن كيفية التصرف حيثما يواجهون انتهاكات كهذه.

وفي سياق وضع تلك التوجيهات وإدماج القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في العقيدة العسكرية للحلف، واصل الناتو المشاورات على نحو منتظم مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة زروقي، وموظفيها الممتازين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليها بالشكر باسم الناتو، على قيادتها ودعمها.

فما زلنا نطالع كل يوم تقارير صحفية مروعة عن الفظائع المرتكبة بحق الأطفال، من قبيل الاختطاف الجماعي والعنف الجنسي وقسر الأطفال على ارتكاب أعمال فظيعة لا توصف. غير أني أرى أن من الممكن المساعدة على جعل هذه الوحشية حدثا من أحداث الماضي بفضل تضافر جهود جميع الجهات الدولية الفاعلة. وغني عن القول أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنمضي فيه. ولكن أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن الناتو والأمم الشريكة لنا يوليان أهمية قصوى للوفاء بمسؤولياتنا بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة. وسنواصل العمل على نحو مخلص وجاد لكي نكفل تحقيق الهدف الذي حدده قادتنا في مؤتمر قمة ويلز. وإنني على ثقة بأن بوسع الناتو أن يسهم – من خلال التعاون المستمر على هذه المسألة – إسهاما دائما في الجهد الدولي المبذول على نطاق أوسع للمساعدة على حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم مناقشة اليوم. وفي مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) فإن هذه المناقشة تتيح فرصة قيّمة وفي الوقت المناسب لحشد عزمنا على إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، ومنع إيذاء الأطفال في النزاعات المسلحة. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للمبادرة المؤلفة من خطوتين التي قدمتها رئاستا فرنسا خلال هذا الشهر، وماليزيا في حزيران/يونيه، التي تسمح بإجراء مناقشات متعمقة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وما زال عدد الضحايا من الأطفال في حالات النزاع يزداد باستمرار، من جراء وحشية عنف الجماعات المسلحة من غير الدول على وجه الخصوص. وفي ظل هذه الظروف، تقتضي منا حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح بذل جهود مشتركة وعاجلة. وفي ذلك الصدد، فإن من المشجع أن معظم البلدان المعنية بحملة ”أطفال، لا جنود“ قد أبدت التزامها بكفالة خلو قواتها الحكومية من الأطفال. ومن خلال تلك الحملة، تستطيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبرهن بوضوح على عزمها على حماية الأطفال والتفوق أخلاقيا على الجماعات المسلحة من غير الدول.

ولجعل عزمنا أكثر فعالية وإلزاما، ينبغي للمزيد من الدول الأعضاء الانضمام إلى الأطر القانونية والتوجيهية ذات الصلة بحماية الطفل، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية

حقوق الطفل، فضلاً عن مختلف القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. لن تعزز هذه الحملة التزامنا السياسي فحسب، ولكنها ستدعم أيضاً سيادة القانون.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الفظائع اللاإنسانية المتزايدة التي يكون الأطفال ضحايا لها، ولا سيما من جانب الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام. إن عمليات الاختطاف، والتشويه، والعنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس، واستخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين كلها أمور غير مقبولة. ونعتقد أن ما من أحد منا قد تردّد إزاء مكافحة جرائم الحرب تلك والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤيد إدراج الاختطاف من قبل الجماعات المسلحة بوصفه من الانتهاكات التي يمكن أن تؤدي إلى الإدراج في قائمة مرفقات تقرير الأمين العام.

ولكن لا يمكن أن تتحقق تغييرات على أرض الواقع إلا بإجراءات ملموسة. وكلما كنا أكثر إخلاصاً وعزماً في إجراءاتنا، كانت نهاية المأساة أسرع. لن ينتهي الإفلات من العقاب عندما يفلت الجناة دون عقاب. إذ تمثل العقوبة المناسبة للجناة السبيل الأنجع لمنع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال. وفي هذا السياق، فإن حكم المحكمة الجنائية الدولية في قضية توماس لوبانغا دييلو في كانون الأول/ديسمبر هو جرس إنذار للجناة الذين يرتكبون الانتهاكات ضد الأطفال. ونعتقد أيضاً أن الجزاءات المحددة الهدف من قبل مجلس الأمن يمكن أن تمثل رادعاً فعالاً، وترفع مستوى الوعي بشأن العواقب. ونأمل في أن ينظر المجلس في قرار يشمل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بوصفه معياراً لتحديد الجزاءات.

وأخيراً، نود أن نذكّر بأن أفضل سبيل لحماية الأطفال في النزاعات المدمرة هو وضع حد للنزاعات نفسها. وهذا هو السبب في أن القادة الوطنيين والإقليميين في المناطق الممزقة بالصراع مدعوون بقوة إلى مضاعفة جهودهم للتوصل إلى حل سلمي. وفي التصدي لكيفية حماية الطفل الضحية على النحو السليم، ينبغي ألا نتجاهل الآثار النفسية للنزاعات على الضحايا. فالأطفال والشباب عرضة بشكل خاص للدعايات السياسية المشوهة والمضللة. وبالتالي يجب على قادة المجتمعات المحلية أن يبذلوا قصارى جهدهم لاحتضان الأطفال الضحايا بحنان وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. إن جمهورية كوريا، بوصفها عضواً في لجنة بناء السلام، التي تتناول طائفة عريضة من مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع، سوف تولي اهتماماً خاصاً بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أربعة أعوام من الأزمة السورية سعت خلالها التنظيمات الإرهابية إلى اغتيال براءة الطفولة، في محاولة لزرع جذور بيئة متطرّفة غنيّة بمنابع التكفير والكراهية عبر ''التربية الإرهابية''. ففي سوريا، وفي مخيمات الدول المجاورة، تنوّعت أشكال تجنيد الأطفال، واكتسبت هذه الأشكال مظاهر دموية غير مسبوقة استهدفت حتى الطفل بعمر الرابعة، في ظل صمت البعض المستهجن وتواطؤ البعض الآخر المدان، مما شجع على تفريخ الإرهاب وشرعنته حتى تفاقم رويداً رويداً في أرجاء العالم.

وتشهد قاعة هذا المجلس على عدد المرات التي حاول فيها وفد بلدي عبثاً لفت أنظار المجتمع الدولي إلى ظاهرة تجنيد الأطفال السوريين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المسلّحة، مثل داعش أو جبهة النصرة أو الجبهة الإسلامية أو جيش الإسلام أو الجيش الحر، أو ما عدا ذلك من تسميات تطلق من حين لآخر، حيث تم تأسيس كتائب إجرامية تحت مسمّيات مختلفة مثل أشبال الزرقاوي، وكلّكم تعرفون من هو الزرقاوي، وأشبال جبهة النصرة وكلكم تعرفون من هي جبهة

النصرة. وقود وجنود هذه الكتائب هم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٥ عاماً تنتهي طفولتهم مبكراً ليصبحوا مراهقين تنتهي طفولتهم ويتم تدريبهم والزج بهم في المعارك، بعد أن يخضعوا لغسيل أدمغة في معسكرات تدريبية متتالية، ليقاتلوا دفاعاً عن فتاوى مجرمين ملتحين من الجهلة وفاقدي البصيرة ممن لا تجمعهم أي صلة بالمدنية والحضارة وتعاليم الدين الإسلامي.

في تلك المناطق، حرمت الجماعات الإرهابية المسلحة الأطفال من التعليم لتستبدله بالتعليم الإرهابي، حتى أنها أصدرت ما تسميه مرسوماً بوقف التعليم في عدد من المناطق السورية إلى أن يتم تعديل المناهج الدراسية الحكومية لتكون متوافقة مع القواعد الدينية – كما قالوا – وذلك وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وقد أدى ذلك إلى حرمان أكثر من ٠٠٠ ٦٧٠ تلميذ سوري من التعليم. لقد حولت تلك الجماعات المدارس والمستشفيات إلى معتقلات وثكنات ومراكز إعدام، بعد نهب كل محتوياتها طبعاً.

كما زادت الهجمات الإرهابية التي تنفذها تلك الجماعات الإرهابية المسلحة، أو ما يحلو للبعض تسميتها بالمعارضة المسلّحة المعتدلة، واستهدفت المناطق السكنية الآمنة والمدارس والمستشفيات والبنى التحتية، وسقط نتيجتها ضحايا غالبيتهم من الأطفال. فمنذ بداية العام الجاري فقط استشهد ٨٥ طفلاً وأصيب ٢٢٤ طفلاً بجروح. وكانت هذه الجرائم الإرهابية موضوع رسائل عدّة وجهتها الحكومة السورية إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، وكان آخرها الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

لقد اتخذت الحكومة السورية منذ بداية الأزمة وبحكم مسؤوليتها الدستورية في حماية مواطنيها، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء كافة، مجموعة من الإجراءات الهادفة لتعزيز حماية الطفل بما في ذلك اتخاذ جميع الإجراءات القانونية التي تحول دون تجنيد الأطفال في العمليات القتالية أياً كان نوعها.

وأصدرت الحكومة السورية مرسوماً تشريعياً بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ لهذا الغرض تحديداً.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتأمين أماكن آمنة للأطفال المحررين من الخطف، والذين سبق وأن تم أسرهم وتجنيدهم على يد الجماعات الإرهابية والتكفيرية على اختلافها. كما يتم إحالة الأطفال ممن هم في نزاع مع القانون إلى معاهد إصلاحية. وتتم دراسة الحالات من كافة النواحي النفسية والاجتماعية من قبل أخصائيين مؤهلين بهدف تحديد البرامج والمساعدات الواجب تقديمها لهم.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة السورية لحماية أطفالها وتحصينهم من هذا الفكر الجاهلي الوهابي المدمر، إلا أنه من المعروف أن معالجة هذا النوع من الجرائم لا يمكن أن تتم إلا من خلال اقتلاع جذوره بشكل جماعي وصادق.

المطلوب اليوم هو وقف سياسات حكومات الدول الراعية للإرهاب بالمال والسلاح والتدريب، واتخاذ التدابير الفعالة لمحاسبة حكومات تلك الدول، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وآخرها القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، ومن ثم معاضدة ومساعدة الحكومة السورية في إعادة تأهيل الأطفال الضحايا وإدماجهم في مجتمعاتهم، وإلا فإن ذخيرة الحرب ووقودها سيستمران في التدفق من الخارج، ما يعني أن المزيد من الدماء ستسيل، وسيطول أمد الأزمة، لتنشأ أجيال وأجيال أخرى تخلق لتقتل أينما حلت أو لتموت حيثما تؤمر.

ختاماً، إن مسألة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلّحة من غير الدول باتت قضية عالمية تتطلب إيجاد حلول جذرية، وذلك من خلال اقتلاع الإرهاب المنظّم الذي انتشر في دول عديدة، منها بلدي سوريا والعراق ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وكولومبيا.

وهو الإرهاب الذي تحاول الحكومات الشرعية لتلك الدول التي ذكرت، ومن بينها حكومة بلدي سوريا، اقتلاعه كل يوم. هذا هو الأمر الذي يجب أن نركز عليه جميعاً بشكل جماعي وصادق، بدل اللجوء إلى تسييس الحوار والمذكرات المفاهيمية المطروحة، والخلط غير المبرر بين حق الحكومات الشرعية في مكافحة مجنّدي الأطفال من الإرهابيين وبين مسألة الأطفال كضحايا للجماعات الإرهابية المسلحة من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة التي تعكس التزام فرنسا والجهود التي تواصل تكريسها لهذا الموضوع.

وأود أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية. كما أشكر السيدة يوكا براندت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والسيدة جولي بودان من منظمة إنقاذ الطفولة، على عرضيهما. وأخيراً، أود أن أشكر السيد جونيور نزيتا على شهادته.

اليوم، ما زال عدد كبير جداً من الأطفال في جميع أنحاء العالم ضحايا لحالات الطوارئ التي يبدو أنها لا تعرف النهاية. نحن نواجه صراعات تزداد تعقيداً باستمرار، وأشكالاً من العنف لم يسبق لها مثيل، وتحديات يشكلها إرهابيون، من أمثال الجماعات المتطرفة العنيفة. لا تزال هذه الجماعات المسلحة تضمّ عدداً كبيراً من الأطفال بين صفوفها.

إن الزيادة في أعمال العنف الشديد الذي ترتكبه جماعات ذات أيديولوجيات متطرفة، مثل بوكو حرام وداعش، قد صدمت الضمير العالمي. يؤذن تفاقم التوتر وانتشار الصراعات بتحديات هائلة للمجتمع الدولي بأسره، ولكن تأثيرها على الأطفال أمر أكثر مأساوية وغير مقبول. إنها مأساوية لأن الأطفال هم الأكثر تعرّضاً للعنف بصورة مباشرة بسبب تلك الصراعات، وهم الذين يتعرضون لأضرارها الجانبية وتنتهك حقوقهم الأساسية. وهذا أمر غير مقبول لأن الأطفال يُستغلّون في بعض الأحيان، وتُغسل أدمغتهم أو يتم تلقينهم العقائد رغماً عنهم من جانب الأطراف في الصراع، ويستخدمون كأطفال جنود في ميدان المعركة، في انتهاك واضح للقانون الدولي. إن أعمالاً مثل اختطاف بوكو حرام لمئات من الفتيات والفتيان من مدارسهم، واستهداف داعش للأطفال، من بين أمور أخرى، تبين للأسف أن العنف ضد الأطفال لا يعرف حدوداً، وتثير فينا الشعور بالغضب والذعر.

تدين المملكة المغربية جميع أشكال العنف ضد الأطفال، واختطافهم على يد الدولة أو الجماعات المسلحة من غير الدول، واستخدامهم كدروع بشرية حول مخازن الأسلحة أو الثكنات، أو اختطافهم بصفة رهائن أو تجنيدهم في مخيمات اللاجئين. ويدين المغرب أيضاً الهجمات على المدارس والمستشفيات وموظفيها لغايات عسكرية أو تكتيكية. وفي حين أن مناقشة اليوم سيكون لها أثر إيجابي في تعبئة أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي، إلا أن علينا، للأسف، أن نشير إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن لإنهاء مشاركة الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة لم تكن كافية. والواقع أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ومختلف قرارات مجلس الأمن، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة – مبادئ باريس، كانت قاصرة في تحقيق أهدافها النبيلة. ولذلك، يرى وفد بلدي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتعامل بفعالية مع هذه المشكلة سوف تستفيد من نهج متعدد الأبعاد، على النحو التالي.

يجب أن يكون نهجا شاملا، على أساس فهم متعمق للأسباب الكامنة والهيكلية لهذه الصراعات، مثل الفقر، والتمييز،

والاستبعاد الاجتماعي، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يكون استراتيجيا، بحيث لا يتعامل مع النزاعات الجارية وحسب، بل ويركّز أيضاً على المنع، بما في ذلك من خلال زرع بذور الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد ودعم التنمية المستدامة. ويجب أن يكون شاملا لكل القطاعات ويشرك جميع أصحاب المصلحة ويمكّنهم، بما في ذلك المؤسسات العامة، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان. ويجب أن يكون نموذجيا بحيث يأخذ في الاعتبار تنوع الصراع المسلح والطابع المتغير له، فضلاً عن السمات الخاصة لكل صراع، ويجب أن يكون عمليا يجمع بين الحوافز والتدابير القسرية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن يكون متكاملا، ينص على دفع تعويضات عن الانتهاكات المرتكبة وعلى إعادة إدماج الأطفال المجندين في المجتمع في سياق عمليات المصالحة المناسبة.

وكما أبرزت السيدة زروقي هذا الصباح، فزيادة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة واستمرار ذلك، بما في ذلك من جانب الجهاديين المسلحين مثل تنظيم الدولة الإسلامية، واختطاف مئات الفتيات من جانب جماعة بوكو حرام الإرهابية، يتطلّب اتخاذ إجراءات منا جميعاً لتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وسيضمن تنسيق هذه الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة الكفاءة والنجاح.

ومع ذلك، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق أطراف الصراع، الذين يجب أن يمتثلوا لالتزاماتهم الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقيات الدولية. وفي الوقت نفسه، تظلّ الاستراتيجيات الوطنية لحماية الطفل أمراً أساسياً لبناء قدرات الحكومات ولتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لكفالة استدامتها. ومن هنا تأتي الأهمية البالغة لاستجابة فورية وسخية للدعوة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2014/339) الموجهة للجهات المانحة لتلبية احتياجات التمويل لتنفيذ خطط العمل والبرامج الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلّم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم حسنة التوقيت، إذ لا تزال الآثار الشديدة للصراعات على الأطفال تشكل تحدياً كبيراً. إن الاهتمام المكرس لهذه المسألة من قبل مجلس الأمن، الذي يتضح باعتماد قرارات هامة وزيادة الزخم الذي تحقق بفضل الجهود الدؤوبة للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، أدى إلى إحراز تقدم كبير. وفي الحقيقة، شهد هذا الشهر الذكرى الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“ التي تستحق دعمنا الثابت. إن التطورات في الإطار القانوني والمعياري بشأن الأطفال والنزاع المسلح إيجابية، ولكن تبقى هناك أوجه قصور كبيرة.

ولسوء الحظ، ومع الطبيعة المتغيرة للصراعات، فإن عمليات الاختطاف الجماعي، والتعذيب والعنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات، والوصول المحدود حتى إلى أبسط الاحتياجات الإنسانية، والتشريد الواسع النطاق أصبحت حقائق الحرب. وعلاوة على ذلك، كشفت الصراعات العديدة التي نواجهها اليوم، في جغرافيات متنوعة، عن المشاركة المتزايدة من الجماعات المسلحة من غير الدول في انتهاك حقوق الأطفال حتى الأساسية منها. ويجب التشديد في هذا السياق على الفظائع المروعة التي ارتكبتها المنظمات الإرهابية، مثل داعش وجماعة بوكو حرام. وعلاوة على ذلك، تجنّد العديد من المنظمات الإرهابية الأطفال، بما في ذلك حزب العمال الكردي/المؤتمر الوطني الكردي، وتنظيم القاعدة وداعش. ومن الضروري مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأيديولوجيات

المتطرفة ومنع أساليب التجنيد للمنظمات الإرهابية من قبيل داعش، بما في ذلك في بلدان المصدر.

وأبرز تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الشهر الماضي (A/HRC/28/69) تدهور حقوق الأطفال في سوريا. وفي الواقع، مع دخول الأزمة عامها الخامس، لا يزال جيل من الشباب السوري في خطر من أن يضيع في حلقة مفرغة من العنف. إن الحقوق الأساسية لملايين الأطفال السوريين، مثل الحق في الحياة والأمن، والصحة والتعليم، يجري تقويضها يومياً من مختلف الأطراف الفاعلة. وقد فرّ ما يقرب من أربعة ملايين سوري من بلدهم. ورغم جميع التحديات، اتبعت تركيا سياسة الأبواب المفتوحة لهؤلاء الأشخاص دون أي تمييز على أساس الدين أو الأصل العرقي. ويقيم أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من السوريين في ٢٥ من مراكز الحماية المؤقتة في تركيا. وحتى تاريخه، وُلد أكثر من ٤٧ ٠٠٠ طفل في هذه المراكز. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ١,٥ مليون من السوريين الذين يعيشون خارج هذه المراكز هم أيضاً تحت نظامنا للحماية ويستفيدون من خدمات طبية مجانية.

ولا يمكن للمرء المغالاة في التأكيد على أن الأطفال هم من بين أكثر الفئات ضعفاً في هذه الحالة المتأزمة.

وأود أن أشدد على مدى الحاجة الملحّة إلى تلبيتنا للاحتياجات المتزايدة لدى الأطفال السوريين، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. فهناك قرابة ٥٥٠ ٠٠٠ طفل سوري في سن الدراسة يعيشون في تركيا. وثمة حوالى ٧٠ ٠٠٠ تلميذ يجري تعليمهم في ٩٦٣ غرفة تدريس ضمن مراكز الايواء المؤقتة. ويوجد خارج هذه المراكز ٤٨٠ ٠٠٠ طفل تقريبا يحتاجون إلى التعليم. فالتعليم بالتالي جزء حيوي من خطتنا الإقليمية المرنة التي تتعلق باللاجئين، ويجب التركيز على إيجاد المزيد من غرف التدريس وفرص التعليم لهؤلاء الأطفال. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي توفير الدعم التقني والتمويل المناسب لتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة ”لا لضياع أي جيل“.

إن إظهار إرادة سياسية موحدة وقوية ومتضافرة هو الأداة الأكثر أهمية لدينا لمعالجة مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتزويد الأطفال بالمساعدة الضرورية، ورصد المهام التي تيسّر التخطيط والحماية والاستجابة على نحو أفضل والإبلاغ عنها. علاوة على ذلك، إن تزايد عدد النزاعات ونطاقها حول العالم يجعل التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات الإقليمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن نكفل أيضا أولوية حق الأطفال في الحصول الكامل على الرعاية الإنسانية والعدالة في مناطق ال نزاع.

وبينما نحاول تحديد مجموعة الإجراءات والأدوات التي يمكننا أن نستخدمها لوقف تجنيد الجماعات المسلحة من غير الدول للأطفال واستخدامهم، ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن توقيع اتفاقات مع الجماعات المسلحة من غير الدول يمكنه أن يؤدي بسهولة إلى استغلال الجماعات لهذه المسألة، وتشجيعها على استخدام الاتفاقات كدعاية لشرعية مطالبها. لذلك، نعتقد بقوة أن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن تمتنع عن توقيع أية وثيقة، بما في ذلك ما يسمى وثيقة التزام، مع المنظمات الإرهابية. وفي الواقع، ينبغي للخطوات الملموسة التي تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني لمنع أنشطة التجنيد التي تقوم بها المنظمات الإرهابية ومعاقبتها على هذه الأنشطة أن تكون على رأس جدول أعمالنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استعدادنا لمنح دعمنا الكامل للجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيدة ليلى زروقي، ممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وممثلي المجتمع المدني من منظمتَي إنقاذ الطفولة والسلام من أجل الطفولة، ويمثل هذه الأخيرة أخي العزيز وقريبي نزيتا. ولا يسعني أن أفوّت هذه الفرصة للإعراب عن تقديري وامتناني لجهودهم والتزاماتهم القيّمة تجاه توفير الحماية الشاملة والدائمة لبُناة مستقبل أمتنا.

إن اختيار "الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول" كموضوع لنقاشنا اليوم يأتي في الوقت المناسب ويتصف بالأهمية على حد سواء. وإذ تجري هذه المناقشة بعد الاحتفال في ١٢ شباط/فبراير باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، فإن هذه الجلسة المنعقدة اليوم تسلّط الضوء على مدى أهمية إعطاء هذه المسألة مكانا خاصا في جدول أعمالنا السياسي، ودراستها بدقة من أجل تحديد التحديات التي تنطوي عليها، والمسؤوليات التي يجب تحمّلها على الصعيد الدولي.

والحقيقة أن هذه الظاهرة الخطيرة، وهي جزئيا نتيجة النزاعات داخل الدول بعد الحرب الباردة، غالبا ما تصاحبها التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا. وتتواصل دينامية هذه ال نزاعات في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، وتتسبب بحالات مأساوية تخلّف آثارا مدمرة على تنمية الأطفال وبقائهم على قيد الحياة. وهي أصبحت أرضا خصبة توفر المقاتلين للجماعات الإرهابية العاملة في القارة، وتستغل بشكل رئيسي الجنود الأطفال، من قبيل جماعة بوكو حرام، والقاعدة، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وحركة الشباب، والجماعات الماكرة في مناطق أخرى، مثل جيش الرب للمقاومة. والنتائج الرئيسية المباشرة للأعمال الوحشية التي ترتكبها مثل هذه الجماعات ضد أطفالنا تتمثل في التجنيد القسري، والاختطاف، والاغتصاب، وأشكال أخرى من العنف الجنسي، والقتل، والتشويه، وإيجاد اللاجئين. وتتصف الآثار على الصحة الجسدية والعقلية للأطفال وتعليمهم ورفاهيتهم العامة بغاية الخطورة.

والاتحاد الأفريقي، الذي يعرب بوضوح عن التزامه الدبلوماسي والقضائي والسياسي تجاه الأطفال من خلال الإجراءات التي يتخذها، يواصل بذل جهوده لحل النزاعات وكفالة حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الطفل. والمجموعة القانونية التي أنشأناها لهذا الغرض تتضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكوله المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، والميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق الطفل ورفاهه. وهذه الصكوك مجتمعة تشكل إضافة إلى سلسلة من المعايير، البعض منها ابتكاري للغاية، بحيث تتجاوز المتطلبات الدولية، وتضع الأطفال في محور التحديات والضرورات المتصلة بالسلام والتنمية والتقدم.

علاوة على ذلك، إن الدور الحاسم للاتحاد الأفريقي في الحفاظ على السلام والأمن وتعزيز شفافية الحكم على كل مستوى يساهم إسهاما كبيرا في حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وعمليات السلام التي نشرها الاتحاد الأفريقي لمواجهة حالات النزاع في القارة، ولا سيما في بوروندي، ومنطقة دارفور في السودان، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. ولا يسعني هنا إلاّ أن أؤكد على أهمية الاتفاق المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بين إدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الأمم المتحدة. فهذا الاتفاق يتيح لنا دعم الجهود الجارية من أجل

وضع حماية الأطفال في صميم كل مسألة ذات صلة بالسلام والأمن في أفريقيا. ونحن نرحب بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا المجال، بما في ذلك الدعم الذي تقدّمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

إن المذكرة المفاهيمية التي توفر إطارا للمناقشة الجارية في هذا اليوم (S/2015/168، المرفق) تشير بوضوح إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية المتزعزعة على تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة. وبما أن أطفالنا لا يدركون الأخطار المحتملة، فهم يضطرون في بعض الأحيان للانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة لمجرد حصولهم على الغذاء أو الملبس. لهذا السبب، من الحيوي أن ندعم جهود أفريقيا لتحقيق تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي وشامل يفيد كل قطاع من السكان، بمن فيهم الأطفال.

وقادة أفريقيا، من جانبهم، أكثر تصميما من أي وقت مضى على العمل لبناء مستقبل أكثر عدلا وازدهارا. واعتماد جدول أعمال ٢٠٦٣ في مؤتمر القمة الرابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير هو في الواقع تعبير عن استعدادهم لتوليد الزخم اللازم بهدف إيجاد أفريقيا القوية، والمتحدة، والمزدهرة، والمسالمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد دوتا (أوروغواي) (تكلم بالفرنسية): تود أوروغواي أن تشكر فرنسا على تنظيم المناقشة الجارية في هذا اليوم أثناء رئاستها لمجلس الأمن.

(تكلم بالإسبانية)

ونود أيضا أن نشكر فرنسا على إتاحة الفرصة للأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لحضور هذه الجلسة، فضلا عن المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الأمر الذي يشهد على أهمية المناقشة الجارية في هذا اليوم.

ينبغي لنا جميعا أن نحيط علما بمدى أهمية هذه المناقشة بالنسبة لنا.

وبالمثل، تتمنى أوروغواي لماليزيا النجاح في عملها في هذا الفريق العامل الهام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وبالرغم من أن هذه المناقشة قد سعت إلى التركيز بشكل خاص على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، يرى وفد بلدي أن جميع الأطفال المتضررين من النزاعات تتشابه ظروفهم مع أولئك الأطفال ومن ثم لا بد من المساواة في الحماية.

وتشيد أوروغواي بالعمل القيم الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، ونؤكد مجددا دعمنا للولاية المسندة إليها. نود أن نبرز العمل الذي تم بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام الذي يهدف إلى إدراج تدابير لمعالجة حالة الأطفال في البلدان التي توجد فيها عمليات حفظ السلام.

وترحب أوروغواي بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ على نحو منتظم عن ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح وهي: قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال الجنود أو استغلالهم، والعنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، واختطاف الأطفال.

كما تثني أوروغواي على العمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتنسيق مع السيدة زروقي، وهو عمل لا غنى عنه لوضع حد لعمليات التجنيد التي تضطلع بها الدول أو قوات الأمن أو المجموعات المسلحة. نشعر بالقلق إزاء الحالة التي، يعاني منها الآن، وعانى منها لفترة من الزمن الأطفال في

الجمهورية العربية السورية، حيث تضرر ١٤ مليون طفل. ويعيش مليونان من الأطفال في مناطق من دون إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، و ٢,٦ مليون يعيشون في مناطق دون الحصول على التعليم، ويعيش مليونان في مخيمات اللاجئين في لبنان وتركيا والأردن. وبطبيعة الحال، تعني الأزمة المتشابكة في العراق أيضا أن ٨,٢ ملايين من الأطفال يعيشون في مناطق بعيدة عن منازلهم، في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من أصول مختلفة.

والعديد من الأطفال معرضون للخطر، ومستقبل البشرية أيضا في خطر. ويواجه مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل خياراً بين الحضارة والهمجية. لقد كنا دائماً ملتزمين بالدفاع عن حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، كما يظهر في التقديم السنوي للقرارات المتعلقة بحقوق الطفل والتفاوض بشأنها، في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان على السواء.

كما تشاطر أوروغواي الأمين العام قلقه والتزامه بالقضاء على العنف ضد الأطفال، وتكرر دعوته للبلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين القيام بذلك.

وبالرغم من أن هذه المناقشة قد سعت إلى التركيز على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، وهو أمر هام للغاية، لا نود أن نتجاهل حقيقة أنه بالرغم من أن تلك الجماعات بشعة ومروعة وغير مقبولة، معظم الأطفال المجندين تجندهم دولهم؛ وهذا أمر غير مقبول للمجتمع الدولي ولهذه المنظمة. والمسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. يضطلع بلدي بدور نشط في هذا الصدد، ونأمل في أن نرى موقفا مماثلا من الدول الأخرى.

بيد أن صحيح أنه بفضل أعمال المجلس على مدى ٢٠ عاماً تقريبا، شهدنا إطلاق سراح آلاف أطفال من الظروف التي تنتهك كرامة الإنسان. ويرى بلدي أنه من الأهمية بمكان أن نحترم الحقوق المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، ولا سيما المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تلزم الدول باحترام حق الطفل في التعليم.

في القرار بشأن حقوق الطفل المعتمد في العام الماضي في الجمعية العامة، تقرر أنه سيتم التركيز على مسألة الحق في التعليم في منطوق القرار الذي سيعتمد هذا العام. وتأمل أوروغواي في أن تعيد الدول التي لديها القدرة على الدفاع عن هذا الحق التأكيد على ذلك في القرار الذي سيعتمد خلال الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة – وستعمل على تحقيق ذلك.

ومن الأهمية بمكان أيضا الاستمرار في العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ولمجلس الأمن أن يحيل القضايا إليها، الأمر الذي سيضفي المزيد من القيمة على عمل تلك الهيئة، ويوسع نطاق هذا المنطق للمحاكم الدولية الأخرى المسؤولة عن حماية الأطفال الخاضعين لولايتها القضائية.

وختاما، نرى أن مسألة إعادة الإدماج الفعال للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أمر حاسم الأهمية، ونعتقد أن برامج التسريح وإعادة الإدماج ضرورية من أجل إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم بصورة حقيقية وناجحة ومستدامة.

وما دامت تنتهك حقوق الطفل ويتم تجاهلها، وما دام يستمر استخدام الأطفال لأغراض تستحق الشجب مثل الحرب، الآفة التي أنشئت هذه المنظمة للقضاء عليها، لن يتسنى صون السلم والأمن الدوليين أو للحضارة أن تحرز تقدما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حالة الأطفال في حالات النزاع المسلح.

(تكلمت بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي بالتحديد، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وفييت نام.

السيد الرئيس، بينما نشيد بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة، نود أن نشكر لكسمبرغ على رئاستها الناجحة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على مدى العامين الماضيين، وأهنئ ماليزيا الزميلة العضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على توليها رئاسة ذلك الجهاز. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن ممتنون للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولمقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على أفكارهم الثاقبة.

وترحب الرابطة بالتقدم المحرز في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن حتى الآن بشأن الأطفال والنزاع المسلح منذ اتخاذ القرار الأول، القرار ١٢٦١ (١٩٩٩).

ونحيي الدول الأعضاء المعنية على جهودها في تنفيذ خطط عملها التي أناطها بها المجلس ونرحب بإدماج حماية الأطفال في النزاعات المسلحة في سياساتها الوطنية. ونقدر العمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة والوكالات المعنية في النزاعات المسلحة، ولا سيما في مجالي الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ودمج سياسات حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وتعزيز تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقت العام الماضي بهدف إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع من قبل قوات الأمن الوطني بحلول عام ٢٠١٦.

بيد أن لا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن عددا متزايدا من الأطفال ما زالوا يتضررون من الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنسي. ندين بصفة خاصة تزايد عدد حالات اختطاف الأطفال، والهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات. ومما يثير المزيد من القلق أن نشهد ظهور الجماعات المسلحة من غير الدول المعقدة والمنظمة تنظيما جيدا التي تتجاهل تماما القانون الدولي، لا سيما في مناطق معينة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

ونحث الدول وهيئات الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها، والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى على مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي بمزيد من القوة هذه التحديات الجديدة التي تشكلها الجماعات المسلحة من غير الدول.

وفي ذلك الصدد، تود الرابطة أن تشدد على النقاط التالية.

أولا، تتحمل الدول المسؤولية والسلطة الرئيسية عن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في النزاعات المسلحة. ينبغي أن يجري التفاعل بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول بما يتفق مع هذا المبدأ.

ثانيا، الجماعات المسلحة من غير الدول التي يختلف طابعها وشكلها ودوافعها اختلافا كبيرا تقتضي تدابير مختلفة من التعامل معها وينبغي اتخاذها في إطار استراتيجية أوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات والتصدي لها. ينبغي أن تعالج تلك الاستراتيجية، من بين جملة أمور أخرى، الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وأن تتناول المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية أثناء النزاعات المسلحة وبعدها.

ثالثاً، ينبغي أن تتجسد الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في عمليات السلام واتفاقات السلام، ويجب أن تشمل الاحتياجات الخاصة للأطفال لدى التخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) تولي دائماً أهمية كبيرة لحماية الأطفال، خاصة للمتأثرين بالصراعات المسلحة، وتعمل بصورة وثيقة لمنع انتهاكات حقوق الطفل في منطقتها الإقليمية. وإن جميع الدول الأعضاء في الآسيان أطراف في اتفاقية حقوق الطفل، وتعمل حاليا على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بطريقة جادة على الصعيد الوطني. وتقترن تلك الجهود الوطنية بصورة وثيقة بجهود التعاون الإقليمي.

كرر قادة الآسيان في عام ٢٠١٣ الإعراب عن إرادتهم السياسية الجماعية باعتماد إعلان الآسيان بشأن القضاء على العنف ضد النساء والأطفال في منطقة الآسيان. وتسعى الآسيان جاهدة أيضا للتأكد من تحقيق التزامنا. وفي عام ٢٠١١، أُنشئت لجنة الآسيان لحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل، وتعمل بهمة الآن على تنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ التي تتضمن إجراءات مفصلة لدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتعمل الآسيان بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين كجزء من تلك الجهود. ونقدر استمرار الاشتراك الوثيق على مر السنين للممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالمسائل المتعلقة بحماية الأطفال في إطار ولاية كل منهم مع الدول الأعضاء في منطقة الآسيان، كما تجلى ذلك في الآونة الأخيرة في الزيارة التي قامت بها إلى المنطقة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وفي المناقشة الموضوعية التي أجرتها مع لجنة الآسيان في شباط/فبراير.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استمرار التزام الآسيان بالعمل مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي لحماية وتعزيز ما هو أفضل لمصلحة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى والشركاء في الأعمال التحضيرية لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال، ونتوق إلى مناقشة المجلس المقبلة بشأن هذا الموضوع التي ستعقد في شهر حزيران/يونيه برئاسة ماليزيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كادوروغامووا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تود سري لانكا أن تهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والصراع المسلح، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال الذين يقعون ضحايا لأعمال الجماعات المسلحة من غير الدول.

إننا بوصفنا بلدا شهد معاناة الأطفال وكربهم جراء قيام الجهات الفاعلة من غير الدول في الماضي بتجنيدهم قسراً، نود إبراز مدى أهمية مناقشة اليوم التي تتزامن مع الذكرى العاشرة لصدور القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشأ فريقا عاملا معنيا بالأطفال والتزاع المسلح، فضلا عن الذكرى السنوية العاشرة لالتزامات باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٧.

خلال ثلاثة عقود تقريبا من التزاع الذي شهدته سري لانكا، تمثلت إحدى أهم القضايا المعقدة والمؤلمة في فظاعة قيام الجماعات الإرهابية بتجنيد الفتيات والفتيان كمقاتلين وكوادر انتحارية. مع انتهاء التزاع، في أيار/مايو ٢٠٠٩، استسلم ما مجموعه ٥٩٤ من المقاتلين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما. لم تقم حكومة سري لانكا بملاحقة أولئك الأطفال ومحاكمتهم جنائيا، بل اعتبرتهم ضحايا للصراع. واتخذت الحكومة سلسلة من التدابير لإعادة تأهيل وإدماج هؤلاء الأطفال المقاتلين السابقين بتوفير التعليم، والمرافق الترفيهية والتدريب المهني لهم، فضلا عن الدعم النفسي لمساعدتهم على التغلب على ما يحمله ماضيهم في طياته.

أدت تلك التطورات الإيجابية بالأمم المتحدة إلى حذف سري لانكا من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام عن الأطفال المقاتلين في عام ٢٠١٢. وتفخر اليوم سري لانكا بأن تقول أنه

تم تأهيل جميع الأطفال المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأصبحوا مواطنين سريلانكيين منتجين ومسؤولين، والبعض منهم تقدم لامتحانات تنافسية والتحق بالجامعات.

تعتقد سري لانكا أن استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة بأية صفة كانت، كمقاتلين أو بخلاف ذلك، إنما يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتقد سري لانكا أيضا أنه يوجد ثلاثة أساليب فعّالة للحد من تجنيد الأطفال المقاتلين على أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول وهي: أولا، ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الأطراف المعتدية بينما يجري تعزيز القانون والنظام؛ ثانيا، تعبئة الموارد من أجل برامج إعادة التأهيل؛ وثالثا، معالجة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التي يمكن أن تستخدمها الجهات الفاعلة من غير الدول للإيقاع بالأطفال لأغراضها المزعومة.

إن حكومة سري لانكا تقدر وكالات الأمم المتحدة، كاليونيسيف، وشركاءنا الثنائيين على مساعدتهم لنا في مساعينا من أجل مكافحة خطر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وبعد ذلك القيام بمهمة ضمان إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وفي الختام، يسعد سري لانكا أن تتشاطر تجربتنا في إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الأطفال مع الأطراف التي ترغب في استقاء العبر من قصتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد ياريمينكو (أوكرانيا): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

ترحب أوكرانيا بهذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. وهذه ليست مجرد كلمات ضئيلة القيمة يجري ترديدها في بلدي. يدرك المجلس جيدا أن أوكرانيا تعاني بالفعل من العدوان الروسي منذ أكثر من عام. وللأسف، علينا أن نعترف بأن الأطفال من بين أشد الفئات معاناة من الصراع.

في هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام أوكرانيا القوي باتفاقية حقوق الطفل، وهي صك دولي أساسي في مجال حماية الأطفال. إن الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين في صميم النظام الدولي من أجل تعزيز وتعضيد حق الأطفال في البقاء على قيد الحياة، والعيش والنمو في بيئة صحية، مع الحصول على التعليم والصحة، والتغذية، والسلامة والأمن على النحو الملائم.

إن الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك تلك الاتفاقية. ونحث روسيا على وقف نشاطها التخريبي الذي يلحق معاناة هائلة بالسكان، معظمهم من النساء والأطفال، في المناطق الواقعة في شرق أوكرانيا التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير المشروعة. كررنا مرة تلو الأخرى مناشدتنا للأمم المتحدة والمجلس لإجراء تقييم مناسب واتخاذ التدابير الضرورية ردا على عمل الاتحاد الروسي الذي تمثل في الاحتلال المؤقت لمنطقة القرم وشرق أوكرانيا.

في ضوء ذلك، أود أن أذكر العديد من حالات اختطاف الأطفال، بما في ذلك خطفهم من دور الأيتام والمرافق الطبية،التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في شرق أوكرانيا، وترعى روسيا هذه الجماعات. يجري نقل الأيتام خارج البلد بصورة غير قانونية، ويُقتل ويُجرح الأطفال جراء الأعمال غير الشرعية التي تقوم بها الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا بدعم روسي.

ونتذكر جميعا الصور الصادمة في أعقاب القصف الكاسح الذي شنه الإرهابيون الموالون للروس للمناطق

السكنية في ماريوبول في كانون الثاني/يناير. نتيجة ذلك قُتل العشرات وجُرح أكثر من ١٠٠ شخص. وللأسف، كان الأطفال أيضا من بين الضحايا، فقد قتل أثنان، وجُرح وتيتم العشرات منهم، ولحقت أضرار بأربع مدارس وبثلاث من رياض الأطفال نتيجة ذلك الهجوم الإرهابي الصفق. ووفقا لآخر البيانات الصادرة عن اليونيسيف، لقي ما لا يقل عن ٦٤ طفلا مصرعهم وأصيب ١٧٠ طفلا بجروح في شرق أوكرانيا منذ بداية الصراع الذي دبره الاتحاد الروسي. لقد ارتفع في الشهر الماضي عدد المشردين داخليا في أوكرانيا إلى أكثر من مليون شخص، منهم أكثر من ٦٠ في المائة من النساء والأطفال. تفعل حكومة أوكرانيا كل ما بوسعها لضمان إخلاء الأطفال من منطقتي دونتسك ولوهانس حيث يتعرضون لمخاطر القصف المدفعي والفظائع الأخرى. وتجري صياغة تشريعات لتعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال والأسر التي لديها أطفال مشردين من المناطق المتضررة.

وتؤكد أوكرانيا مجددا على التزامها الصارم بتعزيز حماية حقوق الطفل على الصعيدين الوطني والدولي. ونجدد التأكيد على دعمنا للأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة حقوق الطفل والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونقدر هذه الأعمال.

ونود أن نشدد على الأهمية الحيوية لحملة ”أطفال، لا جنود“، التي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد القوات الأمنية الوطنية بحلول عام ٢٠١٦. وتدعم أوكرانيا الحملة دعما كاملا. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري زيادة الاستفادة من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وتطلب إلى الأمين العام إدراج أطراف النزاع المسلح التي تنخرط في عمليات اختطاف الأطفال في مرافق تقاريره عن الأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تهانيّ لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقديمه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام، التي يمكن أن تعمل على جعل مناقشتنا أكثر شمولا.

وتعلن كمبوديا تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإضافة إلى النقاط التي وردت في بيان الرابطة، أود أن أؤكد على أن كمبوديا، وهي أحد بلدان ما بعد النزاع، عاقدة العزم على حماية الأطفال وحقوقهم في حالات النزاع المسلح. وترى كمبوديا، باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وأحد الموقعين على بروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في عام ١٩٩٢، أن على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بالمزيد من العمل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويدين وفد بلدي جميع أشكال أعمال العنف التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، لا سيما أعمال العنف ضد الأطفال. وبما أن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، فإن علينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نكافح هذه الآفة الشريرة بكل قوة. وفضلا عن ذلك، علينا تعزيز الصكوك القانونية القائمة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن يستند تقرير الأمين العام وغيره من الوثائق غير الالزامية إلى بيانات واضحة ودقيقة ويمكن التحقق منها.

واذ نعقد هنا مناقشة اليوم، فإن آلاف الأطفال يعملون جنودا في التراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. وبعض هؤلاء الأطفال جرى تجنيدهم، وبعضهم اختطف وأرغم على المشاركة في القتال. بيد أن آخرين انضموا إلى الجماعات المسلحة بمحض إرادقم، وبدافع من اليأس، بعد أن تشبعوا بالأيديولوجية الخاطئة للجماعات المسلحة من غير الدول. ولذلك، سواء شارك الأطفال في أعمال العنف والقتال، أو رفضوا القيام بذلك، ينتهي بهم الأمر إلى أن يكونوا محاصرين أو ضحايا. وبغية منع وقوع الأطفال ضحايا، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للتراع. ومنع نشوب التراع هو الشرط المسبق لتحقيق السلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. ولا يؤدي الفقر والتمييز وعدم التعليم والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة سوى إلى إدامة حلقة العنف.

وتتيح المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لمعالجة هذه المسائل. كما يمكنها إثراء وسائل التنفيذ بشأن المسائل المتصلة بحماية الأطفال في التراعات المسلحة. وينبغي أن تواصل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التأكيد على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الشاملين للجميع والمنصفين، والهادفين إلى المعالجة الفعالة لأوجه التفاوت والعوامل التي تدعمها. وبتلك الطريقة، ستسهم الخطة في إنشاء عالم أكثر شمولا للجميع وأمنا وسلاما.

وكما ذكر هنا اليوم، ينظر إلى التعليم باعتباره استثمارا طويل الأمد. فبالمعرفة، يمكن للأطفال البقاء بعيدا عن تجنيدهم كمقاتلين. وتجسد الفتيات والصبيان مغزى الأطفال. وبالنظر لأننا نولي أهمية للمساواة بين الجنسين، ينبغي أيضا أن تتمتع الفتيات بالمساواة في الفرص والحصول على التعليم على قدم المساواة. ولذلك، تدعم كمبوديا على نحو كامل مبادرة ''دع الفتيات يتعلمن''، على نحو ما توختها وجعلتها معروفة جيدا لشعب كمبوديا السيدة الأولى للولايات المتحدة، ميشيل أوباما، خلال زيارتها الثقافية الرسمية الأخيرة التي استمرت ثلاثة أيام إلى مقاطعة سييم ريب في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس.

ويتطلب إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في التراع المسلح عملا عالميا مشتركا. وحكومة كمبوديا الملكية ملتزمة بالعمل مع شركائنا العالميين ومع الدول الأعضاء ومع وكالات الأمم المتحدة في مسعى لوضع حد لوقوع الأطفال ضحايا على يد الجماعات المسلحة من غير الدول. ويقدر وفد بلدي الأعمال المتفانية التي يضطلع بها المجلس لمعالجة المسألة المتعلقة بمحنة الأطفال ولحماية حقوق الأطفال في حالات التراع المسلح. وستؤدي الجهود الدؤوبة للمجلس إلى زيادة تعزيز قضيتنا وإلى المساعدة في كفالة أن تحيا أجيال الأطفال المقبلة في جو من الحرية والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): سيدي الرئيس، أرجو في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، وأقدم التهنئة من خلالكم للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها أمام المجلس بشأن الموضوع قيد المناقشة.

يعرب وفد السودان في مستهل هذا البيان عن تقديره لتخصيصكم هذه المناقشة المفتوحة لقضايا الأطفال والتراع المسلح بالتركيز على ضحايا الحركات المتمردة. وحسنا فعل مجلسكم الموقر بتناول هذه القضية المهمة. فقد سبق أن نادينا عند مشاركتنا العام الماضي في حفل تدشين حملة إنهاء تجنيد الأطفال ''أطفال، لا جنود'' بضرورة أن تكون الحملة شاملة للحركات المتمردة، وليست مقتصرة فقط على القوات الحكومية للدول التي يحتويها مرفق تقرير الأمين العام

السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح. ولعل من المعلوم لديكم حجم تعدي الحركات المتمردة على الأطفال في جميع البلدان المتأثرة بالنزاع وانتهاك حقوقهم، تماما مثلما أوردت مذكرتكم المفاهيمية في صدر صفحاتها. وفي بلدي السودان، فإن انتهاكات الحركات المتمردة لحقوق الأطفال في ولايات دار فور والنيل الأزرق وجنوب كردفان أكثر من أن تحصى. وقد سبق أن تمت إحاطة مجلسكم الموقر علما في عدد من المرات بانتهاكات من قبيل اختطاف الأطفال وتجنيدهم على يد الحركات المتمردة. ولعل أحد تلك الانتهاكات كان اختطاف ١٩٠٠ طفل على يد الحركة الشعبية – قطاع الشمال في ولاية جنوب كردفان العام قبل الماضي. وما زالت الانتهاكات تترى، كما أن مشاركة الأطفال مع حركة العدل والمساواة إبان حملة احتلال العاصمة للخرطوم – أو ما دعوه بحملة احتلال العاصمة الخرطوم – لم تكن خافية على المجلس الذي وقف على عدد الأطفال الذين شاركوا في تلك العملية.

إننا نثمن تناول المجلس لهذه القضية في العديد من المناسبات، وعلى رأسها الذكرى السنوية الأولى لحملة إنهاء تجنيد الأطفال.

ونرجو أن تستكمل هذه الخطوات بإجراءات وتدابير عملية ترغم الحركات المتمردة على وقف الانتهاكات وإلقاء السلاح والجنوح إلى التفاوض وسيلة للحل لا العمل العسكري. وفي هذا الإطار فإننا نشيد بما ورد في الفقرة ٤ من المذكرة المفاهيمية (S/2015/168، المرفق). تأتي قضايا حقوق الطفل وحمايتها في مقدمة أولويات حكومة السودان. وتقف شاهدا على ذلك مجموعة من المجهودات والإنجازات التي قامت وتقوم بها الحكومة، ومن ذلك، مثالا وليس حصرا.

أولا، على صعيد الالتزامات الدولية، فقد صادقت حكومة السودان على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها – البرتوكول المعني باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. كما صادقت حكومة السودان على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية – الاتفاقية رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن العمل والاتفاقية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وأعلنت حكومة السودان عن دعمها للحملة التي نظمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بالاشتراك مع اليونيسيف في بداية العام الماضي. كما شاركنا في حفل افتتاح الحملة هنا في نيويورك.

ثانيا، وعلى صعيد التشريعات الوطنية، فإن كلا من قانون القوات المسلحة السودانية وقانون الشرطة وقانون الأمن يمنع بشكل قاطع تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما في صفوفها. وأقامت كذلك حكومة السودان نظاما متكاملا لعدالة القصر والعدالة الإصلاحية، شمل سن قانون حماية الطفل لعام ٢٠١٠ وإنشاء النيابات ذات الصلة بعدالة القصر. ثالثا، وعلى صعيد آليات حماية الأطفال، فقد أقامت حكومة السودان وحدات حماية الأطفال في القوات المسلحة ووحدات حماية الطفل والأسرة في وزارة الداخلية. كما أنشأت الحكومة المجلس القومي للطفولة وعينت المدعي العام لجرائم دارفور للتحقيق في كل المزاعم في دارفور منذ بزوغ النزاع في عام ٢٠٠٣، لا سيما تلك المتصلة بانتهاكات حقوق الأطفال. كذلك أنشأت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق بشأن اختطاف وتجنيد الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. كما دشنت الحكومة في تموز/يوليه من العام الماضي الخطة الوطنية العشرية الشاملة لترقية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

رابعا، وعلى صعيد التواصل مع الجهات الأممية المعنية بالأطفال، فإن حكومة السودان، وعبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، ظلت وستظل على تواصل تام مع مكتب وكيلة الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

ومكتب صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. ولعلي أشير، في هذا الإطار، إلى اجتماع معالي وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي، السيدة مشاعر الدولب، لدى مشاركتها الأخيرة في فعاليات لجنة المرأة، مع ممثلة الأمين العام، وذلك بغية مخاطبة كل الشواغل الخاصة بالأطفال. وفي هذا السياق، أشير إلى ما جاء في بيان الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، بشأن الجهود الجارية الآن في السودان بالتنسيق مع بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل منع الحركات المتمردة من تجنيد الأطفال.

تستمر حكومة السودان في جهودها الرامية إلى تعزيز وضع الأطفال. وفي هذا الإطار فقد كون المجلس القومي لرعاية الطفولة مؤخرا لجنة وطنية تنسيقية لأوضاع الأطفال في الطوارئ، تضم جميع الجهات والأجهزة ذات الصلة بهذا الملف المهم. ويأتي على رأس اختصاصات هذه اللجنة، حماية الأطفال ومعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر عليهم، إضافة إلى التنسيق في هذا الشأن مع مكتبي اليونيسيف وبعثة العملية المختلطة. وعلى ذات الصعيد، فقد أقام المجلس القومي لرعاية الطفولة ندوة حول الثقافات المحلية وأثرها على حماية الأطفال، تحديدا تجنيد الأطفال كنموذج. وإضافة إلى ما سبق، فإن العمل يجري بين مختلف الجهات ذات الصلة بملف الأطفال في السودان من أجل الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لخطة العمل المعنية بالأطفال في مناطق النزاع.

إننا، وفي ضوء السياسات التي أشرنا إليها آنفا والخطوات والإجراءات العملية التي نفذناها بشأن الأطفال، نطالب بشطب اسم السودان من قائمة الدول التي يضمها مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. يستند طلبنا هذا إلى مجمل الإجراءات والخطوات المقدرة والملموسة التي وردت تفصيلا في صدر هذا البيان.

ولأجل أن تكون مخاطبة قضايا الأطفال بشكل شامل ومتكامل، فإننا ندعو إلى استصحاب النقاط التالية. أولا، ضرورة مساعدة حكومات الدول التي تعاني من نزاعات في جهود إنهاء هذه النزاعات، وذلك عن طريق إقناع وإرغام الأطراف المتمردة الحاملة للسلاح على إلقاء السلاح وانتهاج التفاوض وسيلة للحل ثانيا، مخاطبة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الزج بالأطفال في صفوف الجندية أو التسرب من المدارس أو غيرهم من الفئات التي تعاني، وكذلك الأسباب الجذرية للنزاعات، وذلك عن طريق مخاطبة مسببات الفقر ومعالجة آثار تغير المناخ وإنهاء العقوبات الاقتصادية الأحادية الجائرة المفروضة على بعض الدول، وإعفاء ديون الدول النامية مع تقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات، لا سيما في دعم التعليم في البلدان المتأثرة ودعم قطاع الصحة والمساعدة في جهود الإعمار التي تبذلها الدول الخارجة من النزاعات، استنادا إلى الرصيد التراكمي لخبرات الأمم المتحدة في هذه المجالات.

ثالثا، فإن توقيع الحركات المتمردة على خطط إنهاء تجنيد الأطفال، لا يعتبر إجراء كافيا لوقف الانتهاكات التي ترتكبها، بل لا بد من تعزيز هذا الإجراء عن طريق إدانة سلوك الحركات المتمردة، ومن ثم إرغامها على إلقاء سلاحها وانتهاج التفاوض. رابعا، لا بد من إشراك الحكومات في أي تحرك ذي صلة بملف الأطفال في النزاعات والعمل معها بشفافية وعلى أسس تراعي مبدأ السيادة الوطنية.

ختاما، فإننا نجدد التزامنا باستمرار التعاون مع الجهات الأممية المعنية بأمر الأطفال. ونطالب بأن تحتوي تقارير الأمين العام على المعلومات الصحيحة والمتحقق من مصداقيتها ومن مصادرها، مع ضرورة خلوها من العبارات حمالة الأوجه، مثل عبارة ”يلبس المدعى عليهم زيا عسكريا“، ونحو ذلك من الإشارات المبهمة. إذ أن الزي العسكري لم يعد حكرا على مجموعة دون أخرى، كما تعلمون. ومعلوم أن الزي العسكري

أصبح مشاعا الآن في العديد من مناطق النزاعات كما نطالب بأن تتم مشاطرة الحكومات بأي معلومات أو إدعاءات قبل تضمينها في تقارير الأمين العام وعرضها هنا على مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على قيادتها المقتدرة للمجلس هذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

في ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، وفي أفظع عمل لاإنساني وهمجي، ذبح أعداء أفغانستان أكثر من ١٢٠ شخصا، جميعهم من المدنيين، ومعظمهم أطفال يلعبون الكرة الطائرة. تشكل حوادث كهذه أمثلة حية على التأثير العميق للنزاع على حياة الأطفال، وما يلقيه من ظلال على حياتهم اليومية. يجعل العنف طفولتهم قصيرة ويتركهم دون أسرهم وأحبائهم. يتعرض الأطفال، بصورة منتظمة لأعمال الإرهاب الأخرق الشائنة التي ترتكب ضد المساجد، والأسواق، والمدارس والمنازل والهياكل الأساسية الحيوية في أفغانستان.

كان لحملة العنف المستمرة ضد الشعب الأفغاني تأثير عميق ومأساوي على حياة المدنيين. ففي عام ٢٠١٤، قتل أو جرح ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ مدني، مع زيادة كبيرة في عدد الضحايا الأطفال بنسبة ٤٨ في المائة. لقد ولد الصراع في أفغانستان حالة يتعرض فيها الصبية والفتيات الصغار بشدة للاستغلال من جانب الجماعات المتطرفة.

وتستخدم حركة طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى الأطفال كجنود وجواسيس ودروع بشرية.

وتستخدمهم في زرع أجهزة التفجير اليدوية الصنع والقنابل المزروعة على الطرق، وما زالت تلقي بظلال الشؤم الشنيع على حياتهم.

إن الجماعات الإرهابية والمتطرفة، بما في ذلك تلك المنتسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام،تستهدف الأطفال بصورة منتظمة لتنفيذ مخططاتها الشريرة.

وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للإسلام، تواصل الجماعات المتطرفة بوحشية مهاجمة المدارس وموظفيها وطلابها، ولا سيما النساء والفتيات. في عام ٢٠١٤، ونتيجة لهذه الحملة الوحشية، دمرت ١٥٧ مدرسة وفُجرت وأضرمت النيران فيها، وأغلقت ٥٣٧ مدرسة نتيجة للتهديدات من حركة طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى. ومن المؤسف أن تلك التهديدات، مقترنة بالفقر والبطالة، تحول دون حصول الأطفال على التعليم، وتجعلهم أكثر عرضه للاستغلال من جانب المتطرفين.

إن أثر النزاع على الأطفال يتسع ليشمل خطر الموت أو الإصابة. والأطفال الذين قتلت أسرهم أو تشتتت هم العائلون الوحيدون في الأسرة. ولذلك، وفي محاولة لتوفير سبل كسب العيش الخاصة بهم وبأسرهم، يحاول الأطفال غالباً الانضمام إلى الشرطة الوطنية والمحلية أو الجيش، وحتى من خلال تزوير أعمارهم وبطاقاتهم الشخصية ليتم قبولهم في الخدمة.

وتفهما لهذه الظروف الرهيبة، فقد اتخذت حكومتي خطوات رئيسية نحو الوفاء بالتزاماتها. اليوم وفي خطابه أمام كونغرس الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة، جدد الرئيس غني التزام الحكومة الأفغانية الكامل لحماية الأطفال، الذين هم مستقبل بلدنا. وفي خطوة بارزة، سنت حكومة أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ قانونا يحظر تجنيد القصر في المؤسسات الأمنية، والذي أقره البرلمان الأفغاني في شباط/فبراير. إن إقرار خريطة الطريق في آب/أغسطس ٢٠١٤ للتسريع في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات الأمنية، هي دليل على التزامنا الراسخ في هذا الصدد. وكان التتويج لهذه الخطوات الجريئة هو رفض

عدة مئات من المتقدمين القصر الذين حاولوا الانخراط في المؤسسات الأمنية في عام ٢٠١٤.

وقد وضعنا أيضا سلسلة من التدابير الرامية إلى إذكاء وعي الجمهور، بما في ذلك عن طريق إنشاء العشرات من مجالس حماية المدارس على مستوى المجتمعات المحلية في المقاطعات، ومن خلال عقد حلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب علماء الدين والمدرسين وكبار السن والطلاب على حقوق الطفل بدعم من المجتمع الدولي. ونحن ممتنون، في هذا الصدد، على المساعدة التقنية والمالية من الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وحيث أن قوات الأمن الوطني تحملت المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن في جميع أنحاء البلد منذ بداية هذا العام، فأن حكومة أفغانستان ملتزمة التزاما قويا ببذل كل جهد ممكن لضمان توافق قواها مع المعايير الدولية التي تعتبر منع تجنيد القصر أمرا أساسيا. ولذلك، فإن وضع حد نهائي لعمليات تجنيد القصر في جميع المؤسسات الأمنية، يمثل أولوية قصوى لحكومة أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أكرر نداء حكومة بلدي في الأمم المتحدة للنظر في سحب الشرطة الوطنية والمحلية الأفغانية من القائمة السوداء للأمين العام.

مع الأخذ في الاعتبار التقدم الهائل المحرز في التخفيف من تأثير النزاع على الأطفال في أفغانستان، والتحديات الهائلة التي تنتظرنا، فإن الدعم المستمر من شركائنا الدوليين وخبراتهم الفنية والتمويل، بالإضافة لأنشطة الدعوة، تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجهودنا. ونحن نشكر أصدقاءنا وشركاءنا الدوليين، ولا سيما السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتبها، على دعمهما في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونشيد بالدعم القوى من فرنسا، والتزامها بهذه المسألة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الملهمة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلدي.

نحن نشهد العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي تؤثر على ملايين الأطفال نظراً للطابع المتطور للنزاعات المعاصرة. ونحن نتعلرض لخطر فقدان أجيال بأكملها في سورية وجمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق وجنوب السودان. إن الفتيات والفتيان الذين تجندهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة، يصبحون ضحايا للهجمات العشوائية، أو يخضعون لإساءة المعاملة العنيفة. لقد أحرز مجلس الأمن تقدما كبيرا في النهوض بمسألة الأطفال والنزاع المسلح، ولكن لا يزال هناك كثير من العمل الماثل أمامنا في حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وتصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتصادف أيضا الذكرى السنوية الأولى لحملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقت من أجل وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. إن الزخم المتولد والتقدم المحرز عن الحملة مشجعان، ولكن التحديات المتبقية هائلة أمام بلوغ هدفنا. يجب أن نعمل معا، ونتبادل خبراتنا ومواردنا، لكي نضع حدا لتجنيد الأطفال في السنتين القادمتين.

ومن الضروري أن يواصل الفريق العامل التابع للمجلس تحقيق أفضل استخدام لما لديه من أدوات بغية توفير استجابات

ملائمة لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن الدول الأعضاء بحاجة إلى السماح بإمكانية وصول موظفي الأمم المتحدة إلى المناطق التي تسيطر عليها الجهات المسلحة من غير الدول لوضع حد للانتهاكات ووضع خطط العمل وتنفيذها.

وقد شهدنا اتجاها متزايدا للهجمات التي تشن على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، وهو أمر نجد أنه ينذر بالخطر. ولذلك، نرحب بالقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، يسلط الضوء على القلق إزاء استخدام العسكري للمدارس. وتحرم هذه الهجمات الأطفال من حقهم في التعليم، وتؤدي إلى معاناة شديدة جدا. ونغتنم هذه الفرصة لندعو أطراف النزاع المسلح إلى الامتناع عن القيام بهذه الإجراءات.

وفيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية والدور الذي تقوم به ولا غنى عنه، فإن الجبل الأسود يود الدعوة إلى إدراج عنصر حماية أطفال قوي في ولايات البعثات. وسيتطلب هذا أن يتلقى حفظه السلام والعسكريون وأفراد الأمن تدريبا متخصصا قبل الانتشار في مجال حماية الطفل.

وهناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ولذلك، تؤدي المحكمة الجنائية الدولية والسلطات القضائية الوطنية دورا هاما في التصدي للانتهاكات في سياق وقوعها. ومن الضروري أيضا أن يستخدم مجلس الأمن، إلى أقصى حد ممكن، خيار إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأن يدرس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في طرائق زيادة الضغط على الممعنين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب.

ولا يزال الجبل الأسود ملتزما بالمساهمة في تحقيق هدفنا النبيل والمشترك، وتوفير مستقبل أكثر أمانا لأطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد محمدوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الثاقبة والمؤثرة، ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي على جهودها الحثيثة الرامية إلى حماية حقوق الأطفال العالقين في النزاعات.

وكما أشار مقدمو الإحاطات الإعلمية، أحرز بعض التقدم في جهود الحماية في مختلف المناطق الساخنة. وهذا يشمل تعزيز الدعم للأطر المعيارية في البلدان المتضررة من الأزمات؛ وتحسين إدماج حماية الأطفال في المجالات الرئيسية الصادر بها تكليف في عمليات حفظ السلام؛ وحملات الدعوة العالمية مثل ''أطفال، لا جنود''، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، على أهميته، فقد استمر تعريض غير المحاربين، لا سيما الأطفال منهم، لمخاطر كبيرة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. سأورد بإيجاز بعض الشواغل الرئيسية. بمجرد بدء النزاع، فإن الأطفال يصبحون من بين أول من يعاني من آثاره ونتائجه. وما دام النزاع مستمرا، فإن الهجمات العشوائية والمتعمدة والخسائر وارتكاب الفظائع تصبح أشياء لا مفر منها. ينبغي للمجلس أن يركز على منع نشوب النزاع وحله والأهم من ذلك معالجة أسبابه الجذرية.

وعلى جميع أطراف النزاع تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ووقف العنف ضد المدنيين، لا سيما الأطفال. يمكن أن تكون اتفاقات وقف إطلاق النار خطوة عملية هامة نحو احتواء العنف؛ ومع ذلك، فإنه مجرد تدبير مؤقت، ولا يضمن سلامةالمدنيين وأمنهم. فبعد عشرين عاما من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا فإن

ذلك الاتفاق لايزال ينتهك بصورة منتظمة. فقد ظل أطفالنا يمثلون أهدافا للهجمات العشوائية والمتعمدة.

ونتيجة لإطلاق نيران القناصة وحدها، قتل فريز بدلوف، البالغ من العمر تسع سنوات، في أغدام. كما قتلت آيغون شاهماليفا، وهي فتاة في الثالثة عشرة من عمرها، في قرية أليبايلي بإقليم توفوز على الحدود مع أرمينيا، عند انفجار قنبلة مزروعة في لعبة أطفال. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أصيب كل من موجان أريبا، وهو في الخامسة من العمر، وفريد مامادوف ذو السبعة عشر عاما، وساهنس مالوف في الرابعة عشر من العمر وشاهلاله تريبا في الخامسة عشر، وأوشكارا باسوف في العاشرة بجراح خطيرة بنيران القناصة الأرمن. والقائمة ليست جامعةً مانعةً. فهي فقط من الأمثلة الحديثة.

فمكافحة الإفلات من العقاب أمر هام، ليس فقط لأغراض محاكمة تلك الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ولكن أيضا لكفالة السلام المستدام والهدنة والتسوية. ونحن نؤيد الدعوة إلى مضاعفة الجهود المبذولة على جميع المستويات للحد من الأثر الخطير للتراعات على الأطفال، وإلى صون العدالة بمحاسبة أولئك الذين يرتكبون الجرائم ضد الأطفال، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول وأولئك الذين يدعموهم أيديولوجيا وماليا. قد يكون التعليم وحملات التوعية أدوات فعالة لحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة، خلال مراحل التراع المسلح المكثفة والسلبية. فالترويج للكراهية في الكلام وأفكار التنافر العرقي والتفوق العنصري إنما تديم حلقة العنف المفرغة. وأولئك الذين يشجعون هذا التعصب يوقعون مواطنيهم كذلك في فخ الفقر والتخلف.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال المشردين داخليا من حيث ضمان الحق غير القابل للتصرف في العودة، والآثار المترتبة على السياسات والممارسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي، من أجل حماية حقوق الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد مصير الأطفال الذين يؤخذون رهائن ويبلغ عنهم بأنهم مفقودون في حالات التراع المسلح، فضلا عن البحث عنهم ولم شملهم مع أسرهم هي جوانب أخرى للمشكلة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

وأذربيجان على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على حقوق الأطفال. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مالينغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن عميق ارتياحي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، وأن أعرب لكم عن مدى سرورنا برؤية فرنسا تقود مداولات المجلس اليوم. أود أيضا أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح، مما منح بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فرصة الكلام بشأن مسألة لم تنفك تمثل إحدى أولوياتنا. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والمتكلمين الآخرين على بياناتهم. وأخيراً، أود أن أشكر السيد جونيور نزيتا على شهادته.

أود أن أذكر هنا أن حالات تكرار اندلاع الحرب التي يشهدها بلدي لهي أصل مختلف أشكال الأعمال الوحشية التي يتعرض لها الأطفال في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لاتزال تحت احتلال الجماعات المسلحة. وفي الواقع إن الأطفال الكونغوليين الذين كانوا أو لا يزالون قيد الاحتجاز من قبل الجماعات المسلحة عاشوا ولا يزالون يعيشون أحداثاً تسبب صدمات نفسية. فهم شهود عيان لا حول لهم ولا قوة على مشاهد عنف مروعة يقتل خلالها أفراد من أسرهم أو أصدقاؤهم أمام أعينهم.

لقد عانى آلاف الأطفال ضحايا الهجمات العنيفة من قبل الجماعات المسلحة من أضرار معنوية ومادية جسيمة. فقد استخدم العديد منهم كمحاربين أو سعاة أو رقيق جنسي أو جواسيس أو مهربين أو ناقلي ذخائر. واستخدم البعض أيضا في تكسير الأحجار في المقالع لعمل الحصى. وبعد سحق الحجارة يستخدم الكولتان في الأجهزة الإلكترونية. ويفسر ارتفاع مستوى النشاط الإشعاعي لتلك المواد تواتر حدوث المشاكل التنفسية المميتة أحيانا التي يعاني منها عدد كبير من الأطفال الكونغوليين الذين يسحقون الكولتان وينقلونه. وأولئك الذين ينجون منهم يصابون بالصدمة جراء أعمال التخريب والأعمال الوحشية التي ترتكبها ضدهم هذه الجماعات المسلحة التي وقعوا ضحايا لها. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال المشردين بسبب النزاعات في الواقع لا يحصلون على أي فرص تعليم مما يجعلهم أكثر تعرضا للتجنيد في الجماعات المسلحة.

وإذ تضع حكومة بلدي في اعتبارها هذا الوضع المأساوي الذي يعاني منه الأطفال، فإنها، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، ملتزمة بمكافحة انتهاكات حقوق الطفل. وتمثلت الجهود الأولية في القضاء على تلك المشكلة في إطار الجيش. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حكومة بلدي أطلقت عددا من المبادرات. وقد قدمت الالتزام السياسي الضروري لإصرارها القوي على اجتثاث تلك المشكلة وذلك بتعيين الرئيس جوزيف كابيلا لممثل شخصي له يتولى مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

وتتواصل جهود حكومة بلدي لإنهاء هذه المسألة. وفي هذا الصدد، قام بلدي بدعم حملة الأمم المتحدة العالمية ''أطفال، لا جنود'' التي نظمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف في العام ٢٠١٤ بهدف القضاء على تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات من جانب قوات الأمن الحكومية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

تلتزم حكومة بلدي أيضا بالكفاح من أجل القضاء على القوى السلبية والجماعات المسلحة التي تشكل، إلى حد ما، الأسباب الجذرية للمسألة. وعلاوة على ذلك، تشدد حكومة بلدي تشديدا خاصا على مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال وقد أنشأت محاكم جديدة للأطفال في عشر محافظات في البلد. وفي ذات الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال، فإن حكومة بلدي قررت أن تجعل الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة معيارا لفقدان أهلية الإنتساب لقواتنا المسلحة. وقد كان لهذه المبادرات القوية من أجل دعم حقوق الطفل نتائج هامة، بما في ذلك اعتقال وإدانة ضباط كبار في القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

وفي الختام، فإن حكومة بلدي مصممة على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عملها للقضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، علاوة علوفي هذا الصدد، يودُّ بلدي أن يشكر السيدة ليلى زرُّوقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلَّح، على تفانيها من أجل قضية الطفولة. ويرحب أيضاً بالتعاون المتميز الذي أقامه مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وفريق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية الأطفال واليونيسيف. ويُعرب بلدي عن امتنانه العميق لجميع هؤلاء الشركاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء تهنئة فرنسا على المبادرة بتنظيم هذه الجلسة بشأن محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح، وهو موضوع يركِّز بشكل خاص على الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة غير الحكومية. وإنني أرحب بملاحظات الأمين العام بان كي - مون التي تسلِّط الضوء على

طبيعة هذه الظاهرة ونطاقها والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وعملها المستقبلي بشأن المسألة. وأحيِّي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، واللتين حظيت ملاحظاتهما باهتمامنا الكامل. وأرحب بممثلي منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم السيدة جولي بودان، وبالشهادة المؤثرة جداً التي أدلى بها السيد جونيور نزيتا.

وتؤيد بنن البيان الذي أُلقي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي متَّجهان نحو الاحتفال، في تموز/يوليه ٢٠١٥، بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أرسى من خلاله مجلس الأمن آلية رصد وإبلاغ، وشكَّل فريقاً عاملاً معنياً بالأطفال والنزاع المسلح. وسنُحيِي في آذار/مارس الذكرى السنوية الأولى لحملة ”أطفال، لا جنود“. وسنقيِّم مستوى التزام مختلف أصحاب المصلحة والتقدم المحرَز ونستكشف مسارات جديدة للعمل بأعلى قدر ممكن من الكفاءة.

ويسر بنن، التي عرضت في عام ٢٠٠٥ مشروع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وشاركت في المفاوضات بشأنه، أن تكون قادرة على تعزيز آلية مستمرة في إثبات فعاليتها. ونأمل لهذا التوجُّه أن يتواصل ويترسَّخ بحيث يمكِّننا من تحقيق الأهداف النبيلة التي حدَّدتها منظمتنا، وهي القضاء على ظاهرة الجنود الأطفال. وقد أُحرِز تقدم كبير منذ ذلك الحين. ولكن من المؤسف أنَّ هذه الظاهرة لا تزال مستمرة بعد ١٠ سنوات من اتخاذ القرار. وإنني أحيِّي التزام الأشخاص ذوي الإرادة الطيبة الذين عملوا على تعزيز الآلية وتوسيع اختصاصها ودعم عمل الفريق العامل التابع للمجلس.

لقد تغيَّر كثيراً طابع النزاع المسلح والأساليب التي يستخدمها المقاتلون. وأود أن أشير بشكل خاص إلى عدم وجود ساحات معارك محددة بوضوح وإلى التنوع المتزايد لأطراف النزاع وحقيقة أنَّ أماكن مثل المدارس والمستشفيات، والتي كانت ملاذات تقليدياً، باتت الآن مستهدفة عمداً. فالأطفال والتلامذة يُختطَفون ويُجنَّدون ويُلقَّنون. وعلى سبيل المثال، فإن جماعة بوكو حرام المتطرفة درجت على استخدام الأطفال بمثابة مفجرين انتحاريين لتنفيذ هجمات إرهابية. وتلك الجماعة المتطرفة تذبح الأطفال يومياً بتدمير المدارس والمراكز الصحية وقرىً بأكملها، وتنفِّذ عمليات خطف واسعة للفتيات بغية إرغامهنّ على الزواج أو العبودية أو حمْل المتفجرات.

ويعتقد بلدي أنه لكي تكون مكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح فعَّالة، يجب أن تجمع بين الامتثال الشامل للصكوك الدولية ذات الصلة والاحترام الشديد لها، كما ورد بكل وضوح في القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، والتي تدعمها بنن دعماً كاملاً.

وينبغي للدول أيضاً أن تركز بصفة خاصة على تدعيم الآليات الوطنية لحماية الأطفال وتعزيز قدرتها على التحمل، كما ينبغي لها زيادة التوعية بالآثار المؤذية لهذه الممارسة. ومن المهم التصدي بحزم للحركات المتطرفة مثل بوكو حرام. ويجب أن يستمر العمل العسكري في مواكبة الجهود الدبلوماسية لضمان الإفراج عن الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح وتعافيهم وإعادة تأهيلهم. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل استكشاف القنوات الأكثر ملاءمة لإجراء الاتصال بالجماعات المسلحة من غير الدول لجعلها تلتزم بإعفاء الأطفال من التجنيد والعمل العنيف. وفي هذا الصدد، ندعم بقوة العمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع المدني لزيادة عدد الجماعات من غير الدول والحكومات المعنية الموقعة على اتفاقات وخطط عمل لإنهاء العنف ضد الأطفال والتفاوض بشأن إطلاق سراح المجنَّدين منهم.

وعلينا أن نعمل لإيجاد صيغ وآليات ملائمة لإعادة الإدماج المستدام للأطفال المسرَّحين. ولتلك الغاية، من المهم أن تضمن الأمم المتحدة أنَّ اتفاقات السلام تتضمن التزامات ثابتة حيال الأطفال في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لكفالة إدماجهم في حياة العمل الطبيعية بصورة مجزية وتمكنهم من الحصول على الموارد اللازمة لاستدامة وجودهم وتحقيق تنميتهم الكاملة.

إنَّ الاعتراف بأنَّ تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع بمثابة جريمة ضد الإنسانية يفتح الطريق أمام المقاضاة. وعلينا أن نعمل لنعزز العمل القانوني عبْر تعزيز التعاون القضائي بهدف حرمان المجرمين من أيِّ ملاذ وجعْلهم يمثلون أمام المحاكم الجنائية الدولية. وينبغي تشجيع المحكمة الجنائية الدولية على النظر في هذه القضايا ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، من المهم الترحيب بقرار المحكمة الجنائية الدولية ضد توماس لوبانغا الذي أدين بتهم التجنيد الإجباري والطوعي للأطفال واستخدامهم. فلا ريب في أنَّ هذا الحكم رسالة قوية جداً تُظهِر عزم المجتمع الدولي على إنهاء هذه الممارسة المشينة.

صادقت حكومة بنن، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠، على اتفاقية حقوق الطفل التي اعتُمِدت في نيويورك في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ثم صادقت بعدئذٍ على البروتوكول الاختياري المُلحق بها في عام ٢٠٠٠ بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ولدى بنن مدونة قضائية خاصة بالأطفال تحميهم من أية ممارسة قد تعرِّض سلامتهم الجسدية والمعنوية للخطر، بما يشمل إشراكهم في النزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غابون.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): يجب أن أهنِّئكم، سيدي الرئيس، على أمرين: الأول، على تولِّيكم رئاسة مجلس الأمن؛ والثاني على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على عزمه جعْل هذه القضية محوراً رئيسياً لعمله. وأود أن أشكر أيضاً السيدة زروقي على إصرارها في المضي بعملنا قدُماً لضمان ألاَّ يكون الأطفال جنوداً.

وأود أيضا أن أحيِّي اليونيسيف التي نرحب بمساهمتها. وأخيراً، أُحيِّي السيدة جولي بودان والسيد جونيور نزيتا، كلاًّ على بيانه.

إنَّ غابون تُدين بشدة جميع أشكال العنف التي ترتكبها أطراف النزاع المسلح ضد الأطفال في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك التجنيد، التشغيل، القتل، التشويه، الخطف، العنف الجنسي، الهجمات على المدارس والمستشفيات وحرمان الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية. ولا جدال في أنَّ معاناة الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول، وبخاصة الجماعات المتطرفة، تصدم وتُلقي ظلال الشك حول إنسانية جلاَّديهم. والانتهاكات العديدة ضدَّ الفتيات، بشكل خاص، عملٌ بغيض حقاً.

والأطفال المصدومون بالحرب أصلاً، بصفتهم فئة ضعيفة من السكان، أكثر مشاركة بصورة مباشرة في العنف المسلح، لكونهم أطرافاً يجري التلاعب بها على نحو واضح. والمرتكبون الحقيقيون لتلك الجرائم يؤذون ضحاياهم بشكل مضاعَف؛ فهم لا يسلبون الأطفال براءتهم فحسب، بل أعزَّ ما لديهم أيضاً، وهو حلمهم بعالَم يمكنهم أن ينعموا فيه بالسلام والأمن واحترام كرامتهم. ما من قضية، بغض النظر عن مدى أهميتها، يمكن أن تبرِّر خطف أطفال وحرمانهم مودة أسرهم، كما هي الحال في جمهورية نيجيريا الشقيقة، حيث شبكة بوكو حرام الإرهابية تخطف الأطفال، وتستغلهم وتقتلهم.

على المجتمع الدولي واجب التصرف بسرعة وقوة لحماية مستقبل أطفالنا، على نحو وقائي قبل كل شيء، وبخاصة من

خلال التعليم، بغية مكافحة الفقر، الذي يُعتبَر عاملاً ممكناً في تحريض الشباب على الالتحاق طوعاً بالجماعات المسلحة. والعوامل الأخرى تشمل التمييز، التأكيد على هوية عِرقية أو عشائرية أو دينية، أو جاذبية فكرة الموت البطولي شهيدا.

إضافة إلى ذلك، استجابت غابون فعلياً لدعوة المجلس إلى دعم القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي تُعرَف بمبادئ باريس؛ ونحن ندعمها دعماً كاملاً، ونولي اهتماماً خاصاً لضمان الاحترام لجميع الصكوك الدولية الهادفة إلى حماية الأطفال.

ويرحب بلدي أيضاً باتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي وقعته إدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، والذي يتسم بأهمية قصوى لحماية الأطفال الأفارقة المتضررين بالنزاع على نحو أفضل، وتدعيم آليات الحماية، بينما يؤدي الاتحاد الأفريقي دوراً متسعاً بشكل متزايد في عمليات الوساطة وحفظ السلام في القارة.

أخيراً، من المهم تعزيز التدابير الفعالة لحماية الأطفال، المعدَّلة وفقاً للظروف التي يعيشون فيها. فحيث تكون أجزاء واسعة من أحد البلدان خارج سيطرة الدولة، ينبغي أن تكون رسالة المجتمع الدولي واضحة - إنَّ مسؤولية الجماعات المسلحة من غير الدول تبقى مُلزِمة بشكل كامل وينبغي عدم التسامح مع أي إفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال ترتيبات الجزاءات. وتدابير بسط سلطة الدولة أساسية أيضا، بما في ذلك عبْر آليات الرصد وتبادل المعلومات في حالات الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، عملاً بالقرار ١٦١٢(٢٠٠٥)، ولإدراج مرتكبي انتهاكات حقوق الأطفال في القوائم المُرفقة بتقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح - التي تُسمَّى قوائم العار - عملاً بالقرارين ١٨٨٢(٢٠٠٩) و ١٩٩٨(٢٠١١).

إنَّ مقاضاة الجُناة أمام المحاكم الوطنية والدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة، فضلاً عن رعاية الجنود الأطفال المسرَّحين، جزء أيضاً من جهدنا لمكافحة العنف والرفض اللذين يكون الأطفال ضحايا لهما. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تعليماً جيداً، وعدالة مُنصِفة وعملاً لائقاً سيتيح للشباب في النهاية إعادة بناء أنفسهم، والحلم بمستقبل أفضل وكسر دورة العنف.

ووفد بلدي يعرب عن الأمل في أنَّ يكون جهد اليوم للتعبئة هو الإعراب عن إعادة تأكيد إعطاء دفعة إضافية للتضامن من المجتمع الدولي بالنيابة عن الأطفال، كثيرون منهم فتيات، الذين من المؤسف أنهم أُرغِموا على تحمُّل عذابات النزاعات المسلحة التي لا يفهمونها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنَّ ممثل الاتحاد الروسي طلب الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنَّ البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا أظهر مجدداً أن وفد بلده يحاول أن يستغلَّ أية فرصة يمكنه استغلالها لتكرار الافتراءات التي لا أساس لها ضد روسيا. فملاحظاته تثير السخرية بشكل خاص حين تأتي في سياق مناقشة بشأن حالة الأطفال وتقديم المساعدة لهم. ووفقاً للمنطق غير الأخلاقي للوفد الأوكراني، فإنَّ مساعدة الأطفال - الذين تسبَّبت بمعاناتهم العمليات واسعة النطاق لسلطات كييف ضد سكان المناطق الشرقية - غير مقبولة مُطلقاً.

إنني لن أُعلِّق على كل ما قاله ممثل أوكرانيا - فلْنترك ذلك لضميره - لكنَّ موقفنا قد أوضِح في مناسبات عديدة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى ما يلي. إنَّ اعتماد عدد من التدابير

لتنفيذ اتفاقات مينسك سمح بتهدئة النزاع المسلح في شرق أوكرانيا. ونحن نأمل بصدق ألاّ يكون هناك مزيد من الضحايا الأطفال أو سواهم نتيجة النزاع. ولكي يحدث ذلك، سيكون من الضروري التقيد تقيُّداً كاملاً باتفاق شباط/فبراير.

ولكن من الواضح أنه بعد أكثر من شهر على توقيع الاتفاق، لمَّا تنفِّذ سلطات كييف بعد أية تدابير لتحقيق استقرار حالة الأشخاص المتضررين بالنزاع في شرق أوكرانيا، بما يشمل الأطفال. ويبقى إقليما دونيتسك ولوهانسك مُحاصرَين. فكيف نفسِّر حقيقة أنَّ المعاشات التقاعدية تبقى غير مدفوعة، وأنه لم تجرِ أية محاولة لإعادة إطلاق النظام المصرفي أو إعادة افتتاح المواقع الاجتماعية - الاقتصادية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأنَّ إمدادات الغذاء والدواء وسواها تبقى غير مقدَّمة؟

لقد لوحظ أنه بعد بدء العمل العسكري، لم يعُد الأطفال يحصلون على اللقاحات. والأسوأ هو أنَّ القيود التي فرضتها سلطات كييف على تنقُّل الأشخاص والسلع في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها تُعرقِل تقديم المساعدة لسكان تلك المناطق، بمن فيهم الأطفال. وبحسب مراقبي حقوق الإنسان وممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العاملين في تلك المناطق، من الأساسي معالجة هذه المشاكل وسواها فوراً. ومن الواضح أنَّ الكثيرين من الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، بحاجة إلى رعاية طبية مباشرة. وإنني أدعو الوفد الأوكراني إلى معالجة هذه المشاكل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل للإدلاء ببيان إضافي.

السيدة شيلو (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أجد نفسي مضطرة لأن أدحض بإيجاز الاتهامات ضد إسرائيل، التي وُجِّهت في سياق مناقشات اليوم.

لقد كان مثيراً للدهشة سماع الممثل الفلسطيني يتكلم عن غزة بدون ذِكْر حركة حماس مرة واحدة. ولا يمكن للحقائق أن تكون أكثر وضوحاً. لقد أطلقت حماس عشرات آلاف الصواريخ على إسرائيل. والأطفال في جنوب إسرائيل ما برحوا يعيشون في ظل الخطر الدائم للهجمات الصاروخية. وبدلاً من اللعب في الخارج، كما ينبغي أن يفعل جميع الأطفال، فإنهم يمارسون الهرولة إلى الملاجئ في أقل من ١٥ ثانية لإنقاذ أنفسهم. وفي غزة، تستخدم حماس المدارس والمستشفيات لتخزين الصواريخ، ثم تطلق تلك الصواريخ نفسها على مدارسنا بهدف قتل أطفالنا وتشويههم. وإذ تستخدم حماس أطفال غزة دروعاً بشرية، فإنها تضعهم عمداً في الخط الأمامي.

ومن جهة أخرى، تبذل إسرائيل قصارى جهدها لتقليل الإصابات وتوفير الحماية، ليس لأطفالنا فحسب، بل للأطفال الفلسطينيين أيضاً. وتجاهل تلك الجرائم ليس لصالح الأطفال الفلسطينيين. لكننا في هذا المجلس مجدداً، رأينا مِراراً وتكراراً أنّ إلقاء اللوم على إسرائيل أسهل من اتخاذ خطوات مفيدة لتحسين الوضع الميداني.

أخيراً، إذا كانت السلطة الفلسطينية توّاقة جداً إلى إيجاد حل سلمي، قائم على مبدأ وجود الدولتين، فلماذا شكَّلت حكومة وحدة مع حماس، المعترَف دولياً بأنها منظمة إرهابية صوَّتت لتدمير دولة إسرائيل؟ وتوجيه الاتهامات ضد إسرائيل لن يحلَّ المسائل الأساسية في الشرق الأوسط، ولن يقرِّبنا من التصدي للتحديات الجوهرية التي تواجه منطقتنا. إنها في الحقيقة لا تفعل شيئاً سوى زيادتنا بُعداً عن تحقيق المستقبل الهادئ الذي يستحقه أبناؤنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنَّ ممثل أوكرانيا طلب الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. والآن أعطيه الكلمة.

السيد ياريمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أردَّ على الملاحظات التي أبداها زميلي الروسي، وسأفعل ذلك بالروسية بغية إلقاء بياني بوضوح.

(تكلم بالروسية)

في الحرب الإعلامية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، دأب بلدي على استخدام ''السلاح'' الوحيد المتوافر لديه، والذي نستخدمه لأغراض دفاعية. إننا ببساطة نقول الحقيقة. فهناك مفهوم واحد في العلاقات الدولية يبدو لي أنه مفهوم رئيسي، وهو الثقة. وبناء الثقة في غاية الصعوبة، لكنَّ تدميرها في غاية السهولة أيضاً. وأودّ أن أُذكِّر جميع الحاضرين بأنَّ روسيا أنتجت منذ فترة غير بعيدة فيلماً وثائقياً، ''القرم، الطريق إلى الوطن الأم''، والرئيس بوتين شرح بالتفصيل العملية الخاصة التي بوساطتها كانت روسيا تعتزم ضمَّ جزء من الأراضي الأوكرانية. وأنا أشير إلى أراضي الحكم الذاتي من القرم.

وإذا لم أكن مخطئاً، فهذه هي الصيغة الروسية الرابعة التي يصدرها رئيس الدولة الروسية بشأن الأحداث التي جرت قبل سنة. وأود التذكير بأنه لم تكن في القرم أية قوات عسكرية روسية في زمن تلك الأحداث. وقد استولت الميليشيات المسلحة على القواعد التي تأوي القوات الأوكرانية، المباني الإدارية الأوكرانية، سفن الأسطول الأوكراني والهياكل الأساسية الأوكرانية.

وإنني أعتقد أنه بعد تغيير ثابت مثل هذا في موقف الاتحاد الروسي، لم تَعُد الملاحظات على بياناته ضرورية. وما أودّ تأكيده مجدداً هو أنه لو لم يحدث ما حدث قبل سنة، لما كنَّا نناقش مشاكل الأطفال في مناطق محددة من إقليمي دونيتسك ولوهانسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنَّ المراقبة عن دولة فلسطين المراقبة قد طلبت الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. والآن أعطيها الكلمة.

السيدة منصور (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أنَّ بيان فلسطين اليوم قد دحض بما يكفي ما قاله ممثلو إسرائيل، وأنه نقل واقع الحياة الصارخ والمؤلم والمرير للأطفال الفلسطينيين وأسرهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وارتكاب تلك الأعمال الوحشية وغير القانونية من قِبَل السلطة القائمة بالاحتلال موثَّق بشكل جيد، ليس من قِبَل أطفال فلسطين وشعبها، الذين فُرِض عليهم معاناة بؤس العيش تحت الاحتلال كل يوم طوال نحو ٥٠ عاماً، بل أيضا من قِبَل مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها التي ترصد الحالة في دولة فلسطين المحتلة، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان التي لا تُحصى في جميع أرجاء العالم، بما فيها عدة منظمات إسرائيلية.

إنَّ إسرائيل تقدِّم تأكيدات وادِّعاءات عبثية وغير مقبولة مفادها أنَّ الشعب الفلسطيني يحرِّض أطفاله أو يرسلهم لتعرّض أرواحهم للخطر. وهذا سلوك نموذجي من سلطة قائمة بالاحتلال، سياستها إذلال الشعب الفلسطيني – بما يعني أنه لا يحبُّ أبناءه كما تفعل الشعوب الأخرى. وهذا سلوك عنصري نموذجي من قِبَل محتلٍّ عدواني. فإسرائيل بدل ذلك هي التي تؤذي أبناءنا من جميع النواحي. وإذا لم تقتلهم أو تؤذهم، فإنها تعتقلهم، وتدمِّر بيوتهم، وتحرمهم من حقهم في التعليم والصحة والغذاء والماء النظيف والتنمية. إنها تعرضهم للخطر باستخدامهم دروعاً بشرية، الأمر الذي وثَّقته الحركة الدولية للدفاع عن أطفال فلسطين.

تلك كانت الحال في هذا الصيف المنصرم أثناء عدوان إسرائيل على قطاع غزة. فقد ظهرت حكاية فتىً عمره ١٦ سنة، هو أحمد أبو ريده، استخدمته قوات الاحتلال الإسرائيلي درعاً بشرياً. إذ أرغمته تلك القوات – تحت تهديد السلاح – على التصرف بمثابة درع بشري لها في غزة طوال خمسة أيام. وذلك بالإضافة إلى إخضاعه بلا مبرِّرٍ للاعتقال والاستجواب والضرب والتعذيب والحرمان من الطعام والماء والنوم. وهناك حكايات أخرى عديدة مثل هذه الحكاية.

وإننا مستمرون في إدانة القتل والعنف ضد جميع الأطفال – فلسطينيين وإسرائيليين – وندعو الجانب الإسرائيلي إلى القيام بالشيء نفسه. والسبيل الوحيد في نهاية المطاف لتزويد الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين معاً بالأمن والعيش اللذين يستحقونهما، هو أن تُنهي إسرائيل احتلالها وتوقف جميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني. وحين يعيش كلا الشعبين بحرية وأمن في دولتيهما، سنكون عندئذ على طريق السلام والاستقرار الحقيقيين. ونحن لا نزال ملتزمين بالحل القائم على وجود الدولتين. والتزام الجانب الآخر موضع تساؤل. وإننا مدينون للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين وللأجيال المقبلة على السواء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنَّ ممثل الاتحاد الروسي قد طلب الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأكون موجزاً جداً لأنَّ الوقت متأخر كثيراً.

أود أن أشكر ممثل أوكرانيا على محاضرته بشأن العلاقات الدولية الراهنة، ولكن ليس عليه أن يقلق – فنحن نفهم الإنكليزية أيضاً. وأود أن أذكر أنَّ ما قاله ليس له علاقة البتة بموضوع مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.